# رسالة التأمين

نشرة دورية فصلية تصدر عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين - دائرة الدراسات والتطوير والتدريب - السنة الحادية عشرة / العدد الأول / نيسان / ٢٠٠٨

- العام الماضي يسجل ٩٥٠ كارثة طبيعية حول العالم والتأمين يغطي خسائر نحو ٣٠ مليار دولار
- المبالغة في المطالبة إحدى صور الاحتيال التأميني
- أقساط التأمين العربي نحو ١٢ مليار دولار والعالمي تقارب ٣,٧ ترليون

# ١١ مليون حالة يتم تشخيصها في العالم سنوياً مصابة بمرض السرطان

هـل تمتلك الحمايـة التأمينيـة اللازمـة ؟

# أمان

## أعلى مستويات الحماية التأمينية لأمراض السرطان

- تغطية تأمينية شاملة لأمراض السرطان بسقف 25,000 دينار سنوياً/ الفرد.
- تغطية شاملة درجة اولى داخل وخارج المستشفى.
- حـرية إختيـار الجهـة الطبية المعالجة من خلال شبكة كـراون، أكـبر شـبكة طبيـة معتمـدة في الاردن.
- المعالجة مجاناً في مستشفى الجامعة الامريكية في بيروت في حال عدم توفر العلاج البديل في المملكـة.
- يشمل برنامج أمان على العديد من المزايا الاضافية منها ( تغطية كاملة للمصاريف الطبية المتعلقة بالمرض في حال ثبوته، الزيارات التمريضية المنزلية، تكاليف الرعاية النفسية المتعلقة بالحالة، خدمة توصيل الادوية إلى المنزل مجاناً، تغطية كاملة لتكاليف المرافق)

*يخضع هذا البرنامج لشروط وأحكام وثيقة التأمين الصادرة عن شركة الشرق العربي للتأمين، وهو ساري المفعول لفترة محدودة*

شركة الشرق العربي للتأمين

معرفـة عالميـة بمنظـور محلـي

عضو مجموعة البنك الاردني الكويتي

5609888

مركـز الخـدمة الفـوريـة

افضل وأسرع خدمة تأمينية في الاردن

# رسالة التأمين

نشرة دورية فصلية تصدر عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين - دائرة الدراسات والتطوير والتدريب - السنة الحادية عشرة/ العدد الأول/نيسان /٢٠٠٨


## كلمة العدد

المحطة الأهم التي نقف عندها في انجازات الاتحاد حين أثمرت جهوده في تحقيق اجماع عربي بالموافقة على طلب استضافة أعمال المؤتمر العام العربي للتأمين الثامن والعشرين ليقام في الأردن عام ٢٠١٠، وتأتي أهمية هذا الانجاز من زوايا عديدة فالمؤتمر يوصف بأنه عالمياً بجميع المقاييس حيث يمثل أكبر تجمع عربي عالمي وملتقى للخبراء والمفكرين في صناعة التأمين العربية والعالمية ينتظرون فيه الجديد والحديث في التأمين ويوفر فرصة حقيقية للاستماع الى هموم وتطلعات التأمين العربي وخطوة نوعية نحو المساهمة في ايجاد حلول للكثير من تحديات التأمين التي تواجه المنطقة.

أما اختيار الأردن مكاناً لانعقاد المؤتمر فانه يؤكد على قدرة الأردن ويكرس دوره في تعزيز العمل العربي المشترك ويضيف منطلقاً جديداً الى علاقات التأمين الأردنية العربية القائمة على الشراكة والحوار والخروج بحلول عملية لتطوير صناعة التأمين والارتقاء بها الى آفاق عالمية، فحضور المؤتمر العام يتألف من ممثلين عن جميع أعضاء الاتحاد العربي للتأمين، وان تنوع المشاركة والخبرات والمعارف الدولية فيه تعتبر احد العناصر المهمة في المؤتمر وهذا يوفر لصناع التأمين وصناعتها أجواء التفاعل ويشكل حافزاً للتطوير في المستقبل كما ان النتائج التي يحققها تلقى أصداءً واهتماماً اعلامياً وتأمينياً واسعاً.

اما انتقال رئاسة الاتحاد العربي الى الأردن في الدورة الاتحادية القادمة فإنها تمثل عنصراً جديداً للاستفادة من تجربة وخصوصية السوق الأردني والصيغ التي يمكن ان يضيفها للمشاركة في تطوير عمل الاتحاد العربي باعتبار التجربة الأردنية تمثل النموذج الرائد في المنطقة لما اكتسبه السوق من تطوير وتحديث ونمو في كافة مساقات التأمين وأبعادها القانونية والتنظيمية وبذلك فإن هذا الحدث المرتقب يؤسس مساراً جديداً للتلاقي ومد الجسور بين قطاع التأمين الأردني مع كافة أسواق التأمين العربية.

أسرة التحرير

## تقرأ في هذا العدد


### دراسات ومواضيع تأمينية

- الاحتيال في التأمين ٢
- استقلالية إعادة التأمين ٤
- الخطأ الجسيم والخطأ المتعمد بين التشريع والفقه والقضاء ٥
- Trend of Natural Catastrophes (Part -3) ٨
- التأمين المصرفي ١٤

### تشريعات التأمين

- نص «تعليمات معدلة لتعليمات منح إجازة ممارسة أعمال التأمين» ١٦

### توعية تأمينية

- حوادث الحريق في الأردن ٢٠٠٧ ١٩
- الكوارث الطبيعية لعام ٢٠٠٧ والخسائر المؤمنة ٢٠

### نشاطات الاتحاد

- الاجتماع السنوي للهيئة العامة للاتحاد ٢٢
- مؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين ٢٧ في البحرين ٢٤
- لقاء موسع مع وزير الصناعة والتجارة في الاتحاد ٢٨
- الاتحاد يستضيف شركة مايكروسوفت- الأردن ٢٩
- الاتحاد يباشر في تطبيقات خدمات الموظفين ٢٩

### لقاء وحوار

- حوار مع قادة التأمين في الأردن ٣٠

### إحصائيات

- أعمال التأمين في الأردن لعام ٢٠٠٧ ٣٨

### مراجع تأمينية ٣٩

### أخبار تأمينية محلية وعربية ودولية ٤٠



ملاحظة: المقالات المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها (رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٣/٧٧٤/د)



ترسل المراسلات على العنوان التالي: الاتحاد الأردني لشركات التأمين - الشميساني - شارع الملكة علياء - مقابل المركز الثقافي الملكي ص.ب ١٩٩٠ الرمز البريدي ١١١١٨ تلفون ٥٦٨٩٢٦٦ (عشرة خطوط) - فاكس ٥٦٨٩٥١٠

البريد الالكتروني: info@joif.org

الموقع الالكتروني: www.joif.org

# الاحتيـــال في التـــأمين

العقيد شامان البدارين
مدير إدارة الشؤون القانونية
المديرية العامة للدفاع المدني

## تمهيد :

يهدد الاحتيال في التأمين الاستقرار المالي لصناعة التأمين وهو قديم منذ نشأة هذه الصناعة والسبب في ذلك أن الكثير من المؤمن لهم يعتقدون أن شركات التأمين لن تخسر في حال دفعت تعويضات بمبالغ صغيرة ولا يدركون أن هذه المبالغ مجتمعة تؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع الضرر على المجتمع بأسره نظرا لارتفاع أقساط التأمين، وقد يكون ذلك أحد الأسباب الرئيسية لإفلاس الشركات.

## مفهوم الاحتيال في التأمين :

عرّف الفقهاء الاحتيال بشكل عام بأنه "الاستيلاء على مال المجني عليه بطريقة الحيلة والتدليس"، وعرف أيضاً بأنه "الجريمة التي تتحقق من خلال قيام الجاني بحمل الغير على الوقوع في الغلط أو الاستفادة من غلط وقع فيه ويحمله على التصرف في ماله أو مال سواه تصرفاً في غير مصلحته".

ويمكن تعريف الاحتيال في التأمين Insurance fraud بأنه اصطناع مطالبة تأمين، أو رفع قيمة مطالبة تأمين بزيادة قيمة الضرر أو تغيير طبيعته بوسائل غير مشروعة بغرض تحقيق كسب غير مستحق.

فالاحتيال في التأمين هو محاولة الاستفادة من التأمين أو المنفعة عن طريق المؤمن له أو أي طرف آخر لتحقيق كسب غير مستحق بوسائل غير مشروعة.

## صور الاحتيال التأميني :

للاحتيال في التأمين صور عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر المبالغة في مبالغ المطالبات بصوره تفوق القيمة الحقيقية للضرر، اختلاق حوادث لم تقع أساساً (سرقة مثلا لم تحدث) ، افتعال حوادث وهمية كحوادث المرور، إعطاء معلومات غير صحيحة عن حادث وقع فعلا ، منح التغطية لحوادث سابقة لتاريخ سريان وثيقة التأمين، الحريق المتعمد وفيه يقوم المؤمن له أو الغير بتحريض منه بإشعال النار في الممتلكات المؤمنة بغرض الحصول على تعويض غير مستحق.

## الدافع للاحتيال في التأمين :

هناك عدة عوامل تكون في الغالب هي الدافع للاحتيال وتحقيق كسب غير مشروع فقد تكون لمعالجة مشاكل مالية لدى الشخص المحتال أو لزيادة ثرواته بدافع الجشع أو لتحقيق طموحات أخرى مستغلين بذلك الثغرات في الأنظمة وضعف ربط المعلومات بين شركات التأمين في عصر الاتصالات والمعلومات ونظرة المجتمع الخاطئة للتأمين .

## خسائر شركات التأمين جراء الاحتيال :

- دفع مبالغ غير مستحقة أصلا مما يزيد كلفة عمليات التأمين للكل.
- دفع كلفة الحالات المشتبه بها والتي لم يثبت تماما أنها إحتيالية لنقص الأدلة بالإضافة إلى كلفة التحري عنها.
- التكاليف الإضافية و كلفة التحري لكافة الحالات التي يثبت أنها إحتيالية.
- كلفة تقديم الحالات التي يثبت أنها إحتيالية للمحاكم.

## الآثار السلبية للاحتيال التأميني :

- ارتفاع كلفة التأمين (مطالبات ومخصصات أخطار ومصروفات إدارية) وبالتالي اضطرار كل شخص لدفع مبلغ أكبر مقابل عمليات التأمين.
- اضطرار شركات التأمين لخفض كفاءة وجودة الخدمات المقدمة لتقليل الخسائر.
- إحجام شركات التأمين عن المبادرة وارتياد آفاق جديدة كالتأمين الطبي وتأمين عائد الصادرات والتأمين الزراعي والحيواني وغيرها.

## التصدي للاحتيال التأميني :

في الماضي انصب تركيز شركات التأمين العالمية على كشف الاحتيال أما الآن فقد أصبح التركيز على التصدي له ومنعه قبل حدوثه.

وللتصدي لهذه المشكلة القائمة التي تحرم شركات التأمين من أموال طائلة يمكن الاستفادة منها لدعم الاقتصاد وإنجاح برامج التأمين الإلزامي يلزم تكاثف جهود سلطات إنفاذ القانون وشركات التأمين والإعلام والجهات الأخرى المعنية وذلك لمكافحة ظاهرة الاحتيال التأميني واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن ذلك ومنها :-

- ترتيب حملات وأنشطة إعلامية بمضار الاحتيال التأميني على المجتمع والعواقب القانونية المترتبة على اقتراف جرم الاحتيال وتغيير المفاهيم الخاطئة لدى العامة بأن الفائدة الحقيقية من التأمين تكمن في راحة البال بنقل الخطر في حال وقوع خسارة لا قدر الله.
- إيضاح الموقف الشرعي تجاه الاحتيال على شركات التأمين حيث يلعب الوازع الديني والبعد الإيماني دوراً رئيسياً في منع ارتكاب هذه الجريمة.

- تشجيع ومكافأة المبلغين عن المحتالين على التأمين.
- تبادل المعلومات بين شركات التأمين وبين الأجهزة الحكومية المعنية (قضاء، نيابة، شرطة، دفاع مدني ...) وذلك عبر برامج ربط إلكتروني متقدمة لما لذلك من أهمية قصوى في هذا المجال لتضييق الخناق على المحتالين.
- سن أنظمة واضحة وصريحة لمعاقبة المحتالين على التأمين وذلك بتضمين جريمة الاحتيال على شركات التأمين كمادة منفصلة في القانون الجزائي وسن عقوبات رادعة.
- إنشاء وحدات متخصصة داخل شركات التأمين يوكل لها مهمة التحري عن أعمال الاحتيال وكشفها.

- الكشف عن أماكن الضعف الداخلية والخارجية في شركات التأمين ومعالجتها.
- عمل إحصائيات وتقارير عن أكثر المناطق التي يقع فيها الاحتيال وطرقه وأنواعه وطرق إكتشافه والتصدي له والاحتفاظ بها كمراجع.
- قيام سلطات إنفاذ القانون بالدور الأكبر لمكافحة جريمة الاحتيال التأميني وتعريف موظفيها على طرق الاحتيال التأميني وتدريبهم على طرق كشفها ومكافحتها وتزويدهم بالإمكانيات اللازمة لذلك.

## صعوبات تواجه المكافحة :

- النظرة الخاطئة لدى الكثير من العامة بأن جريمة الاحتيال على شركات التأمين غير ضارة خصوصاً أنها مرتكبة ضد جهات غير مثيرة للشفقة وهي شركات التأمين وأن هذه الشركات لن تخسر في حال دفعت تعويضات زائدة.
- الاحتيال التأميني مغري جداً لانه يحقق مكاسب ضخمة ومخاطره قليلة.
- تنامي مظاهر الاحتيال التأميني بسرعة كجريمة مالية (أصبحت هذه الجريمة في الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد جريمة التهرب الضريبي).
- صعوبة محاصرة عمليات الاحتيال التأميني والحد منها لأنها تتم بواسطة ذوي الياقات البيضاء ويستلزم مكافحتها تضافر جهود سلطات إنفاذ القانون وشركات التأمين والإعلام...
- ارتفاع تكلفة محاربة ومواجهة جريمة الاحتيال التأميني وتوجيه الجهود والإمكانيات الشحيحة لمواجهة جرائم أكثر خطرا.

في النهاية لا بد أن نذكر بأن الضحية لعمليات الاحتيال التأميني ليست شركات التأمين فقط بل أن كل شخص في المجتمع هو ضحية لهذه العمليات الاحتيالية وذلك لما تسببه من إرباك لصناعة التأمين وزيادة الإجراءات الاحترازية من قبل الشركات مما يؤدي إلى تأخير صرف التعويضات وزيادة أسعار أقساط التأمين وإلحاق الضرر بالمستهلك وبالتالي بالمجتمع ككل.

# إستقلالية إعادة التأمين
# هل أعمال إعادة التأمين صناعة مستقلة

محمد زكي عبد الرحمن
كاتب ومعيد تأمين سابق
شركة إعادة التأمين العراقية

إختلف الكثيرون من المتخصصين في التأمين مع المتخصصين في إعادة التأمين حول هذا الموضوع فمنهم من يتفق ومنهم من يعارض، وسبب ذلك بإعتقادي يعود إلى كون إعادة التأمين حدث جديد نسبياً بالنسبة للتأمين حيث أن الأولى ظهرت بعد سنوات طويلة ويقدر البعض ظهور شركات إعادة التأمين بعد أواسط القرن التاسع عشر.

ونتيجة للأزمات الحادة التي عصفت بشركات التأمين في مسيرتها الطويلة وخصوصاً في أوروبا وأبرزها مصيبة حريق لندن في القرن السابع عشر الميلادي عندما إختفت لندن من الوجود تقريباً بسبب ذلك الحريق. بعدها برزت الحاجة إلى مؤسسات جديدة قوية تدعم شركات التأمين وتسندها بعد أن زادت الخسائر الكبيرة والإفلاسات المتعددة وحدث ذلك في أوروبا كما ذكرت بالإضافة إلى ما فرضه تطور الحياة الإقتصادية وظهور أخطار كبيرة فكانت شركات التأمين تلاقي صعوبات في تغطيتها وهذا ما يفسر ظهور شركات إعادة التأمين المؤسساتية الكبيرة في القارة الأوروبية إبتداءً ثم تطورت إلى مناطق أخرى من العالم بعد نجاحها كوحدات متخصصة في أعمالها حيث ظهرت في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنطقة العربية وكان لتأسيس هذه الشركات ليس فقط كظهير وساند لشركات التأمين المباشر في موازنة الأخطار وتقوية رصيد التغطية لديها وخصوصاً في العمولات وعمولات إعادة التأمين بل برزت كعنصر مهم من عناصر تعديل الميزان التجاري للدولة وكذلك أهميتها في توفير الأموال للإعمار في البلدان النامية وقد كتب عن ذلك الكثير. هذه مقدمة بسيطة لتبيان الفارق الزمني بين ظهور شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وتبيان وظيفتها أيضاً ومن هنا يتبين للقارئ الكريم الفارق بين الصناعتين لأن ظهور إعادة التأمين لم يكن طبق الأصل من شركات التأمين بل المرحلة التالية حسب قواعدها الفنية خصوصاً في الوقت الحاضر بغض النظر أن الإسناد يتم بنفس الشروط أو بدونها ولكن هذا موضوع آخر يبرز في أغطية زيادة الخسارة أو أغطية وقف نسبة الخسائر أو الإعادة الخاصة حسب الإتفاق.

أعتقد بأن الجميع يتفق سواء كانوا مؤمنين أو معيدين بأن التأمين المباشر هو نوع من الحماية وكذلك إعادة التأمين هي الأخرى نوع من الحماية التالية للأولى وذلك يشبه قولنا أن التأمين الذاتي هو نوع من الحماية وقولنا إن جمعيات التعاون والنوادي التعاونية للتأمين هي الأخرى نوع من الحماية وتأسيساً على ذلك ليس هناك إختلاف من ناحية كون الإثنان يقدمان الحماية ولكن الحماية الأولى تختلف عن الحماية الثانية ولا تتطابق معها إذن أين يبرز الإختلاف؟

يبرز الإختلاف بشكل واضح عندما يورد أحد الأخوان من المتخصصين في التأمين من أن الطابع الخاص (أي الإستقلالية وعدم التطابق) لا تنفي إعادة التأمين من أن تكون نوعاً من أنواع التأمين!! إذ هي حسب قوله في حقيقتها وفحواها ومحتواها ليست إلا تأمينا وليس أي شيء سواه.... عجباً فإذا كان المقصود الكلام عن الحماية فإنه رأي سليم ولكن لا أعرف السبب الذي يدفع بعض الإخوان إلى قول ذلك بحق إعادة التأمين وتبسيط الموضوع بهذا الشكل إلى درجة إستبعاد خصوصية أعمال الإعادة في نواحيها وتفاصيلها المتعددة الجوانب.

وهناك آخرون يذهبون أبعد من ذلك في قولهم عن إعادة التأمين ويرغبون في جعلها قسماً أو فرعاً من فروع التأمين ولا بأس عندهم من دمجها في شركة التأمين وإهمال أهميتها الكبيرة للدولة والمجتمع ودورها المهم الداعم لشركات التأمين (كما حصل في فترة الحصار على العراق) وكذلك نكران دورها الإقتصادي في توفير الأموال في الداخل وكونها عنصر حيوي من عناصر الميزان التجاري في المحافظة على بقاء الأموال داخل البلد وما يجلبها من أموال في نشاطاتها الإقليمية والعالمية ويبدو أن هذه الدعوة ليست بالجديدة فقد سمعنا عنها منذ تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية المتخصصة.

ورغم كل هذه المفارقات فإن المعيدين يقولون بأن إعادة التأمين ذات طابع خاص من الحماية وهي (الحماية الثانية) بعد الحماية الأولى من التأمين ولا تأت قبله لذلك يطلق عليها في بعض الأحيان (تأمين التأمين) وهناك فرق طبعاً بين قولك من أنها تأمين وبين قولك تأمين التأمين فالأول على سبيل المثال يمكن أن يتم بدون وجود الثانية ولكن العكس غير صحيح إذا لا يمكن أن تتم إعادة التأمين بدون وجود التأمين أولاً لذلك نرى أن ما حدث عندنا في قطاع التأمين العراقي هو تأسيس شركة التأمين الوطنية أولاً وهي شركة عامة وكان موجود معها آنذاك وكالات تأمين لشركات عالمية أجنبية واهلية صغيرة وكانت إعادة التأمين كما يعرف الجميع تتم في الخارج عن طريق وسطاء إعادة التأمين وكانت الأموال تحول إلى الخارج كعامل سلبي في الميزان التجاري وعندما رأى المتنورون في الدولة انذاك أهمية تأسيس شركة إعادة التأمين وعلى أساس ذلك جاء التعديل في قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية لأن هذا القانون لم يشر في أي مادة منه إلى موضوع تأسيس شركة إعادة التأمين علماً بأن بعض الدول العربية قد سبقتنا في تأسيس شركات إعادة التأمين وكذلك الأمر في أمريكا اللاتينية مع حق الشركة في الإسناد الإلزامي قد تصل إلى ٣٠ ٪ من الأقساط الإجمالية بعد الإحتفاظ وقبل طرح عمولات إعادة التأمين أو أية إستقطاعات أخرى.

ونظراً لأهمية الموضوع في الوقت الحاضر وإقبال العراق بكل مكوناته نحو البناء والإعمار والإستثمارات الكبيرة غير المألوفة فإنني أدعو إلى تقوية شركة إعادة التأمين وتقديم كوادرها نحو الإدارات العليا في الشركة وتدريب كوادر جديدة وتوسيع مجلس إدارتها وتنويعه وترك الصيغة القديمة في التعامل مع الإعادة وعدم دمجها بالتأمين المباشر لأنها تمتلك الأسس الفنية الخاصة بها وأنها ليست تأميناً بل تأمين التأمين أو الحماية الثانية حسب التفاصيل الفنية وكما ذكرت، حتى في حالة الإتفاقية. وإن إعادة التأمين أصبحت علماً قائماً بذاته لدعم وحماية شركات التأمين آملاً في افراد قانون خاص أو فصل خاص لإعادة التأمين عند التفكير في تقديم مشروع قانون جديد للتأمين في العراق وضرورة إشراك الكوادر المتخصصة في الإعادة في المشاركة وتقديم الدراسات والمشاريع الخاصة بمواد القانون الخاص لإعادة التأمين وهذه دعوة مخلصة وأمانة في أعناق المسؤولين عن القطاع جميعاً. وكما يقول الإقتصاديون عندنا من أن النفط مورد ناضب يوماً ما وأنا أقول بأن إعادة التأمين مورد لا ينضب!

# الخطأ الجسيم والخطأ المتعمد بين التشريع والفقه والقضاء

## سلسلة دراسات تأمينية*
## الجزء الخامس

المحامي بهاء بهيج شكري

من أهم خصائص الخطر في نظام التأمين أن يكون وقوع الحادث المتعلق به قد حصل بشكل عرضي، وتتحقق الصفة العرضية للحادث بشكل مطلق إذا وقع قضاء وقدرا (Act of God) (أو بقوة قاهرة ((Force-majeure. ومع ذلك تبقى الصفة العرضية للحادث قائمة إذا وقع الحادث بفعل المؤمن له أو أي شخص آخر تابع للمؤمن له بشرط أن لايصل هذا الفعل إلى مرتبة الفعل العمدي. فقد نصت المادة ٧٦٨ من القانون المدني المصري(تقابلها المواد ١٠٠٠مدني عراقي و٩٣٤ مدني أردني و ٧٣٤ مدني سوري و ٩٦٦ موجبات وعقود لبناني) على ((**أن يكون المؤمن مسؤولا عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد.... أما الخسائر التي يحدثها المؤمن له عمدا أو غشا فلا يكون المؤمن مسؤولا عنها....**)). كما نصت المادة ٧٦٩ من القانون المدني المصري (تقابلها المواد ٩٣٦ مدني اردني و ٧٣٥ مدني سوري و ٩٦٧ موجبات وعقود لبناني) على أن ((**يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولا عنهم مهما يكن نوع خطئهم أو مداه**))، وبهذا تنحصر مسؤولية المؤمن بما يصدر عن المؤمن له أو تابعه من خطأ سواء كان هذا الخطأ يسيرا أم جسيما. ولا تحجب هذه المسؤولية إلا عن الخطأ المتعمد والفعل العمدي والفعل المنطوي على الغش. غير أن المشرع العراقي قد توسع في تقرير مسؤولية المؤمن عن أفعال التابع فشمل الفعل العمدي أيضا إذ نصت المادة ١٠٠٠ من القانون المدني العراقي على أن يكون المؤمن ((**مسؤولا أيضا عن الحريق الذي يتسبب فيه تابعوا المستفيد ولو كانوا متعمدين**)). وما يؤخذ على هذا الإتجاه للمشرع العراقي، أنه قد تخطى الإجماع التشريعي وجرد الخطرمن صفته العرضية. ولا يُرَدُ على ذلك بأن النص المذكور يتعلق بفعل التابع ولا ينصرف إلى الفعل العمدي الصادر عن المؤمن له. لأن مثل هذا الرد يتعارض مع القاعدة العامة التي تقضي بأن ((**التابع لايفرد بالحكم**)) فالسياق القانوني يوجب أن يعامل الفعل العمد الصادر عن التابع كما لو كان صادرا عن المتبوع. وهذا هو ما أجمعت عليه التشريعات المتعلقة بعقد التأمين المشار إليها آنفا، بأن حصرت مسؤولية المؤمن بالخطأ الصادر عن المتبوع دون فعله القصدي. وبذلك يكون المشرع العراقي قد حاد عن القواعد القانونية والفنية في تحديد صفة الخطر بقدرتعلق الأمر بأفعال التابع. ولا يعتبرهذا الاتجاه قاعدة عامة، بل يقتصر أثره على المؤمن العراقي.

ولا ينحصر هذا التحديد لمسؤولية المؤمن، بعقد التأمين ضد الحريق. بل يعتبر قاعدة عامة تسري على جميع عقود التأمين عن طريق القياس. حيث تنحصر مسؤولية المؤمن في جميع العقود بالخطأ اليسير والخطأ الجسيم دون الخطأ المتعمد. وهذا هو نفس ما اتجه إليه شراح عقد التأمين. فقد ذهب الدكتور عبد الرزاق السنهوري في شرحه لعقد التأمين (الوسيط ج٧ م٢ ص١٢٢٦ ) إلى القول بأنه ((**إذا تحقق الخطر المؤمن منه بخطأ جسيم من المؤمن له لم يجز القول بأن تحقيق الخطر قد تعلق بمحض إرادته، أو أنه تعمد تحقيق الخطر. ومن ثم جاز التامين لا من الحوادث الفجائية والخطأ اليسير فحسب بل أيضا من الخطأ الجسيم. وبقي الخطأ العمدي وحده لايجوز التأمين منه**)). والمقصود بالخطأ اليسير هو الخطأ الذي يصدر عن الشخص عرضا دون أن يتعلق بمحض إرادته. وليس هناك مقياس واضح للتفرقة بين الخطأ اليسير والخطأ الجسيم، إلا أننا نرى أن الخطأ يكون جسيما إذا اقترن بمخالفة لنص عقابي. أما إذا تعلق وقوع الخطأ بمحض إرادة الشخص انقلب إلى خطأ متعمد.

ولم يخرج القضاء العربي والأجنبي عن اتجاه التشريع والفقه بهذا الخصوص، فذهب في أحكامه إلى تقرير بطلان الشرط الوارد في وثائق التأمين والذي يقضي باستثناء الخطأ الجسيم سواء أورد بشكل عام دون تحديد نوع الفعل أو خصص بالوصف والتسمية أفعالا تعتبر من قبيل الخطأ الجسيم. فقد قضت إحدى المحاكم في المملكة المتحدة في قضية تعرف بقضية (Tiniline V. White Cross Insurance Association Limited) وتتعلق بشرط استثناء الخطر الجسيم الوارد في وثيقة التأمين على السيارات بأن ((**وثيقة التأمين تحمي المؤمن له من الجزاء المدني المترتب على الحوادث المرتكبة بسبب أخطائه أو إهماله سواء كانت طفيفة أو جسيمة وإن التعويض المطالب به هو عن حادث يقع ضمن هذا المعنى**)). أما بخصوص الشروط التي تستثني الخطأ أو الإهمال المتعمد، فقد استقرت أحكام القضاء على تقرير نفاذها وحجب مسؤولية المؤمن عن الحوادث الناشئة عنها. فقد قضت الهيئة العامة الموسعة لمحكمة تمييز العراق بقرارها المرقم ٢٥٤/ موسعة/ ١٩٨٦-١٩٨٥ بأن المخزن الذي احترقت جميع محتوياته ((**كانت الشركة قد وضعت فيه خزانا للبنزين لتعبئة السيارات. أي أن الشركة صيرته محطة للتعبئة بدلا من كونه مخزنا لخزن المواد الأولية المستوردة لأغراض المشروع الذي أنيط بها..... وإن سبب الحريق هو اشتعال البنزين داخل الخزان لسبب ما .... وبذلك تكون الشركة المدعية قدارتكبت، إهمالا متعمدا أدى بشكل مباشر إلى نشوب حريق. وعليه فإن الحريق المذكور يكون مشمولا بحكم الاستثناء الوارد في الفقرة (ج) من حقل الاستثناءات العامة في وثيقة التأمين**)). وكذلك قضت محكمة النقض المصرية بقرارها المرقم ( ٤٢ /٢/١٩٥٥ – م ق م – ٣٨٨) بأنه ((**لما كان الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين في عملية تنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت بواسطة غسلها بالبترول وإنه أقام به فرنا لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التي احترقت، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من التعويض**)).

وعلى ضوء هذا الإجماع بين اتجاه التشريع والفقه والقضاء على قصر مسؤولية المؤمن على نتائج الخطأ اليسير أو الجسيم الصادر عن المؤمن له أو تابعه دون

الخطأ المتعمد، فإننا نرى أن تقرير بطلان الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن في التأمين بسبب مخالفة القوانين والأنظمة وفق ما ورد في نص الفقرة الأولى من المادة ٩٨٥ مدني عراقي (تقابلها الفقرة الأولى من المواد ٧٥٠ مدني مصري و٧١٦ مدني سوري و٩٢٤ مدني أردني) يجب أن يقتصر على الشروط التي تستثني الخطأ الجسيم دون الشروط التي تستثني الخطأ المتعمد المرتكب بمحض إرادة المؤمن له، حتى ولو لم تصل هذه المخالفة إلى مصاف الجنحة العمدية. وذلك لأن شرط استثناء الخطر الجسيم يعتبر شرطا تعسفيا يتعارض مع إجماع التشريع على شمول الخطأ الجسيم بغطاء التأمين. أما الخطأ المتعمد فإن التشريع قد حجب مسؤولية المؤمن عنه لأنه يخل بالصفة العرضية للخطر. لذلك فإن الاستثناء المتعلق به في وثيقة التأمين جاء تطبيقا لحكم القانون وحسب مستلزمات نظام التامين بتحديد صفات الخطر القابل للتأمين. لهذا فهو لايعتبرشرطا تعسفيا الأمر الذي يستلزم تقرير نفاذه وإعماله. وكمثال على ذلك فإن وثيقة التأمين على السيارات قد تضمنت ضمن شروطها المطبوعة قائمة من الاستثناءات تتعلق بأفعال تشكل مخالفات لقوانين وأنظمة السير وهذه المخالفات هي:

(١) عدم التقيد بالإشارة الضوئية.
(٢) قيادة المركبة تحت تأثير مادة مسكرة أو مخدرة.
(٣) قيادة المركبة دون حيازة رخصة قيادة لنوع المركبة.
( ٤) تحميل المركبة بأكثر من حمولتها المقررة.
( ٥) قيادة المركبة وهي غير صالحة للاستعمال.

فبقدر تعلق الأمر بعدم التقيد بالإشارة الضوئية، فإننا نرى أن هذا الاستثناء يتعلق بخطأ جسيم وليس بخطأ متعمد. لأن هذه المخالفة ترتكب بشكل طارئ أثناء قيادة المركبة إما بسبب عدم انتباه قائد المركبة أو بسبب رعونته أو عدم توقيه الحذر، ولا تتعلق بمحض إرادته. فاستثناؤها من حكم التأمين يعتبر شرطا تعسفيا ويتعارض مع حكم القانون، لذلك يجب تقرير بطلانه وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٩٨٥ مدني عراقي والفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ مدني أردني وما يقابلها في تشريعات الدول الأخرى. وقد سار القضاء الأردني بهذا الاتجاه في العديد من القرارات الصادرة عن محكمة التمييز الأردنية ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر، القرار المرقم /حقوق/١٩٩٢. فقد جاء في حيثياته بأن ((**قيادة السيارة ومخالفة أصول الإشارات الضوئية لاينطوي على جنحة قصدية بالمعنى الوارد في المادة ٩٢٤ من القانون المدني لأن الجرائم القصدية هي التي يريد بها الجاني الفعل ونتيجته معا بحيث أن إرادته تتجه في آن واحد إلى الفعل الذي قام به والنتيجة التي ترتبت عليه. أما الجرائم غير القصدية فتكون كل ما ترتب على فعل أو ترك إرادي من نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا عن طريق غير مباشر ولكنه كان في وسعه تجنبها. ومن صور تلك الجرائم التي تنجم عن إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة، كقيادة السيارة بسرعة زائدة أو مخالفة لأحكام قانون السير بقطع الإشارة الضوئية وهي حمراء لاتنطوي على جنحة قصدية**)). فقضاؤها هذا يتفق مع مستلزمات تحديد صفة الخطر في نظام التأمين لأن الاستثناء المذكور يتعلق بخطأ جسيم فيكون واجب الإبطال كما سبق لنا بيانه.

أما الشروط الأخرى التي تتعلق بقيادة المركبة تحت تأثير مادة مسكرة أو مخدرة أو قيادتها دون حيازة رخصة قيادة لنوع المركبة أو تحميلها بأكثر من حمولتها المقررة أو قيادتها مع عدم صلاحيتها للاستعمال. فجميع هذه المخالفات تنطوي على أخطاء عمدية. فمن يكون تحت تأثير مادة مسكرة وهو يدرك أن قيادته للمركبة بهذه الحالة يخالف أحكام القانون ويعرضه لحوادث لا تحمد عقباها، ومع ذلك يقدم على فعلته، فإن الخطأ الذي يكون قد صدر عنه ليس خطأ عرضيا بل هو خطأ متعمد يتعلق بمحض إرادته. وما يقال عن قيادة المركبة تحت تاثير مادة مسكرة يقال أيضا عن قيادتها ممن لايملك رخصة بالقيادة أو يقوم بتحميل المركبة بأكثرمن طاقة حمولتها المقررة أو من يقودها وهي غير صالحة للاستعمال لخلل في آلاتها. فكل هذه الافعال هي من قبيل الخطأ المتعمد الذي لايكون المؤمن مسؤولا عن نتائجه. ويعتبرشرط الاستثناء الوارد بشأنها في وثيقة التأمين شرطا نافذا ومقبولا. وهذا هو نفس ما أتجه إليه القضاء المصري في تطبيقه لنص الفقرة الأولى من المادة ٧٥٠ من القانون المدني المصري حيث قرر صحة ونفاذ الاستثناء المتعلق بتحميل المركبة بأكثر من حمولتها المقررة وقيادتها وهي غير صالحة للاستعمال. فقضت محكمة النقض المصرية بقرارها المرقم ٤/١٩٦٠ نقض –م٣٣٠-١١- ((**أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة إنما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام. ولما كان ماورد في البندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد، من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسميا أو نتيجة عدم العناية بها - وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في إدانة سائق السيارة المؤمن عليها - لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهرالعقد، ولامخالفة**

**فيها للنظام العام بل مبناهما الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا. فإنه يتعين لذلك إعمال مقتضاهما. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعين النقض))**. أما القضاء الأردني فقد اتجه في تطبيقه لنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ من القانون المدني الأردني إلى تقرير بطلان جميع الشروط التي تستثني مخالفات القوانين والأنظمة والتي لاتصل إلى مصاف الجنحة العمدية سواء تعلقت هذه المخالفات بخطأ جسيم أو بخطأ متعمد. فقد قضت محكمة التمييز الأردنية في قرارها المرقم ١٢٣٧/حقوق/١٩٩٠ ببطلان الشرط الذي يستثني قيادة المركبة تحت تأثير مادة مسكرة أو مخدرة وجاء في حيثيات هذا القرار ((**إن مخالفة قانون السير المنسوبة إلى سائق سيارة المدعية والتي ترتب عليها إلحاق ضرر بها لا تنطوي على جنحة قصدية ويقع باطلا الشرط الوارد في وثيقة التأمين بشأنها**)). غير أننا نرى أن هذا الاتجاه للقضاء الأردني يتعارض مع صراحة المادة ٩٣٤ من القانون المدني الأردني وما أجمعت عليه تشريعات الدول الأخرى بحصر مسؤولية المؤمن بالخطأ اليسير والخطأ الجسيم دون الخطأ المتعمد أو الفعل القصدي، سواء أكان هذا الفعل مقترنا بقصد جنائي أم لا، وبصرف النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة له في القانون تجعله بمصاف الجنحة العمدية أم لا. لهذا فإن تقرير البطلان بموجب الفقرة الأولى من المادة ٩٣٤ مدني أردني وما يقابلها في قوانين الدول الأخرى ينبغي أن يقتصر على الشروط التي تسقط حق المؤمن له في التأمين في حالة ارتكابه عرضا فعلا يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة دون أن تنصرف إرادته لارتكابه.

وبالرغم من إتجاه التشريع والفقه والقضاء إلى اعتبار الخطأ الجسيم مشمولا بحكم التأمين، إلا أن المشرع اللبناني أجاز أن اشتراط حجب مسؤوليته ليس فقد عن((**الخطأ الذي يرتكبه المضمون عن قصد**)) كما جاء في المادة ٩٦٦ من قانون الموجبات والعقود اللبناني،بل وعن الخطأ الفاحش (الجسيم) أيضا. كما أجاز للمؤمن أن تتضمن وثيقة التأمين نصا يقضي بسقوط حق المؤمن له من التأمين عند ارتكابه المخالفات المدرجة في الشرط المذكور. فقد نصت المادة (٩٨٣) من قانون الموجبات والعقود على أن تقع باطلة ((**جميع البنود العامة التي تتضمن إسقاط حقوق المضمون لمخالفته القوانين والأنظمة إلا إذا كانت تلك المخالفة عبارة عن خطأ فاحش لايعذر عليه .... وأن احكام الفقرة الأولى من هذه المادة لا تحول دون وضع نص يقضي بسقوط حقوق المضمون لمخالفته القوانين والأنظمة المدرج نصها الكامل في لائحة الشروط**)). وهذا الاتجاه من المشرع اللبناني، ينسجم مع ما درج التعامل عليه من قبل شركات التأمين باستبعاد بعض الأفعال التي تجعل الخطر أشد احتمالا سواء أكانت خطأ جسيما أو خطأ متعمدا. غير أن أثر هذا الاتجاه ينحصر بشركات التأمين الخاضعة لحكم القانون اللبناني وقوانين الدول الأخرى المتضمنه نصوصا مشابهة لنصوص القانون اللبناني.

* سلسلة دراسات تأمينية ستنشر في نشرة «رسالة التأمين» تتعلق بالجوانب الفنية والقانونية للتأمين.

2) Global warming raises the surface temperature of oceans, which lead to future increase in tropical cyclones.
Scientific studies by US researchers (Emanuel 2005, Nature; Webster, 2005), confirm that as a result of global warming, the global number of severe tropical cyclones (4-5 on the Saffir Simpson scale) has increased from about 8 per year at the beginning of the 1970s to 18 per year (i.e. more than double) in the period (2000 – 2004).
Scientists have been looking into the correlations between climate change and hurricanes. On the basis of the latest US climate simulations by T.R. Knutson and R.E. Tuleya (Journal of climate change) more intense cyclones are expected for the second half of 21st century. Cyclones will be half a category higher on the Saffir-Simpson scale.
3) Climate change will cause more heatwaves and droughts. This will cause high losses by wildfires, and losses in agriculture and energy supply. Droughts may be expected in southern and central parts of Europe, and in southern England.
4) Climate change will affect weather patterns, some areas will have more floods, others will have droughts and heatwaves for example, Bangladesh may suffer from extreme flood losses, while the Mediterranean countries will suffer from drought and heatwaves.
5) Climate change may cause a potential shift in climate zones, which leads to greater vulnerability to losses, and so exposure to certain extreme weather events may increase in the 21st century.
Recent climate models support the supposition that the areas with the highest windstorm activity over the North Atlantic will gradually shift eastwards, which means closer to the west coast of Europe.
As an example of shift of climate zone, Florida was hit by four hurricanes in one season during 2004. This was the first time that had happened since 1886 when Texas was affected.
6) The return periods for large loss events are becoming noticeably shorter. So-called hundred-year events may soon have return periods of ten or twenty years in a warmer climate.
7) Does global warming mean more frequent and severe earthquakes?
The National Earthquake Information Centre and most seismologists argue that the number and severity of earthquakes are not rising, and they are not related to climate change.

**Opinions supporting the theory of the effect of climate change.**

1) Dr. Kron said in an interview with Environmental Magazine [18] "… a warmer atmosphere absorbs more water vapour and produces more rainfall. Incidents of the kind, which occurred once in a hundred years on average in the past, could become ten-year incidents in the future. The damage and losses due to floods would increase dramatically."
2) During an interview by Topics with professor Hans Joachim [19], professor Joachim said "… Heat waves like the one in 2003 will no longer be exceptional. In 80 years every second summer may be like that. It will also rain more often, mostly in the form of torrential rainfall, as warming will cause greater evaporation of the oceans, the tendency is that arid areas will become more arid and humid regions more humid."

**Opinions arguing the theory of climate change**

1) According to Sigma report (2/2000), the series of storm activities in 1999 is part of natural climate and weather fluctuations, and have no definite direct link with global warming.
2) There is a group of people which considers influence of climate change to be negligible compared with the strong natural fluctuations in frequency and intensity, as El-Nino / La-Nina Southern Oscillation (ENSO) in the Pacific or the North Atlantic Oscillation (NAO).
On the other hand, and according to Munich Re analyses, the natural climate oscillation is responsible for about two – thirds of all natural catastrophe losses in recent decades, and the global warming is responsible for about one-third. The effect of the natural climate oscillation will weaken in a few years or decades, and then go into reverse, whilst global warming is expected to accelerate.
3) A group of people argues that even if there is a rise in temperature, this rise will not necessarily lead to more storms.
4) Another group of people argues regarding the increase in frequency and intensity in catastrophes losses-that such increase is not an indication of climate change. Each new weather "record" means only that the phenomenon in question has never before been observed, not that it has never occurred, nor does a single event, for example furnish proof of such change.

As a result, it is difficult to say whether and how climate change is having an impact on catastrophe losses, because individual events can not be used as proof or counterproof of climate change.
A direct link between the trend of natural catastrophes and climate change may not have been proven yet; but there is increasing evidence that this correlation exists.

**Causes of climate change**

**1) Natural causes:**

**a) Continental drift:**

About 200 million years ago, South America and Africa were joined together, which are now widely separated by the Atlantic Ocean.
The continents that we are familiar with today were formed when the landmass began gradually drifting apart millions of years back.
This drift had an impact on the climate because it changed the physical features of landmass, their position and the position of water bodies. The separation of the land masses changed the

[18] Perspectives -2002 – Floods by Munich Re
[19] Topics 2006 – Munich Re

# Trend of Natural Catastrophes

Ghassan Al-Qadamani
United Insurance Company

*Dissertation of 4 parts- (part - three)*

**Section Two: Climate change**

**Is there a climate change? And if so, what is the trend?**

According to Munich Re Geo-risks records, the following facts indicate the climate change:

* The year 2005 was the second warmest year ever recorded.
* In the 20th century, the mean atmospheric temperature rose by 0.7° C.
* The last decade of 20th century broke all temperature records. The 1990s were the hottest decade in the last millennium.
* Much less snow is falling, in the last 30 years; the area covered by snow in the northern hemisphere has decreased by 10%.
* The majority of mountain glaciers are melting throughout the world. In the Alps, 60% of the ice mass has melted in the last 150 years, while in the Arctic 40% has melted since the start of the 1970s.
* In the 20th century, mean sea level rose by between 10 and 20 cm worldwide, since 1990, the annual rise in sea levels has doubled from 1.5 to 3 mm a year.
* The Intergovernmental Panel on climate change (IPCC), a high level international committee of climate experts established by the United Nations, predicts in various scenarios that the temperature of the atmosphere will rise by 1.4 to 5.8° C by 2100 and the temperature will continue to rise.

As an example of climate change, the average temperature in Germany during summer 2003 was 3.4° C higher than the average for the period 1961 – 1990.

Dr. Wolfgang Kron (In Munich Re – Topics Geo 2005) said "… There is a clear sign that climate change is already happening in central Europe. This will result in more frequent and more severe events." And he added "… the temperature could continue to rise as much as 6° C."

According to The Chartered Insurance Institute (CII) report on climate change and insurance in 2001, it was mentioned that "… by 2050 the sea level on southern UK coasts will be over 30 centimetres higher than today (2001), and by 2020, nearly 60% of years will be "warm" compared to historical levels, rising to five years out of six by 2050."

And in the UK the Association of British Insurers (ABI) published a report in June 2004 entitled "A changing climate for insurance", it admits that "… the future trends include the possibility that average annual temperatures across the UK could increase by between 2° C and 3.5° C by the end of this century. Normal sea levels could also continue to rise about 26 and 86 cm above the current level".

The true state of global climate is subject to a number of myths and popular misconceptions. The fact that some governments, such as in the United States of America, have taken the official position that global warming still remains unproven. It looks at several conflict scenarios, including the one where climate change leads to far colder weather in Europe. [16]

Despite opposite opinions, it is increasingly clear that our climate is changing rapidly. Glaciers are melting, vegetation periods are shifting, temperatures and heat waves are increasing, and ocean's level is rising. This means that the change is toward global warming. Mr. Brunno Porro [17] said "Today, global warming is a fact, the climate has changed, an increase in average global temperature is not only possible, but very probable."

**Effects of climate change on natural catastrophes**

Climate change may lead to the following:

1) Global warming increase the air's capacity to absorb water (vapour and hence the precipitation potential, so climate change will increase the frequency and intensity of weather extremes. Winter will become milder with less snow but more precipitation, thus aggravating the risk of floods.
   The severe storms and rainfall in the summer of 2002 may be taken as an indication that warmer climate will increase extreme events.
   The recent Munich Re catastrophe report on the autumn flood in Great Britain States "… It is relatively certain in a changed climate, the United Kingdom is likely to experience more frequent and more sever floods. [18]

[16] (Reins – magazine – Global warming (page 22).
[17] Chief Risk officers Swiss Re in Swiss Re publication (opportunities and risk of climate change 7-2002)
[18] CII Journal July, lessons from the floods – page (34)

greenhouse gases and released in all directions in the form of heat radiation causing global warming.
In itself, the greenhouse effect is very useful one, without it, life on Earth, as we know it, would not be possible, and the average global temperature would be around – 18°c instead of + 15°c.

**The main greenhouse gases and their causes**

*** Carbon dioxide ($Co_2$)**

Carbon dioxide is the main gas causing greenhouse effect. It accounts for approximately half the additional made greenhouse effect. The concentration of carbon dioxide in the atmosphere has increased by about 30% since the beginning of industrialization. This is due mainly to the waste gases produced in the combustion of fossil fuel (coal, crude oil, natural gas) and the clearing and burning of tropical forests.
Power stations, heating plants, industry, households, road traffic are the main causes of carbon dioxide.

*** Methane ($CH_4$)**

The concentration of methane in the atmosphere has increased by around 150% since 1750, which are higher than they have been for at least 400,000 years.
Over half of current methane emissions are caused by human activities, as leakage in pipelines carrying natural gas, domestic waste disposal and coal mining.

*** Nitrous oxide ($N_2O$)**

Roughly one third of current nitrous oxide emissions are attributable to human activity, particularly, by chemical industry, crop and cattle farming.

*** Ozone ($O_3$)**

It is mainly produced as a result of traffic
The scientists of Munich Re's Geo Risks Research Department are convinced that the global warming, which is mainly caused by greenhouse effect is, essentially man-made.
Different opinion: There is a very small minority of scientists, who are still convinced that the artificial greenhouse effect will not have negative consequences. Some critics accuse climate researchers of blowing up the problem and even of inventing it.

**3) Man-made effects on climate change**

The industrial revolution in the 19th century saw the large use of fossil fuels for industrial activities. These industries created jobs and over the years, people moved from rural areas to the cities. This trend is continuing even today. More and more land that was covered with vegetation has been cleared to make way for houses. Natural resources are being used extensively for construction, industries and transport. Also the population has increased to an incredible extent.
All this has contributed to a rise in greenhouse gases in the atmosphere. Fossil fuels such as oil, supply most of the energy needed to run vehicles, generate electricity for industries and households. The power industry and traffic are responsible for about ¾ of the carbon dioxide emission, 1/5 of the methane emissions and a large quantity of nitrous oxide.
There is growing evidence that human factors are responsible for the main part of rise in temperature. Dr. Kron said in an interview with Environmental magazine [22] "… Over the last hundred years, the temperature has risen by 0.7° c on average. By far the majority of scientists agree that this temperature rise has essentially been induced by man".
Mr. Thilo Bode [23] said in an interview with Environmental magazine "… 90% of all our environmental problems are attributable to the way we produce and use energy. Waste, global warming, farming-energy is involved everywhere. We must change our attitude towards energy, for our planet cannot cope with economic growth in its present form."

**People awareness to climate change**

There is a tendency for people to deny the existence of climate change until it is too late.
The following example illustrates clearly lack of people awareness to the effect of climate change, as people thinks of the short terms effects, without considering the long-term effect on the Earth.
Eythor Petursson, who lives in Iceland said in a storm warning report by Munich Re "…The higher temperature have extended the growing periods here; climate change has helped agriculture and made transportation easier. Personally, I wanted a warmer climate, like most Icelanders because it also brings in a few more tourists to the country."

**Section Three: Man made effect**

Natural hazard events are only classified as catastrophes when human beings or their property are affected. An earthquake in Gobi Desert or a gale in the Antarctic is not natural catastrophes as they do not have any impact on human life or property. Man is putting himself in the path of these natural hazards by settlement on areas highly exposed to natural hazards.
Dr. Kron * confirmed what Max Frisch once wrote that "nature knows no catastrophes. Catastrophes are only known to man insofar as he survives them". This means that without man, there would still be extreme phenomena of nature, but no catastrophes of nature. If we move out into potentially dangerous areas, we must be aware of the risk and of the fact that we are never totally safe.
Man affects the severity of catastrophes and the trend toward increased cost. The main factors of man-made effects are as follows:

[22] Perspectives 2002 - Flood.
[23] The former head of Green peace at Munich Re.
*Dr. Wolfgang Kron: Head of Hydrological Risks at the Geo Risks Research Department at Munich Re.

flow of ocean currents and winds, which affected the climate. This drift of continents continues even today, for example, Himalayan range is rising by about 1 mm every year because the Indian mass is moving towards the Asian landmass, slowly but steadily.

**B) Volcanoes:**

When a volcano erupts it throws out large volumes of sulphere dioxide ($So_2$), water vapour, dust and ash into the atmosphere. The large volumes of gasses and ash can influence climatic patterns for years. The gases and dust particles partially block the incoming rays of the sun, leading to cooling. Volcanic eruptions can reduce the amount of solar radiation reaching the Earth's surface, lowering temperature in the lower levels of the atmosphere (called the troposphere).

**C) Ocean currents:**

The oceans are a major component of the climate system. They cover about 71% of Earth and absorb twice as much of the Sun's radiation. Winds push horizontally against the sea surface and drive ocean current patterns. Certain parts of the world are influenced by ocean currents more than others.

**D) " El – Nino" phenomenon [20]:**

Pronounced "El-Ninyo", it means ( the boy ) in Spanish and was named so by Peruvian fishermen after Christ child since its effects are generally first felt around Christmas.

It is a periodic warming of the Pacific Ocean which leads to change in both air circulation, precipitation patterns, and in temperature distribution worldwide.

Extraordinary strong (El-Nino) events occur at irregular intervals, causing a remarkable influence on the formation of tropical cyclones, most markedly in the south west and central Pacific.

The climatic anomalies recorded during (El-Nino) change the probability of natural catastrophes in certain regions as follows:-

More tropical cyclones: Increased probability of tropical cyclones in the North East Pacific region and in parts of the South Pacific.

Fewer tropical cyclones: Reduced probability of tropical cyclones in the Caribbean, in the East Coast of the USA[21] and in the North West Pacific region.

More floods :Increased probability of flooding in parts of the Pacific Coast region of South merica, in East Africa, and in parts of Europe and the USA.

(El-Nino) events occur every three to seven years, and last approximately one to two years, and then it is followed by a phase called "La Nina", which involves a reversal of the circulation of water and air. There were intensive (El-Nino) events in 1972, 1982 and 1998.

**2) Greenhouse effect (caused by nature and manmade effect)**

**The natural greenhouse effect - what is it?**

The green house effect is a natural phenomenon, so called green house gases (which include water vapour, carbon dioxide, methane, nitrous oxide, ozone and fluorohydro carbons) are found in the Earth's atmosphere. The greenhouse gases allow incoming solar radiations to pass through them to the Earth. On reaching the Earth's surface, a small portion of the rays is reflected back, but most is absorbed by the

[20] Source : Swiss Re, Sigma report No. 3/ 1998
[21] USA : United States of America

probability of once in 100 years.
Situations in which the design event is exceeded (for example a -200 year event) are registered many times each year. The Elbe floods in 2002 in Europe were on such a large scale and so extreme, however, that normal dykes protection would not have been adequate [26].

* River restoration measures may have a good effect in reducing flood losses, but their effectiveness in extreme cases is often overestimated or misrepresented. As a rule, they are incapable of preventing really catastrophic floods and in many cases will not even bring about any significant reduction.

A summary of the above mentioned man- made effects can be seen in the following interview which Environmental magazine / Munich Re made with Dr. Kron, who said, when he was asked about the reason for the increase in flood losses,: “First of all because we are increasingly making use of areas in the immediate vicinity of bodies of water. Development in these areas has positively boomed in recent years. Carelessness, ignorance, egotism and not in frequently, the desire to earn a quick profit unfortunately, play an important part here. It is dangerous to turn water meadows into settlement and industrial areas. People living in the shelter of tall dykes develop an undue sense of security with a mass considerable assets – as the events of 2002 dramatically proved, it is always dangerous to build a house directly on the banks of a mountain stream. Anyone living in “River view”, “Bank street”, or “Water way” need not be surprised to find their home flooded one day. The problem is also due in part to the local authorities, for they grant planning permits and draw up development plans without considering these risks”.
He added for the reason of increased losses in the individual homes “… people have never before had so many possessions as they do today, nor have their possessions ever been so valuable and so vulnerable. Instead of houses with basement rooms for wood and coal, as well as storage rooms filled with homemade jams, we now have houses with party rooms, hi-fi equipment and computer system or washing machines and deep freezers. Electronically controlled heating systems and oil tanks without buoyancy protection. Business premises frequently have the control rooms for elevators and air conditioning system in the basements as well as valuable stores- one bank in Dresden which was flooded in 2002 even had its computer centre in the basement”.

**Opposite opinion of effect of mankind**
Some people argue that floods of unprecedented scale happened in past centuries too, that is, in time when neither climate change nor surface sealing nor the loss of water meadows could be held responsible.
Discussions following flood catastrophes often suggest that major floods could be eliminated, if mankind reduced its influence on the natural environment. According to the people arguing mankind effect, this is not certainly the case. Extreme flood situations will continue to occur- with our without significant human intervention. Above all, mankind will never gain complete control / over floods by adopting prevention measures.

[26] Munich Re Geo Topics 2002

Part four in the following issue.

1- Global population growth (in 1800 for example, there were one billion people living on the earth, today there are 6.5 billion).
2- Concentration of population and values in cities. Around 3.2 billion now live in cities, and this figure is expected to increase to 5 billion by 2030. In addition to the emergence of numerous megacities (e.g. Tokyo: 30 million in habitants).
The high concentration of people in areas exposed to natural disasters, will intensify the impact of earthquakes in the future.
3- Higher concentration of values worldwide, and their higher susceptibility to external influence. The rooms in the basement, where people used to store coal and wood, have now computers, central heating system, car parks and material stores, which are all highly susceptible to flood.
For example, China has impressive development and economic growth since the early 1980s. This has led to a virtual explosion of property values in many areas exposed to natural hazards. In terms of the financial loss potential. This growth in values reduces the effects of any technological improvements or preventive measures aimed at reducing the financial impact of natural catastrophe a trend which is likely to continue for some time to come[24].
4- The density and complexity of infrastructure and commercial/ industrial networks has increased the potential for indirect losses such as business interruption losses.
5- Settlement and industrialization of very exposed regions, especially coasts and river basins, tourism in danger zones as Florida. The reasons for this, are that flood plains are usually cheap, attractive and easy to develop.
6- Lack of care and lack of people awareness to risks
The risk of natural disasters tends to be underestimated or ignored. Many people believe that flood events can be controlled as long as technical precautions are taken. The feeling of security leads people to expose more in areas prone to catastrophes.
Dr. Kron said in an article issued on 20th April, 2006 "After each flood, there is a lot of discussion about better prevention, but rarely any action. The reason for this that when a catastrophe causes a lot of damages with many victims, people awareness becomes very high, and they discuss ways to mitigate such losses in the future, but usually discussions take a long time before reaching to the appropriate measure to be taken, at a time the consequences of the catastrophe have almost been forgotten from people's memories".
Some people argue that it would be cheaper to simply pay for the damage caused than putting a lot of money into large – scale flood protection. Moreover, from a political point of view, it is much easier and more popular to finance relief efforts after the crisis than to allocate funds to flood control projects, which often pay off only in the long run.
Joost Schepens, a Dutch managing director of a chemical plant, who lives near Rotterdam, said in storm warning report by Munich Re "As a result of climate change, the Netherlands is under even greaten threat from storm surges and flooding than before. Although the state wants to systemically raise all the dykes and improve other defences.
The authorities still view the situation as critical, so the government waits to provide us with support to relocate to another site. A move will be very expensive, and I think our employees would have liked to stay at the old site."
The mason –Dixon poll[25] found that nearly half- the residents of vulnerable area from Texas to Maine, including, Florida, still do not have a plan to react to an approaching hurricane, two out of three would choose the wrong destination if ordered to evacuate.
There are still those who don't have a sense of concern about what is coming – a sense of the danger, with hurricane season right around the corner.
7- Poor construction standards
In developed countries, seismic safety has been improved due to applying better building codes, which contributed toward reducing the losses resulting from earthquakes, while in developing countries, where exposure to natural disaster is higher, the construction standards are poor and inadequate.
For example, the earthquake that hit Bam in Iran (2002) killed 41000 people and collapsed almost the entire city. It revealed that the factor which increased the number of victims and property losses is the poor building construction.
The majority of houses and 1000 – year citadel were built from clay and mud – bricks. These types of buildings have no horizontal struts and are therefore unable to withstand the shockwave.
The vulnerability of buildings to damages due to earthquakes varies depending on the method of construction:
- Masonry buildings suffer the great damages.
- Reinforcements produce a large reduction in the vulnerability.
- Structure's frame and walls reduce the vulnerability considerably.
- Steel structure has a low vulnerability.

8- Inadequate protection measures
Flood control measures (dykes, flood detention basis) are always designed to cope with what is called a design event, which is a flood discharge based on a statistical occurrence

[25] Reinsurance Magazine – issue June / July 2005 page (8).

# التأمين المصرفي
# Bancassurance

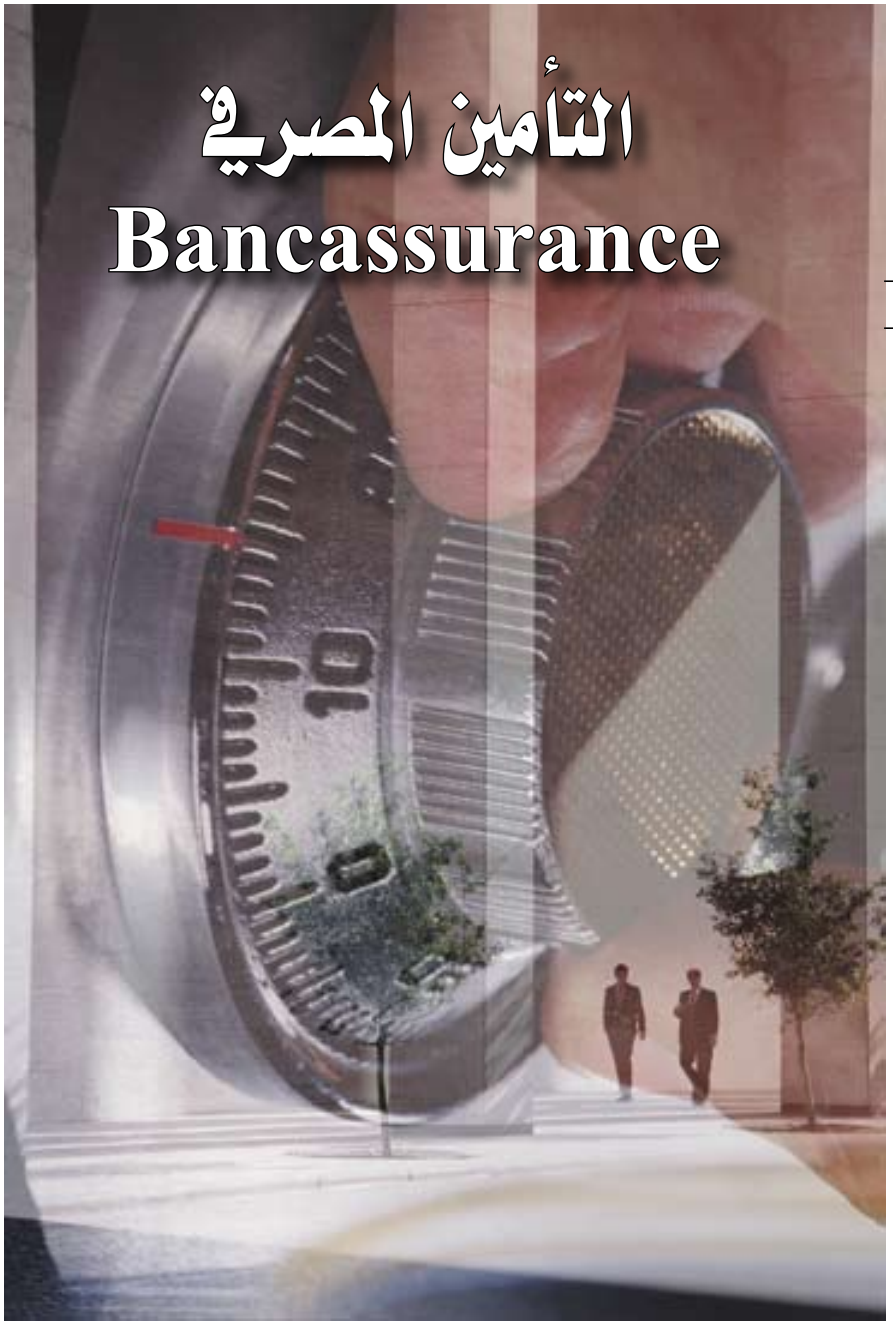

محمود عبد القادر زماميري

العلاقة بين المصارف وشركات التأمين كمؤسسات مالية علاقة قديمة، وقد نشأت من الحاجة الطبيعية لكل منهما لخدمات الآخر. فشركات التأمين بحكم عملها بحاجة الى جهة تودع لديها ما يتراكم من مبالغ الاقساط التي تستوفيها من عملائها، كما انها بحاجة الى خبرة المصارف في استثمار جزء من هذه الاقساط من خلال نشاطاتها في مجالات الاستثمار المتنوعة. كما ان المصارف بحاجة الى هذه الايداعات واستثمارها بالشكل الذي يخدم مصلحة كلا الطرفين، والمصارف ايضا بحاجة الى خدمات شركات التأمين كضامن لقروضها لعملائها من افراد وهيئات في حال اعسارهم او عدم تمكنهم من القيام بالوفاء بالتزاماتهم في المواعيد المحددة.

اما التداخل بين عملي هاتين المؤسستين فقد بدأ منذ زمن بعيد ايضا من خلال التأمين البحري على البضائع (**Marine Cargo**)، حيث يستلزم هذا التأمين الحصول من البنك على خطاب اعتماد (**Letter of Credit**)، كجزء من الضمانات بين البائع والمشتري في عمليات الاستيراد والتصدير. وانطلاقا من هذه الجزئية وجدت بعض المصارف الفرصة سانحة لتوسيع نطاق الخدمة لعملائها، ولتوفير الوقت والجهد، وذلك من خلال قيامها بإصدار وثائق التأمين البحري على البضائع من خلال مكاتبها بالتنسيق مع شركات التأمين، وذلك لقاء رسم عمولة، وميزة سعر تأمين خاص مخفض لعملاء المصرف تتحقق من خلاله مصلحة لجميع الاطراف. فالمصرف يوسع من طيف خدماته لعملائه ويوفر لهم الوقت والمصاريف. وعميل البنك يوفر الوقت الضائع بين المصرف وشركة التأمين لاتمام العملية المطلوبة وبسعر اقل مما يستطيع الحصول عليه مباشرة من الشركة، ويمكنه ان يدفع القسط المستحق على هيئة دفعات دورية تقتطع من حسابه الخاص لدى المصرف. وشركة التأمين تصل بخدماتها الى قطاع اوسع من العملاء لم تكن لتتمكن من الوصول إليهم لولا هذه العملية. كانت هذه مجرد بداية تطورت مع الوقت الى توسع من جهة المصارف لتتمكن من تطوير نوعية الخدمات التي يمكن ان تقدمها لعملائها في ظل المنافسة بين المصارف في مختلف الاسواق.

وبدأت المصارف بالتنسيق مع شركات التأمين بإصدار انواع كثيرة من الوثائق الشخصية للعملاء من الانواع التي لا تحتاج الى معرفة واسعة من قبل موظفي المصارف. حيث تكون هذه الوثائق معدة سلفا من قبل شركات التأمين ولا تحتاج الى اكثر من استكمال بعض البيانات من قبل موظف المصرف. ولكن طبيعة التطورات السريعة في كل المجالات في العالم ادت الى تطور هذا النهج من التعاون بين المصارف وشركات التأمين، فامتد نشاط التأمين المصرفي ليشمل وثائق تأمينات الحياة ومصاريف العلاج بأنواعها وبرامجها المعقدة، وقد اقتضى هذا التطور تدريب كوادر المصارف على كيفية اصدار هذه الانواع من الوثائق، واطلاعهم على تفاصيلها، ليتمكنوا من شرحها لعملائهم، وليكونوا قادرين على مناقشة كافة استفسارات هؤلاء العملاء. وقد تم اطلاق الكثير من البرامج التي اطلقت عليها اسماء جذابة وموحية لاجتذاب عملاء المصارف الذين لم يكونوا ليتنبهوا الى هذه البرامج عند تسويقها من خلال مندوبي شركات التأمين.

ان تسويق الخدمات التأمينية اكثر صعوبة من تسويق السلع المادية، حيث انها غير ظاهرة وملموسة الاثر وقت ابرام عقد التأمين، فالاخطار المضمونة افتراضية واحتمالات وقوعها متباينة، ويقتضي هذا سعي مندوبي شركات التأمين او الوسطاء وراء الجمهور لتقديم العروض، وشرح البرامج، وبيان الفوائد والمزايا التي يوفرها نوع التأمين المراد تسويقه (ما لم يكن هذا التأمين الزاميا بقانون او عقد). ولكن المحصول لا يكون وفيرا في اغلب الاحيان موازاة بالجهد والوقت، ذلك ان جمهور العامة لا يرغب في اغلب الاحيان بهكذا عروض، اما بسبب تدني مستوى الوعي التأميني عموما، او بسبب تدني الدخل بشكل لا يسمح بوضع هذه الخدمات في موضع مناسب على جدول الاحتياجات. اما حاجة المواطن فردا كان ام هيئة لخدمات المصارف وما يمكنها ان تقدمه من تسهيلات لاحتياجاته او اعماله، فانها تدفعه باتجاهها دفعا، وهو الامر العكسي مقارنة بالوضع مع شركات التأمين كما بينا. ومن هنا برزت الحاجة لدى شركات التأمين الى الاستعانة بالمصارف لتوسعة محفظتها عن طريق تسويق منتجاتها عبر كاونتر المصرف الذي يرغب ايضا في تقديم طيف اوسع من الخدمات لعملائه يعود عليه بالنفع، ويكفل ارتباط العميل به لفترة اطول بسبب الالتزامات الجديدة المتعلقة بوثائق التأمين والتي يتميز بعضها بأنه من العقود طويلة الاجل.

ان هذا الشكل التكاملي من العلاقة بين المصارف وشركات التأمين مألوف وقيد التداول منذ عقود في الدول الصناعية، ولكن اسواقنا العربية حديثة العهد بهذا (التأمين المصرفي) الواسع النطاق، وسوقنا الاردني قد بدأ في الآونة الاخيرة الدخول إلى هذا المضمار، وهو يخطو الآن خطواته الاولى بشيء من الحذر والترقب، ولكنه سيمضي حتما في الطريق الذي سبقه اليه الآخرون، وهذه سنة التطور التي لا بد لنا وللجميع من تقبلها والتعايش، بل والتفاعل معها لاننا جزء من هذا العالم المتغير دوما، فالتغير يعتبر من الثوابت في حياتنا. وتقتضي سنة التطور بالضرورة هضم وتمثيل الموجات التي تجتاح المجتمعات، فكما تمت مواجهة فورة الاتصالات والانترنت والتجارة الالكترونية بالهضم والتمثيل لتصبح جزءا من نسيج مجتمعنا، فإن موجة التأمين المصرفي كائنة ما كانت الاعتراضات عليها، لا بد من التعامل معها بنفس الكيفية لتصبح جزءا من الكيانات القائمة (مصارف وشركات تأمين)، متلائمة معها بفعل اساليب معالجة خاصية رفض الاجسام الغريبة. وستصبح هذه الموجة جزءا من اجندة شركات التأمين المثقلة بهموم (اعادة تأمين الاخطار/التكلفة/الرقابة والتنظيم/المضاربة غير المشروعة ....)، لا بد من تدارسها لاستيعابها بشكل ايجابي.

وشأن هذه الظاهرة كشأن غيرها من المستجدات، لا بد ان تثير من حولها دوائر من الرفض المبدئي، ولا بد من اثارة الشكوك، حيث انها ولا شك تعرض نشاطات جهات معينة لدرجة من الخطر. وقد حصل فعلا في كل الدول ان اعترضت على هذا التأمين جهات كثيرة، ولعل اهمها وسطاء التأمين، حيث اعتبروا هذا النشاط تعديا على صميم عملهم وتهديدا لمصدر رزقهم. وقد شككوا في قدرة كوادر البنوك على ممارسة الدور المنوط بهم على الوجه الاكمل، كما اثاروا الجدل حول الاهلية القانونية للبنوك لممارسة اعمال التأمين. ولكن التجربة طويلة الامد في الدول المتقدمة اثبتت بأن هذه الزوبعة ليست محقة تماما، وان وسطاء التأمين ما يزال امامهم الكثير من العمل في مجال التأمينات المعقدة التي تخرج عن نطاق التأمين المصرفي، وان عليهم تطوير عملهم بما يتلاءم والمستجدات في عالم التأمين دائم التطور، وقد حدث هذا بالفعل في المجتمعات المتقدمة، واصبح هذا الجدل خلف ظهورهم، وهذا ما سيحدث في اسواقنا على وجه اليقين، بعد ان تأخذ الممارسة مداها الطبيعي. اما التكييف القانوني لعمل المصارف في هذا القطاع، فمما لا شك فيه ان الجهات المنظمة والرقابية على جانبي هذا النشاط (مصارف وشركات تأمين) على اطلاع بمجريات الامور، ومما لا شك فيه ان المصارف التي انتهجت هذا النهج قد قامت بكل ما يلزم لتخويلها الحق في خوض هذا المجال. وعلى ضوء التجارب الميدانية لا بد ان تقوم مستقبلا جميع الجهات العاملة والمنظمة والمراقبة باستحداث ما يلزم من تشريعات لضمان حقوق المواطن ايا كان موقعه من هذه النشاطات، سواء كان عميلا او مصرفا او مؤمنا او وسيطا.

وعلى صعيد الاسواق العربية، فإن هذا التأمين المصرفي كنشاط حديث العهد على المنطقة ككل، لا بد سيدرج كبند على جداول اعمال المؤتمرات الاقليمية لاتحادات المصارف وشركات التأمين، للتدارس على ضوء التجارب المختلفة لهذه الاسواق، لتصحيح المسيرة اذا لزم، ولوضع السياسات الاقليمية المناسبة لتحقيق افضل النتائج لهذه التجربة التكاملية بين قطاعات مالية بالغة الحيوية في اي مجتمع، وبما يحقق الصالح العام لجميع الاطراف.

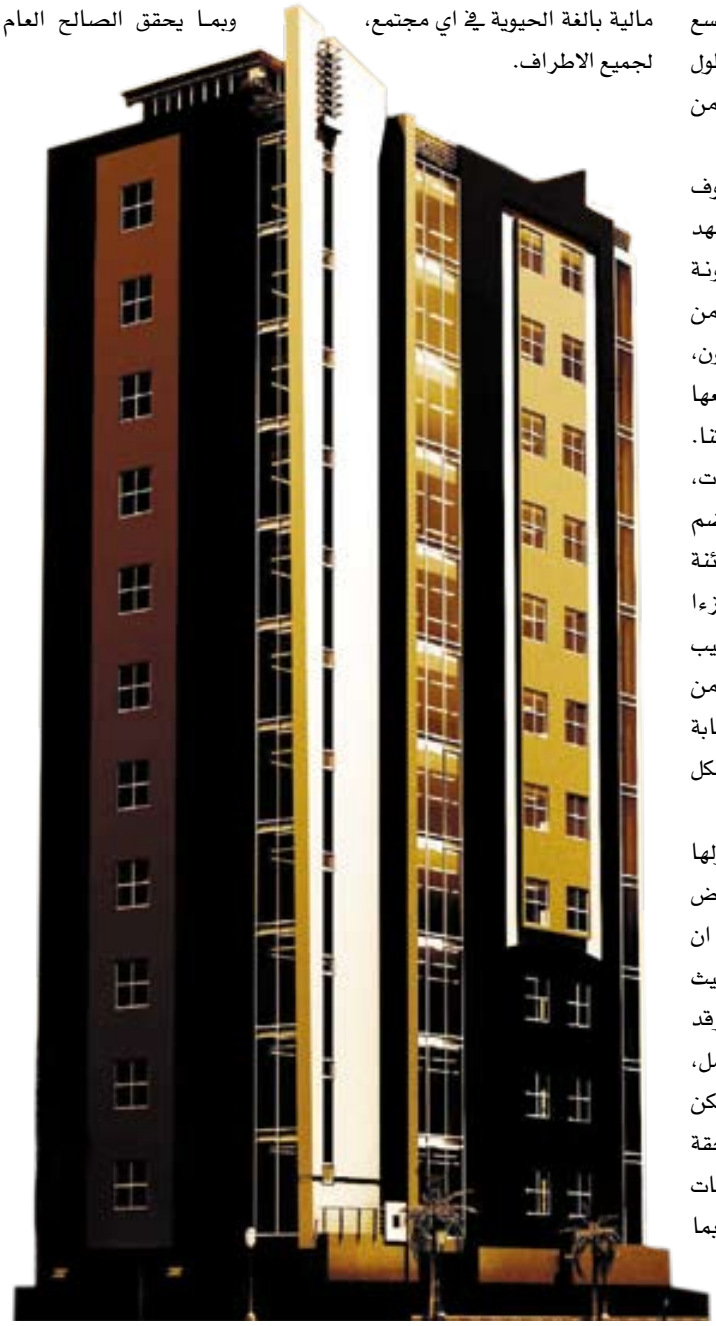

# تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧*
# تعليمات معدلة لتعليمات منح إجازة ممارسة أعمال التأمين وتجديدها رقم (١) لسنة ٢٠٠٣
# صادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين

**المادة (١):**

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات منح إجازة ممارسة أعمال التأمين وتجديدها لسنة ٢٠٠٧) وتقرأ مع التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية تعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ إقرارها من مجلس إدارة هيئة التأمين وتنشر في الجريدة الرسمية.

**المادة (٢):**

تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣) من التعليمات الأصلية على النحو التالي:-

أولاً: بإضافة البند التالي إليها بعد البند (٢) الوارد فيها على النحو التالي:-

٣ - بيانات تفصيلية عن المؤسسين بما في ذلك بيانات مرتبطة بمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم وملكيتهم في شركات أخرى وعضويتهم في مجالس إداراتها، تقدم للهيئة وفقاً للأنموذج المعد بمقتضى قرار يصدر عن المدير العام لهذه الغاية بحيث يتم تعبئتها وتوقيعها من كل مؤسس.

ثانياً: بإعادة ترقيم البنود من (٣-٧) الواردة فيها لتصبح (٤-٨) على النحو التوالي.

ثالثاً: بإضافة البند (٩) إليها بالنص التالي:-

٩ - أي متطلبات أو بيانات أو أوراق ثبوتية أو معلومات أخرى يطلبها المدير العام.

**المادة (٣):**

تعدل المادة (٤) من التعليمات الأصلية على النحو التالي:-

أولاً: بإضافة عبارة (كحد أدنى) بعد عبارة (يتضمن برنامج العمل) الواردة في مطلعها.

ثانياً: بإضافة الفقرة (أ) التالية إليها:-

أ- خطة إستراتيجية تفصيلية لأعمالها يقوم المؤسسون بمناقشتها مع الهيئة عند الطلب، على أن تتضمن بحد أدنى ما يلي:-

١ - الأنشطة التي ستمارسها الشركة والموارد اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

٢ - تفاصيل الهيكل التنظيمي للشركة.

٣ - تفاصيل نظم الحوسبة التي ستطبقها الشركة.

ثالثاً: بإعادة ترقيم الفقرات من (أ- ز) لتصبح (ب-ح) على التوالي.

رابعاً: بإلغاء الفقرة (ح) الواردة فيها وبإضافة الفقرات (ط) و(ي) و(ك) و(ل) و(م) التالية إليها على التوالي:-

ط- سياسات أولية مكتوبة للأنشطة والإجراءات والأنظمة التي ستتبعها الشركة للتقيد بالقانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها، بما في ذلك الأمور المرتبطة بما يلي:-

١ - الحاكمية المؤسسية.

٢ - مكافحة غسل الأموال في أنشطة التأمين

٣ - حماية أنظمة المعلومات.

ي- سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات.

ك- وصف للخطة التي ستتبعها الشركة لمواجهة الحالات الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها الشركة على أن تتضمن بحد أدنى الترتيبات والتنظيمات والاستعدادات للتعامل مع هذه الحالات قبل وقوعها وفي أثناء حدوثها وبعدها.

ل- وصف للنظام المحاسبي الذي ستطبقه الشركة.

م- خطة تنمية الموارد البشرية في الشركة.

**المادة (٤):**

تعدل التعليمات الأصلية على النحو التالي:-

أولاً: بإضافة المادة التالية إليها بعد المادة (٦) الواردة فيها على النحو التالي:-

المادة (٧):

يراعى عند دراسة الطلب القيمة المضافة التي ستساهم فيها الشركة في قطاع التأمين الأردني وانعكاسات أعمالها وأنشطتها على هذا القطاع، وللمجلس وفقاً لتقديراته وبناء على تنسيب المدير العام رفض الطلب في حال تبين عدم تحقق القيمة المضافة من ترخيص الشركة أو بوجود انعكاسات سلبية أو غير مقبولة على قطاع التأمين الأردني.

ثانياً: بإعادة ترقيم المواد من (٧-١٩) الواردة فيها لتصبح (٨-٢٠) على التوالي.

**المادة (٥):**

تعدل الفقرة (د) من المادة (٧) من التعليمات الأصلية بإلغاء عبارة (ستة أشهر) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (سنة واحدة).

**المادة (٦)**

تعدل المادة (٨) من التعليمات الأصلية على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء عبارة (المادة (٧)) الواردة فيها والإستعاضة عنها بعبارة (المادة(٨)) .

ثانياً: بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها:-

هـ- أي متطلبات أو بيانات أو أوراق ثبوتية أو معلومات أخرى يطلبها المدير العام.

**المادة (٧):**

تعدل المادة (٩) من التعليمات الأصلية بإلغاء عبارة (المادة (٨)) الواردة فيها والإستعاضة عنها بعبارة (المادة (٩)).

**المادة (٨):**

تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٠) من التعليمات الأصلية بإضافة البنود (٧) و(٨) و(٩) التالية إليها على التوالي:-

٧ - موافقة خطية من السلطة الرقابية في البلد الذي تحمل الشركة الأم جنسيتها على العمل في المملكة ورسالة طمأنة من هذه السلطة حول وضع الشركة الأم.

٨ - بيان ما يثبت أن الشركة الأجنبية حاصلة على تصنيف ائتماني تفاعلي ضمن المجموعة الأولى وفقاً للتصنيف الائتماني الوارد في تعليمات هامش الملاءة المعمول بها والقرارات الصادرة بمقتضاها، أو مايثبت متانة وسلامة المركز المالي للشركة في حال عدم وجود هذا التصنيف.

٩ - أي متطلبات أو بيانات أو أوراق ثبوتية أو معلومات أخرى يطلبها المدير العام.

**المادة (٩):**

تعدل المادة (١١) من التعليمات الأصلية على النحو التالي:-

أولاً: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي:-

أ- تطبق أحكام المواد (٦) و(٧) و(٨) من هذه التعليمات لغايات الفصل في الطلب المقدم وفقاً لأحكام المادة (١١) من هذه التعليمات.

ثانياً: بإلغاء عبارة (المادة (٨)) الواردة في الفقرة (ب) منها والإستعاضة عنها بعبارة (المادة (٩))، وبإلغاء عبارة (المادة (٩)) الواردة فيها والإستعاضة عنها بعبارة (المادة (١٠)).

**المادة (١٠):**

تعدل المادة (١٦) من التعليمات الأصلية على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء عبارة (المادة (١٢)) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (١٣)).

ثانياً: بإلغاء عبارة (المادة (١٥)) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (١٦)).

ثالثاً: بإلغاء عبارة (المادة (١٣)) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المادة (١٤)).

* نشرت في الجريدة الرسمية عدد رقم ٤٨٥٦ في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٧

# تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٣
# تعليمات منح اجازة ممارسة أعمال التأمين وتجديدها
# صادرة عن مجلس ادارة هيئة التأمين
# بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من المادة (٤٥) والفقرة (ب) من المادة (١٠٨)
# من قانون تنظيم أعمال التأمين

**المادة (١):**

تسمى هذه التعليمات (تعليمات منح اجازة ممارسة أعمال التأمين وتجديدها لسنة ٢٠٠٣) ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٠٣/١/١ وتنشر في الجريدة الرسمية.

**المادة (٢) :**

أ. يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (٢) من قانون تنظيم اعمال التأمين ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

ب. لغايات هذه التعليمات يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ما يلي:-

القانون: قانون تنظيم أعمال التأمين.

الموافقة المسبقة: الموافقة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من القانون.

برنامج العمل: ملخص النشاط المقترح الذي ستقوم به الشركة للسنوات المالية التالية موضحاً سبل استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف الشركة.

**المادة (٣):**

أ. يقدم الطلب للحصول على الموافقة المسبقة وفقاً للانموذج المعد لهذه الغاية بمقتضى القرار الصادر عن المدير العام متضمناً البيانات التالية:-

١. نوع التأمين المطلوب ممارسته.
٢. فروع التأمين المطلوب ممارستها.
٣. مقدار رأس المال المصرح به وما سيطرح منه للاكتتاب.
٤. أسماء المؤسسين وعناوينهم المختارة للتبليغ ومقدار حصص كل منهم.
٥. إسم وعنوان المستشار القانوني في مرحلة التأسيس.
٦. اسم وعنوان المدقق في مرحلة التأسيس.
٧. اسم وعنوان الاكتواري في مرحلة التأسيس.
٨. اسم وعنوان البنك المعتمد من قبل المؤسسين في مرحلة التأسيس.

ب. يرفق الطلب الوثائق الثبوتية التالية:

١. عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي الموقع.
٢. محضر اجتماع المؤسسين المتضمن انتخاب لجنة المؤسسين التي تتولى الاشراف على اجراءات التأسيس والمفوضين بالتوقيع خلال مدة التأسيس.
٣. برنامج عمل للسنوات المالية الثلاث الاولى لعمل الشركة المنظم وفقاً لاحكام المادة (٤) من هذه التعليمات.
٤. شهادة من الاكتواري تتضمن ما يلي:-
- موافقته على اسس احتساب أقساط التأمين.
- كفاية المخصصات الفنية وامكانية الالتزام بهامش الملاءة والمبلغ الادنى للضمان وفقاً لأحكام التعليمات المعمول بها بهذا الخصوص وذلك خلال السنوات المالية الثلاث الاولى لعمل الشركة.
- موافقته على الاسس التي بنيت عليها المعلومات المقدمة وفقاً لاحكام المادتين (٤) و(٥) من هذه التعليمات.
٥. كشف بالاسماء المقترحة لمنصب مدير عام الشركة والموظفين الرئيسيين فيها مع بيان مفصل يتضمن مؤهلات كل منهم وخبراتهم وفقاً لاحكام المادة (٣٣) من القانون وما يثبت تحقيقهم للشروط المنصوص عليها في المادتين (٣١) و(٣٢) من القانون.
٦. نسخ عن نماذج الاتفاقيات التي ستعقد مع وكلاء التأمين ووسطاء التأمين ووسطاء اعادة التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية.
٧. ما يثبت دفع الرسوم والبدلات المقررة قانوناً.

ج. على مقدم الطلب تقديم تصريح خطي بأن كامل البيانات والوثائق الثبوتية المقدمة وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة صحيحة ومنسجمة مع احكام القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه حسب مقتضى الحال.

**المادة (٤) :**

يتضمن برنامج العمل البيانات والمعلومات التالية:-

أ. أنواع الالتزامات والمسؤوليات التي قد تتعرض لها الشركة الممارسة لاعمال التأمين على الحياة وانواع الاخطار التي ترغب بتغطيتها الشركة الممارسة أعمال التأمينات العامة.

ب. البيانات المالية التقديرية للسنوات المالية الثلاث الاولى لعمل الشركة والمنظمة وفقاً لاحكام المادة (٥) من هذه التعليمات.

ج. مصادر أعمال الشركة سواء كانت عن طريق البيع المباشر او عن طريق وكلاء او وسطاء التأمين او بواسطة موظفي الشركة والنسب المتوقعة لكل مصدر.

د. سياسة اعادة التأمين وفقاً لأحكام تعليمات معايير اعادة التأمين المعمول بها.

هـ. بيان لكل نوع من انواع وثائق التأمين لكل سنة من السنوات الثلاث الاولى لعمل الشركة متضمناً ما يلي :

١. مزايا وشروط وثائق التأمين وملاحقها ونماذج عنها.
٢. العدد المتوقع اصداره من هذه الوثائق.
٣. تقدير اجمالي اقساط التأمين وصافي تلك الاقساط بعد طرح حصة معيدي التأمين منها وتقديرات التعويضات بعد طرح ما يتم استرداده من معيدي التأمين منها.
٤. اجمالي المبالغ المؤمنة او الدفعات الدورية السنوية المتعلقة بأعمال التأمين على الحياة.

و. الاسس الفنية التي يقترحها الاكتواري لكل فرع من فروع التأمين بما في ذلك الاسس اللازمة لاحتساب اقساط التأمين والمخصصات الفنية.

ز. الخطط المستقبلية المتوقعة لتطوير اعمال الشركة.

ح. السياسة الاستثمارية للشركة.

**المادة (٥) :**

على مقدم الطلب تقديم بيانات مالية تقديرية معدة على اساس الحالة الأكثر احتمالاً وتحليل حساسية لكل سنة من السنوات الثلاث الأولى لعمل الشركة وفقاً للنماذج اللازمة لإعداد التقارير المالية الصادرة بمقتضى تعليمات لهذه الغاية على أن تتضمن ما يلي:-

أ- الموارد المتاحة للشركة وكيفية استعمالها.

ب- تقديرات دخل الشركة ونفقاتها المتوقعة.

ج- تقديرات المخصصات الفنية الواجب على الشركة الاحتفاظ بها وهامش الملاءة والمبلغ الأدنى للضمان.

د- الفرضيات والأسس الفنية المستخدمة في حساب التوقعات والتقديرات الواردة في الفقرات (أ-ج) من هذه المادة.

**المادة (٦):**

أ- يبلغ المدير العام مقدم الطلب إما باستكمال الطلب لجميع البيانات والأوراق الثبوتية المنصوص عليها في المواد (٣) و(٤) و(٥) من هذه التعليمات أو بوجود نقص في هذه البيانات والأوراق الثبوتية وذلك من خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب.

ب- في حال وجود نقص فعلي مقدم الطلب استكمال هذا النقص خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه بذلك، وبعكس ذلك يعتبر الطلب ساقطاً ولا يجوز له تقديم طلب آخر قبل مضي ستة أشهر على تاريخ سقوط الطلب.

**المادة (٧):**

أ- على المدير العام رفع تنسيبه بالطلب إلى المجلس خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغ مقدم الطلب باستكمال طلبه لجميع البيانات والوثائق الثبوتية.

ب- على المجلس البت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع التنسيب إليه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو في أول اجتماع يعقده المجلس.

ج- يصدر المجلس قراره بالموافقة المسبقة أو بعدم الموافقة، وفي حال عدم الموافقة يجب أن يكون قرار المجلس معللاً.

د- تعتبر موافقة المجلس المسبقة على الطلب ملغاة إذا لم يتم استيفاء جميع المتطلبات اللازمة للحصول على الإجازة وفقاً لأحكام هذه التعليمات خلال ستة أشهر من تاريخ منح الموافقة المسبقة.

**المادة (٨):**

في حال موافقة المجلس المسبقة على الطلب وفقاً لأحكام المادة (٧) من هذه التعليمات، يطلب المدير العام من مقدم الطلب البيانات والوثائق الثبوتية اللازمة للحصول على الإجازة ومنها ما يلي:-

أ- وثيقة مصدقة من بنك أردني تثبت تسديد كامل الحد الأدنى لرأس المال المقرر قانوناً.

ب- ما يثبت استكمال جميع اجراءات تأسيس الشركة.

ج- بيان بالتجهيزات وبالعقارات اللازمة لأعمال الشركة.

د- تصريح خطي بأن كامل البيانات والوثائق الثبوتية المنصوص عليها في الفقرات (أ-ج) من هذه المادة صحيحة.

**المادة (٩):**

في حال استكمال جميع البيانات والوثائق الثبوتية المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه التعليمات يصدر المجلس بناءً على تنسيب المدير العام قراراً بمنح الإجازة وذلك من خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع التنسيب إليه أو في أول اجتماع يعقده المجلس.

**المادة (١٠):**

أ- يقدم طلب الموافقة المسبقة لفرع شركة تأمين أجنبية وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية بمقتضى قرار صادر عن المدير العام مرفقاً بالبيانات والوثائق الثبوتية المنصوص عليها في المواد (٣) و(٤) و(٥) من هذه التعليمات، حسب مقتضى الحال، بالإضافة لما يلي:-

١- بيان مفصل يتضمن مؤهلات وخبرات المدير المفوض وفقاً لأحكام المادة (٣٣) من القانون وما يثبت تحقيقه للشروط المنصوص عليها في المادتين (٣١) و(٣٢) من القانون.

٢- نسخة عن إجازة ممارسة أعمال التأمين في البلد الذي تحمل الشركة الأم جنسيتها مصادق عليها حسب الأصول من جهة الإشراف والرقابة الحكومية بما في ذلك نوع وفروع التأمين المجازة لممارستها.

٣- شهادة مصدقة تثبت الملاءة المالية للشركة الأجنبية في البلد الذي تحمل الشركة الأم جنسيتها.

٤- ميزانية مدققة لشركة التأمين الأجنبية للسنوات المالية الثلاث السابقة على تقديم الطلب.

٥- نسخة عن تقرير التعريف بالشركة الأم وتنظيمها ونشاطاتها والأسواق التي تعمل بها.

٦- نسخة عن آخر تقرير سنوي للشركة الأم.

ب- يشترط أن لا يكون الطلب لممارسة نوع تأمين أو فروع تأمين تختلف عن النوع والفروع المجازة لممارستها الشركة الأجنبية.

**المادة (١١):**

١- تطبق أحكام المادتين (٦) و(٧) من هذه التعليمات لغايات الفصل في الطلب المقدم وفقاً لأحكام المادة (١٠) من هذه التعليمات.

٢- في حال موافقة المجلس المسبقة على الطلب، يطلب المدير العام من مقدم الطلب تقديم البيانات والوثائق الثبوتية المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه التعليمات، حسب مقتضى الحال، بالإضافة إلى قرار تعيين المدير المفوض وصورة مصدقة عن الوثيقة الرسمية التي تخوله ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لإدارة فرع شركة التأمين الأجنبية وفقاً لأحكام المادة (٤٣) من القانون ويفصل في الطلب وفقاً لأحكام المادة (٩) من هذه التعليمات.

**المادة (١٢):**

يصدر المدير العام إجازة الشركة متضمنة اسمها وعنوانها ونوع وفروع التأمين المجاز للشركة ممارستها وذلك بعد دفع الرسوم والبدلات المقررة لمنح الإجازة.

**المادة (١٣):**

تكون مدة الإجازة سنة واحدة تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول من كل سنة، وفي حال صدور الإجازة خلال السنة تبدأ مدة الإجازة من تاريخ منحها وتنتهي في نهاية السنة ذاتها.

**المادة (١٤):**

يترتب على الشركة التي حصلت على إجازة لممارسة أعمال التأمين بمقتضى أحكام هذه التعليمات إعلام الهيئة فوراً عن أي تغيير يطرأ على أي من البيانات والمعلومات التي منحت الشركة الإجازة بمقتضاها.

**المادة (١٥):**

أ- يقدم طلب تجديد الإجازة وفقاً للأنموذج المعد لهذه الغاية بمقتضى القرار الصادر عن المدير العام وذلك قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الإجازة.

ب- يرفق بطلب تجديد الإجازة البيانات والوثائق الثبوتية التالية:-

١- كشف بأسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها العام والمفوضين بالتوقيع عنها والموظفين الرئيسيين لديها.

٢- كشف بفروع الشركة داخل المملكة وخارجها.

٣- كشف بأسماء الاكتواريين ووكلاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية الذين تتعامل معهم الشركة.

٤- برامج إعادة التأمين للسنة المالية التالية.

٥- البيانات المالية التقديرية للسنة المالية التالية.

٦- أي بيانات أو وثائق طلبت من الشركة وفقاً لأحكام القانون والأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه ولم تقم الشركة بتقديمها خلال السنة.

**المادة (١٦):**

أ- إذا كان طلب تجديد الإجازة مستكمل لجميع البيانات والوثائق الثبوتية يفصل في الطلب بقرار من المدير العام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وفي حال الموافقة يبلغ المدير العام الشركة بذلك وفقاً لأحكام القانون وتصدر الإجازة وفقاً لأحكام المادة (١٢) من هذه التعليمات، حسب مقتضى الحال.

ب- في حال رفض الطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أو عدم استكماله أو عدم تقديم طلب تجديد الإجازة وفقاً لأحكام المادة (١٥) من هذه التعليمات تطبق أحكام القانون المتعلقة بوقف الإجازة وإلغائها، حسب مقتضى الحال، والآثار المترتبة على ذلك.

ج- لا يجوز للشركة إصدار أي وثائق تأمين بعد تاريخ انتهاء الإجازة المنصوص عليه في المادة (١٣) من هذه التعليمات قبل الحصول على الموافقة على طلب تجديد الإجازة.

**المادة (١٧):**

تسري أحكام هذه التعليمات بقدر انطباقها على أي شركة ترغب في إضافة إجازة فرع أو أكثر من فروع التأمين إلى الفروع التي تمارسها.

**المادة (١٨):**

تحتفظ الهيئة بسجل خاص لكل شركة يتضمن جميع البيانات والأوراق الثبوتية المقدمة وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

**المادة (١٩):**

يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

# حوادث الحريق في الأردن ترتفع بنسبة ٢٥,٤ ٪

## ١٢٤٤٦ حادث حريق سجل عام ٢٠٠٧ يخلف ٢٤ وفاة و٧٢٠ إصابة

## تعويضات تأمين الحريق نحو ٢٥ مليون دينار وخسائر مادية نحو ٤٠ مليون

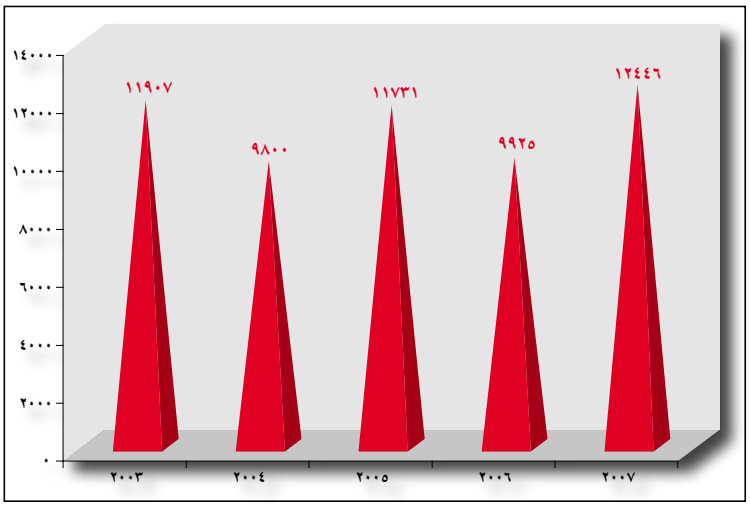


- وفق الأرقام الأولية الصادرة عن مديرية الدفاع المدني لعام ٢٠٠٧ بلغ إجمالي عدد حوادث الإطفاء خلال السنوات الخمس الماضية ٥٥٨٠٩ حادثاً وبمتوسط سنوي بلغ ١١١٦٢ حادثاً وبنسبة زيادة في المتوسط ١٠,٣ ٪ في السنة.
- هناك (٢٧١٩) حادث حريق مفتعل يشكل نسبة ٢١,٨ ٪ من اجمالي اسباب حوادث الاطفاء وبنسبة ارتفاع ٠,٠٧٪ عن عام ٢٠٠٦ في حين شكلت نسبة الحوادث المفتعلة في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٧٪ من اجمالي أسباب حوادث الاطفاء وبنسبة انخفاض ١٧,٧٪ عن عام ٢٠٠٥، وتعود اسباب هذا النوع من الحوادث الى: قصد اجرامي، الاستفادة من التأمين، امراض نفسية، الانتقام.
- تشكل حرائق السيارات نسبة ٧,٧ ٪ من اجمالي حوادث الحريق.
- بلغ عدد حرائق المنازل ( ١٧٤٥) حريق وشكلت نسبة ١٤ ٪ من اجمالي الحرائق.
- تشكل وفيات الحرائق المنزلية ٧١ ٪ من إجمالي الوفيات.
- ٥٠٣٩ حادث سببه عبث الأطفال ويشكل نسبة ٤٠,٥ ٪ من اسباب الحرائق.

* الإحصائيات الأولية لعام ٢٠٠٧ الصادرة عن مديرية الدفاع المدني لعام.

# ارتفاع بنسبة ١١,٨٪

# ٩٥٠ كارثة طبيعية سجلت العام الماضي

# والخسائر المؤمنة تصل الى ٣٠ مليار دولار

## *Natural Catastrophes 2007*
## *Comparison with previous years*

| *Year* | *Number of events* | *Victims* | *Total losses* | *Insured losses* | *Major events* |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | *Original values (US$m)* | | |
| 1994 | 680 | 13,000 | 89,000 | 21,000 | Earthquake Northridge |
| 1995 | 615 | 20,800 | 172,000 | 16,000 | Earthquake Kobe, floods North Korea |
| 2000 | 890 | 10,300 | 38,000 | 9,600 | Floods UK, Typhoon Saomai |
| 2001 | 720 | 25,000 | 40,000 | 12,000 | Tropical Storm Allison, hailstorm USA |
| 2002 | 700 | 11,000 | 60,000 | 14,000 | Floods Europe |
| 2003 | 700 | 109,000 | 65,000 | 16,000 | Heatwave Europe, earthquake Bam/Iran |
| 2004 | 650 | 235,000 | 150,000 | 47,000 | Hurricanes Atlantic, typhoons Japan, tsunami |
| 2005 | 670 | 101,000 | 220,000 | 99,000 | Hurricanes Atlantic, earthquake Pakistan |
| 2006 | 850 | 20,000 | 50,000 | 15,000 | Earthquake Yogyakarta/Indonesia |
| 2007 | 950 | 15,000 | 75,000 | 30,000 | Winter Storm Kyrill, floods UK |

December 2007 NatCatSERVICE. Geo Risks Research. Munich Re

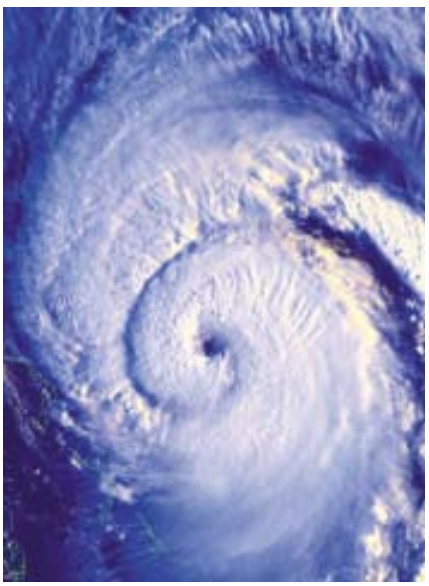

# شركة القـــــــدس للتأمين

المساهمة المحـــدودة

**ثلاثة وثلاثون عاما من الخبرة في سوق التأمين الأردني**

**حائزة على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2000)**

**في جميع أنواع التأمين**

- تأمينات السيارات
- التأمين البحري والنقل
- تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي
- تأمين الحياة والصحي
- تأمين الطيران
- تأمين المسؤولية
- تأمين السفر

**المركز الرئيسي: عمان – الشميساني**

**مبنى شركة القدس للتأمين / شارع عبد الحميد شرف**

**صندوق بريد : ٢٠٠٠٩٤ عمان ١١١١٨ الأردن**

**تلفون : ٥٦٩٣١٦١**

**فاكس : ٥٦٩٢٥٧٧**

في اجتماع الهيئة العامة السنوي

# الاتحاد يسجل انجازات نوعية ورؤية متجددة لمواصلة المسيرة

عقدت الهيئة العامة للاتحاد الأردني لشركات التأمين اجتماعها السنوي في ٢٣/نيسان/٢٠٠٨، ناقشت فيه التقرير السنوي عن أعمال الاتحاد لعام ٢٠٠٧ والنشاطات والجهود التي قام بها مجلس الإدارة والانجازات التي حققها الاتحاد عام ٢٠٠٧، إضافة الى اقرار خطة عمل الاتحاد وتوجهاته المستقبلية.

وترأس الاجتماع رئيس الاتحاد السيد وسيم وائل زعرب بحضور المدير العام لهيئة التأمين عطوفة الدكتور باسل الهنداوي وأعضاء الاتحاد ممثلي شركات التأمين من الرؤساء والمدراء العامين.

## خطط عمل مدروسة نحو الانجاز

العرض المفصل الذي قدمه السيد وسيم زعرب في بداية الاجتماع اشتمل على أبرز مرتكزات عمل الاتحاد خلال عام ٢٠٠٧ وما تحقق من انجازات مشيراً الى ان المجلس عمل ضمن برنامج عمل تبناه، وآليات منهجية تتضمن مواصلة جهود المجلس السابق لانجاز المشاريع المعلقة والأخذ في الاعتبار الأولويات لمشاريع التشريعات ومستجداتها ثم توقف رئيس المجلس عند أبرز محطات التقرير المقدم الى أعضاء الاتحاد وعرض تفاصيل الانجازات كما يلي:-

## جهود متواصلة لمتابعة التشريعات

اهتمامات المجلس تركزت على متابعة آخر المستجدات التشريعية ووضع الأولوية لبحث التعديلات في مشروع نظام التأمين الالزامي ومناقشتها على كافة المستويات والسير في المشروع ضمن محورين الأول إقرار وإخراج التعديلات الواردة في مشروع النظام، حيث أثمرت الجهود بالتشارك مع هيئة التأمين، وبالتواصل مع أعضاء الاتحاد، الى اخراج تعديلات النظام وبحلول مناسبة ومعقولة لجميع الأطراف وأهمها معالجة موضوع الطب الفوري.

أما المحور الثاني فقد ركز المجلس جهوده نحو تفعيل نظام المخالفات المرورية والسعي لتفعيل نصها في مشروع النظام والسير في اجراءاته واخراجه الى مراحله الدستورية، الى جانب ذلك كان العمل على استكمال مشروع نظام الاتحاد ومناقشته على كافة المستويات ولغاية التوصل الى صياغته بشكله النهائي والسير في اجراءات اصداره ليصار الى اخراج النظام الى حيز التطبيق.

هذا الى جانب تعديل نص نظام رأس المال وتمديد المهلة الممنوحة لزيادة رأس المال كذلك التوصل مع هيئة التأمين الى اقرار تخفيض الرسم السنوي المفروض على أقساط التأمين ليتم العمل بالرسم المخفض على مرحلتين خلال عام ٢٠٠٨ الى جانب المساهمة في اخراج التشريعات الأخرى التي صدرت ومنها تعليمات الحاكمية وأسس استثمار أموال شركات التأمين.

## تطوير العمل الفني للتأمين

في اطار انجازات اللجان الفنية للاتحاد فقد تميزت بعملها المساند لجهود المجلس ومشاركتها في دراسة عدد من القضايا ومن ذلك مناقشة أجور الخدمات الطبية، واستكمال المشروع المعدل للجان الطبية وبما يلبي مطالب شركات التأمين، كما تواصل اللجان سعيها لاستكمال عدد من المشاريع بشراكة مع جمعية البنوك، ومديرية الدفاع المدني والمباشرة باعداد وثيقة تأمين الحياة الارشادية، واستكمال مناقشة الدراسة المالية عن تطبيق المعايير المحاسبية.

## استراتيجية التدريب المستمر

سجل الاتحاد عام ٢٠٠٧ نشاطاً مميزاً على صعيد التدريب، على المستويين المحلي والعربي، ويواصل جهوده في تأهيل الكوادر لبناء القدرات ورفع مستوى قدرات موظفي التأمين، وفي هذا الاطار نفذ الاتحاد عدداً كبيراً من البرامج التدريبية والندوات وورش العمل وبمشاركة نحو (٧١٢) مشاركاً من جهات محلية وعربية من (١٦) دولة عربية، ولا يزال هناك (١١) مشروعاً تدريبياً يجري تنفيذها خلال العام الجاري، من أبرزها إقامة المؤتمر الدولي في التأمين والنقل البحري في مدينة العقبة.

## مؤتمر التأمين العربي عام ٢٠١٠ في الأردن

على الصعيد العربي، لقد سجل الاتحاد ممثلاً عن سوق التأمين الأردني انجازاً مميزاً حيث تمت الموافقة على طلب الاتحاد لاستضافة المؤتمر العام للاتحاد العام العربي للتأمين الثامن والعشرين ليقام في الأردن عام ٢٠١٠، وتجري الاستعدادات بالتنسيق مع الاتحاد العربي للتأمين لبدء الترتيبات للتحضير للمؤتمر بما يضمن اخراج المؤتمر بالشكل والمضمون العلمي وبما يعزز من مكانة ورصيد السوق الأردني ضمن قطاع التأمين العربي والدولي.

## رؤية متجددة لعمل الاتحاد

في إطار عمل الاتحاد وتوجهاته المستقبلية فان الجهود ترتكز على مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات والعمل وفق منهج وبرنامج عمل المجلس الذي تبناه لعام ٢٠٠٧ والأخذ بنظر الإعتبار المعطيات المستقبلية وما ستؤول اليه نتائج إصدار التشريعات وما ستحمله مستجداتهما من متطلبات إعادة تكييف أوضاع الإتحاد هذا بالإضافة الى تطلعات الاتحاد في تحقيق الإنسجام مع خطة عمل هيئة التأمين المطروحة للعامين المقبلين الى جانب مواصلته في تطوير النشاطات الأخرى التي يقوم بها الإتحاد وفي كافة المجالات.

في ظل هذه المعطيات فإن الإطار العام لخطة الإتحاد المستقبلية تتضمن حشد الجهود لتحقيق ما يلي:-

**مساندة جهود هيئة التأمين:** منهج الاتحاد الثابت ان يعمل على تطوير الأداء وضمان تميز خدماته في كافة مساراتها والتواصل مع هيئة التأمين لضمان اخراج التشريعات الجديدة والعمل بها ودعم جهود الهيئة في دراسة واخراج مشاريع التأمين التي تزيد من فرص مساهمة قطاع التأمين في الناتج الوطني من خلال تطوير تأمينات التقاعد الخاص، وتوسيع مظلة التأمين الصحي، وإخراج المشروع الوطني لتأمين الزلازل الى حيز التطبيق.

**التشارك في صنع القرار:** ومن جانب ثانٍ فان الاتحاد ماضٍ في الاستمرار في نهج التعاون والتنسيق والتشاور مع شركاته الأعضاء على أساس الافصاح ومبدأ الشفافية في كافة قضايا التأمين ومستجداتها لتحقيق المشاركة في صنع القرار بما يخدم مصلحة القطاع في إطار المصلحة الوطنية.

**ترسيخ القواعد الفنية للتأمين:** يؤكد الاتحاد على نهجه المتواصل في دعم اللجان الفنية الدائمة في الاتحاد وإعادة هيكلتها لضمان تفعيل دورها والنهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها إلى الشركات الأعضاء في كافة المجالات وتحقيق الأهداف المرسومة لتشكيل هذه اللجان للعمل نحو متابعة مستجدات التأمين في فروعه المختلفة وتنظيم وتوحيد إجراءات العمل المشترك بين الشركات واعتماد آليات موحدة لتطبيقها، وإيجاد الصيغ التنافسية المشروعة وفقاً للقواعد الفنية والأعراف المهنية، والعمل على توحيد صيغ الوثائق التي تتعامل بها الشركات، والاستمرار في إعداد مشاريع وثائق إرشادية وإنجاز مشروع وثيقة التأمين على الحياة الإرشادية، وتطوير مشاريع تأمين متنوعة وانشاء مجمعات لتغطية الأخطار الكبيرة.

**تأهيل الكوادر:** أما على صعيد دور الاتحاد الثقافي فانه يرتكز على تبني برنامج للتدريب المستمر والعمل على تطوير الموارد البشرية وتركيز جهود الاتحاد على برامج دعم الكوادر التأمينية المحلية والعربية وتحقق التوازن من حيث نوعية البرامج التدريبية وتنوعها لتغطية كافة أعمال التأمين وفروعه المختلفة بكافة جوانبها وبما يلبي احتياجات العاملين في قطاع التامين وتوسيع قاعدة المشاركة للعاملين في مجال التأمين والمهتمين في المؤسسات الرسمية والقطاعات الاقتصادية.

إضافة الى حرصه على إستضافة البرامج التدريبية في الأردن في كافة مجالات التأمين والأنشطة المرتبطة بها وتعزيز المشاركة العربية فيها.

**تحقيق الشراكة الوطنية:** كما يحرص الاتحاد على استمرار التواصل مع كافة المؤسسات الصحفية والاعلامية وإيصال الرسالة الإعلامية الهادفة باستخدام كافة الوسائل الإعلامية المتاحة.

هذا بالإضافة الى دوره في تعزيز مبدأ التعاون والشراكة الحقيقية مع الأجهزة الرسمية وبناء علاقات مع المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني بكافة شرائحه بما يخدم العمل التأميني وتوظيف طاقات وإمكانيات قطاع التأمين لتقديم الخدمة المميزة إلى جمهور المواطنين والاقتصاد الوطني، هذا الى جانب حرصه على التنسيق مع المؤسسات الرسمية والخاصة التي تشترك في اجراءاتها مع التأمين خاصة مديرية الأمن العام ومديرية الدفاع المدني ومؤسسات المجتمع المدني والسعي لتطوير برامج للتعاون المستمر مع هذه المؤسسات بما يضمن تيسير الخدمات التأمينية المقدمة الى المواطنين.

ويسعى الاتحاد الى توسيع آفاق التعاون ومد الجسور مع المؤسسات العالمية ذات العلاقة بمختلف أنشطة التأمين ومستجداتها، وبما يعزز من تبادل الخبرات وسمعة قطاع التأمين الأردني.

## مؤتمر GAIF الـ ٢٧ ينعقد في البحرين

# والمؤتمر العربي القادم في ضيافة الأردن

تحت شعار «نحو سوق تأمين عربي أكثر تكاملاً» وبحضور نحو ١٤٠٠ خبير عربي وعالمي يمثلون ٥٨ دولة عربية وأجنبية استضافت مملكة البحرين في مركز المؤتمرات/ فندق الخليج للفترة ٢٦–٢٨/شباط/٢٠٠٨ المؤتمر العام ٢٧ للاتحاد العام العربي للتأمين. وقد شارك الأردن بوفد ضم نحو ٦٠ شخصاً من قطاع التأمين كان في مقدمتهم رئيس الاتحاد السيد وسيم زعرب والأمين العام السيد ماهر الحسين إضافة الى عدد كبير من المدراء العامين للشركات وممثلين عن مؤسسات التأمين الأخرى.

## فرص واعدة للتأمين العربي مع نمو اقتصادي واجتماعي تشهده المنطقة

أقيم المؤتمر تحت رعاية سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين حيث أشار في كلمة الافتتاح الى الطفرة الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المنطقة تشجع على بروز قطاع التأمين كقوة فاعلة في الاقتصاد مما يجعل من تكاملية العمل في القطاع التأميني عربياً أمراً مجدياً وملحاً ومن شأنه تحقيق تطورات هائلة على صعيد هذه الصناعة الواعدة، ودعا شركات التأمين العربية الى الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المنطقة وزيادة الطلب على التأمين في الأسواق العالمية لتوسيع دائرة نشاطاتها والتفكير الجدي في تطوير أنشطتها تحت مظلة سوق عربية تأمينية متوحدة ومؤثرة.

### تطورات سوق التأمين العربي

وفي كلمته عرض الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين السيد عبد الخالق رؤوف واقع صناعة التأمين العربية والنظرة المستقبلية لسوق التأمين العربية، مستعرضاً في هذا الصدد الجهود المبذولة لتحديث وتطوير القوانين المنظمة لصناعة التأمين وبما يكفل استقلالية جهات الاشراف والرقابة وبما يتماشى مع المتغيرات الدولية والتطور الحاصل في المنتجات التأمينية. وأشار الى ان اقساط التأمين العربية قاربت١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو تجاوز ١٦٪ مقارنة بـ٢٠٠٥م، وهو معدل نمو يقارب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية الذي بلغ ٩,١٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥م. وقال: ما زال المتوسط العام لمساهمة قطاع التأمين العربي في الناتج المحلي الاجمالي منخفضاً، حيث حقق نسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٦م، ويتفاوت هذا المعدل بين الدول العربية ما بين ١ الى ٥,٢٪، وبلغ المتوسط العام لانفاق الفرد على التأمين في البلاد العربية ٣٨ دولاراً امريكياً عام ٢٠٠٦، وتجاوز هذا المتوسط ٦٠٠ دولار بكل من الامارات وقطر و٤٠٠ دولار في البحرين. وأشار الى تطور أسواق التأمين العربية من خلال تحقيق معدلات نمو ملموسة في كل من تأمينات الحياة والتأمين الصحي بالإضافة الى انتشار التأمين التكافلي في كل البلدان العربية باعتباره يتلاءم مع البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية للمواطن العربي، ورغم ذلك فان السوق العربي ما زال مرشحاً لمزيد من النمو الاقتصادي وما يصاحبه من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤثر في زيادة الطلب على التأمين والتوجه نحو انتشار التأمين الالزامي في بعض فروع التأمين مثل السيارات والتأمين الصحي والمسؤوليات والاهتمام بتنمية دور وسطاء التأمين ورفع مستوى الوعي التأميني.

رئيس الوزراء البحريني
يستقبل أعضاء مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين

## الأردن يستضيف المؤتمر ٢٨ ويتسلم رئاسة الاتحاد العربي للتأمين في العام ٢٠١٠

ستكون الأردن الدولة المضيفة للمؤتمر الثامن والعشرين عام ٢٠١٠ حيث جاء القرار بناءً على موافقة مجلس الاتحاد العام العربي للتأمين تلبية لطلب سابق تقدم به الاتحاد وفيما يلي نص الموافقة التي جاء بها مؤتمر البحرين في ختام أعماله: "مع كل التقدير لأسواق التأمين التي تقدمت لإستضافة المؤتمر العام فقد وافق المؤتمر على قبول الدعوة الموجهة من سوق التأمين الأردنية لاستضافة المؤتمر العام الثامن والعشرون سنة ٢٠١٠ على ان تستضيف سوق التأمين المغربية المؤتمر العام التاسع والعشرين عام ٢٠١٢ ان شاء الله".

## انتقال رئاسة الاتحاد العربي من سوريا الى البحرين

في معرض كلمته في حفل الافتتاح قال الرئيس السابق للاتحاد العام العربي للتأمين ممثل سوق التأمين السوري السيد سليمان الحسن ان انتقال رئاسة الاتحاد الى البحرين لدورة اتحادية جديدة يأتي لتحقيق غايتين هما الاستفادة من تجارب وخصوصية كل سوق تأمين عربي والصيغة التي يمكن ان يضيفها لتطوير وتحديث عمل الاتحاد العربي اضافة الى ان رئيس الاتحاد وهو الممثل لجميع أعضائه يتحمل مسؤولية قيادة جميع أسواق التأمين العربية.

ومن جانبٍ ثانٍ تسلمت البحرين رئاسة الاتحاد العربي للتأمين حيث تم تعيين رئيس جمعية التأمين البحرينية السيد أشرف بسيسو، رئيساً جديداً للاتحاد العام العربي للتأمين للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠ وبهذا انتقلت رئاسة الاتحاد العام العربي للتأمين الى مملكة البحرين لفترة سنتين.

## الأردن يترأس هيئات الاشراف العربية للتأمين

المدير العام لهيئة التأمين في الأردن ورئيس منتدى الهيئات العربية للاشراف على التأمين الدكتور باسل الهنداوي تحدث عن الهيئة التي تم اعلانها أواخر عام ٢٠٠٦، اذ جاء تأسيس المنتدى أهمية لتعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية بين مختلف الدول العربية في ضوء التطورات السريعة لصناعة التأمين والتحديات أمام قطاعات التأمين العربية.

ويشار الى ان أهم أهداف المنتدى تعزيز التعاون المشترك وبشكل خاص تطوير معايير التنظيم والاشراف على أعمال التأمين وتحقيق انسجام بين أنظمة الاشراف وتبادل الخبرات، علماً أن المنتدى حالياً يضم ١٥ دولة عربية هي الأردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا واليمن.

وتحدث د. باسل عن عملية تطوير معايير الاشراف والرقابة ووضع نظام داخلي لأعمال المنتدى ليكون ضمن إطار مؤسسي واضح وهيكلية واضحة لتكون سلسة وتحافظ على ديمومتها، مشيراً الى توقيع مذكرات تفاهم بين الدول الأعضاء لتبادل وتداول المعلومات من دولة لأخرى لدراسة التجارب الأفضل ومحاولة تطبيقها في دول عربية أخرى، كما تحدث عن الحوكمة داخل شركات التأمين على اعتباره أحد أهم المرتكزات التي ستركز عليها كمنتدى، اذ سيتم تقييم الأسواق ووضع سياسات للحاكمية المؤسسية تشمل التأمين التقليدي والتكافل.

### برنامج عمل المؤتمر: مناظرات ولقاءات جانبية

تميز مؤتمر البحرين بمنهج جديد في برنامج العمل حيث استبدلت المحاضرات التقليدية بمداولات ومناظرات ثقافية وطرح بحث علمي متخصص في مواضيع تأمينية كذلك اجراء استبيان تناول المواضيع المطروحة.

وفي هذا الإطار تضمن المؤتمر مناظرتين ضمت كل منها فريق مؤيد لموضوع المناظرة وفريق معارض وشاركهم النقاش كافة المشاركين في المؤتمر حيث كانت المناظرة الأولى (بالعربية) بعنوان «هل أصبحت المجمعات الاقليمية للاكتتاب هي الحل الأمثل نحو ترابط أسواق التأمين العربية» تولى إدارة المناضرة السيد جوزف زخور وشارك فيها ستة محاضرين هم السادة: تيسير التريكي، بسام جلميران، جورج زينه، صلاح القادري جمال حمزة، د. عبد الزهرة عبد الله علي. كما تناولت بحث حول «العوامل الرئيسية التي قد تؤثر على أسواق التأمين العربية في السنوات القادمة».

أما عنوان المناظرة الثانية (بالانجليزية) «ان ظهور شركات تأمين جديدة في الأسواق العربية يكبح عمليات التوحد من خلال الاندماج والاقتناء» فقد تولى ادارتها السيد جورج قبان وشارك فيها السادة: موسى الربيعان، Andreas Molck Ude، فادي شماس، Udo kruger، عبد اللطيف الريس، وفريد شديد.

### سوق التأمين العربي بالأرقام

- اجمالي أقساط التأمين العربي ١٢ مليار دولار.
- معدل النمو ١٦٪.
- ٣ مليارات دولار من اجمالي الأقساط يعاد الى شركات أجنبية.
- متوسط انفاق الفرد العربي على التأمين ٣٨ دولار.
- مساهمة التامين العربي في الناتج الاجمالي للدول العربية يتراوح ١٪ – ٥,٢٪.

## تطلعات الأسواق العربية

كجزء من برنامج المؤتمر، تم عمل مسح على الشبكة الالكترونية طرح فيه ٢٥ سؤالاً وتم ابراز العديد من القضايا والتحديات التي يواجهها قطاع التأمين وقد أشار المسح الى ان أبرز التحديات التي تواجهها صناعة التأمين في العالم العربي في السنوات القادمة هو تطوير الموارد البشرية (٣٣٪) وزيادة الوعي (٣٢٪) والتركيز على نتائج الاكتتاب الفني (٢٤٪) وتطوير الإطار التنظيمي وأحكام الالتزام (٩٪) والمحافظة على النمو (٢٪).

وشعر معظم الذين شملهم المسح ان إدارة مخاطر الشركات ستغير الطريقة التي يفكر بها الناس حول المخاطر في الأعوام القادمة ووافق ٣٨٪ بشدة و٤٢٪ بشكل بسيط على أن الضغط المتراجع على أسعار العقارات الأولية في السوق الاقليمي سيستمر في عام ٢٠٠٨، كما وافق ٧١٪ من الذين شملهم المسح بقوة على أن صافي الاكتتاب لمعظم شركات التأمين العربية لا زال ضعيفاً.

وأظهر المسح ان دبي هي المركز المالي الأكبر والأكثر جذباً في المنطقة وأنه يلبي احتياجات المنطقة وجاءت البحرين في المرتبة الثانية بـ ٣٢٪ وحصلت الدوحة على ٧٪ وبيروت على ٣٪ وآخرون على ٨٪. ووافق ٧٦٪ ممن شملهم المسح على ان تحرير الأسواق أو وجود شركات أجنبية في السوق سيشكل تهديداً على الشركات المحلية بينما توقع ٨٥٪ أن تلعب البنوك دوراً متزايداً في السنوات القليلة القادمة.

### الاتحاد العربي يعقد ٢٦ مؤتمر منذ نشأته

يتألف المؤتمر العام من ممثلين عن جميع أعضاء الاتحاد ويعقد مرة واحدة كل سنتين وقد بلغ عدد المؤتمرات العامة للاتحاد منذ نشأته ٢٦ مؤتمراً عاماً وكانت استضافة المؤتمرات منذ عام ١٩٩٠ كالآتي:– القاهرة – مصر، بيروت– لبنان، مراكش– المغرب، (عمان– الأردن أيار ١٩٩٦)، تونس – تونس، ابو ظبي – الامارات، مسقط– سلطنة عمان، بيروت– لبنان، دمشق– سوريا، المنامة – البحرين.

## تجديد الدعوة الى اندماجات شركات التأمين العربية

نتائج المؤتمر تضمنت (٩) توصيات دعا فيها المؤتمرون الى:

– تحقيق المزيد من الاندماج والاقتناء بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية مع ضرورة اطلاق حوافز تشجيع الشركات نحو الاندماج.

– منح الأولوية في عمليات إعادة التأمين المسندة للمجمعات وشركات إعادة التأمين العربية للحد من تسرب أقساط إعادة التأمين خارج المنطقة العربية.

– ان نجاح ونمو وارتقاء أي مجمع ينبع من تأسيسه من منطلق الحاجة بالإضافة الى أهمية الإدارة المستقلة للمجمع.

– ان تسعى شركات إعادة التأمين العربية وإدارة المجمعات للحصول على تصنيف من هيئات التصنيف العالمية.

– تشجيع البحث العلمي من خلال الاعلان عن جائزة.

– استمرار شركات التأمين العربية في ابتكار وتصميم المنتجات التأمينية التي تلبي احتياجات المواطن العربي.

– تطبيق قواعد الحوكمة والشفافية باعتبارهما نقطة الارتكاز التي تستطيع من خلالها شركات التأمين العربية البقاء في ضوء انفتاح الأسواق ودخول الشركات العملاقة أسواقنا العربية.

– الاستمرار في دراسة التشريعات والأنظمة التأمينية العربية لتطويرها وتكييفها بما يساعد على توحيدها مع اعتبار أنظمة التأمين في الاتحاد الأوروبي نموذج يستحق الدراسة والتطبيق بما يتفق مع خصوصيات أسواق التأمين العربية.

– الدعوة لإنشاء سلطة قضائية متخصصة تتولى تسوية نزاعات التأمين في كل بلد عربي.

# الحضور الأردني في مؤتمر GAIF 2008

من اليسار السادة: انطوان بقعوني، زكي نورسي والسيدة قرينته، باسم فارس والسيدة قرينته

من اليمين السادة: وسيم زعرب، عبد المنعم متولي وجانب من الحضور

من اليمين السادة: وجدي عبد الهادي، زهير ابو حماد، تيسير مشعل ود. رجائي صويص

من اليسار السادة: بشار خورشيد ومحمد ابو قوره

من اليمين السادة: د. فؤاد بجالي، محمد ابو زيد وزهير العطعوط

من اليمين السادة: باسم فارس، خلدون ابو حسان، رجائي سكر واحمد صباغ

السيد عماد عبد الخالق متوسطاً السيد جهاد غانم من اليسار والسيد جوزف فضول

من اليسار السادة: د. وليد زعرب وما هر الحسين

من اليمين السادة: سميح العيساوي، د. وسام صوالحه، د. باسل الهنداوي وممدوح ملكاوي

من اليمين السادة: تيسير مشعل، حبش فراج، أسامة جعنينة، حاتم حسين وفراس حسين

من اليسار السادة: عبد اللطيف ابو قوره، احمد صباغ، محمد ابو قوره

من اليمين السادة: صلاح المعراج، عبد اللطيف ابو قوره، حبش فراج وباسم عودة

من اليمين السادة: د. فوتي خميس وجما ل نزيه العبد الحسين

## في لقاء موسع مع معالي وزير الصناعة والتجارة

# قطاع التأمين يبحث مستجدات التأمين وسبل تطوير القطاع

إلتقى معالي المهندس عامر الحديدي وزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين ممثلي قطاع التأمين من رؤساء مجالس إدارة الشركات والمدراء العامون لشركات التأمين وذلك يوم الأحد ٢٠٠٨/٣/٢٣ بحضور رئيس الاتحاد السيد وسيم زعرب وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد وعطوفة الدكتور باسل الهنداوي مدير عام هيئة التأمين وأعضاء مجلس إدارة هيئة التأمين السادة الدكتور عمر الجازي وفواز الغانم ونزال العرموطي والدكتور عمر الرزاز، وجرى خلال اللقاء حوار مفتوح تناول قضايا التأمين ومستجداتها وبحث سبل استثمار الامكانات المتاحة وتطوير قطاع التأمين بما يضمن استمرار أداءه لخدمة المجتمع والاقتصاد الأردني.

في معرض كلمته الترحيبية بمعالي الوزير والحضور أشاد السيد وسيم زعرب بتعاون هيئة التأمين وجهودها في اصدار العديد من التشريعات سواء الجديدة منها او اصدار تشريعات أخرى معدلة ومنها نظام رأس المال ورسوم أعمال التأمين.

كما عرض رئيس الاتحاد موضوع التأمين الالزامي وظاهرة زيادة حوادث السير وأهمية تفعيل المادة (٧) من النظام وضرورة تطبيق النقاط المرورية كوسيلة للحد من هذه الظاهرة ونوه الى أهمية مشروع صندوق تأمين أخطار الزلازل الذي يجري بحثه مع هيئة التأمين.

كما اطلع الحضور على قرار مؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين وموافقته على طلب الاتحاد لاستضافة أعمال المؤتمر العربي للتأمين الثامن والعشرين في عام ٢٠١٠ ليقام في الأردن.

ومن جانبه أكد الوزير على أهمية قطاع التأمين ودوره في خدمة المجتمع والاقتصاد وضرورة النهوض بالقطاع وبحث سبل تطويره، وقد أبدى تفهماً كاملاً لما طرحه الحضور من الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التأمين والحلول المقترحة للنهوض بأعماله وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى أهمية إستحداث منتجات وتغطيات تأمينية جديدة تلبي حاجات المجتمع الأردني وتناول اللقاء أيضاً موضوع التأمين الإلزامي والحلول المقترحة التي من شأنها المساهمة في الحد من الحوادث المرورية والتي هي هاجس وطني تستطيع شركات التأمين التصدي له، بالإضافة إلى سبل مكافحة الإحتيال التي تتعرض له شركات التأمين في مختلف أنواع التأمين والتأمين الإلزامي بشكل خاص.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة سبل تفعيل تكامل الخدمات التأمينية بين المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي وقطاع التأمين من خلال تطوير برنامج التقاعد الخاص وتقديم تغطيات تزيد عن الحد الأعلى الذي يوفره الضمان في تأمينات التقاعد.

## لتعريف شركات التأمين بآخر مستجدات البرمجيات

# الاتحاد يستضيف شركة مايكروسوفت «الأردن»

نظم الاتحاد الأردني لشركات التأمين بالتعاون مع شركة مايكروسوفت / الأردن ورشة عمل بحضور ٤٣ مشارك ممثلين عن الاتحاد وشركات التأمين من العاملين في دوائر الحاسوب والقانونية.

وجاء تنظيم الورشة بهدف التعريف بالمنتجات التي تسوقها الشركة واجراءات تجديد التراخيص لشركات التأمين والعقود المتعلقة بها. وفي هذا الاطار تضمن موضوع الورشة أربعة محاور تناولت التعريف بالشركة وأهم منتجات مايكروسوفت وأنواع التراخيص والاتفاقيات والالتزامات القانونية المترتبة اضافة الى بيان مزايا الاتفاقيات الموحدة.

وجديراً بالذكر تعتبر شركة مايكروسوفت اكبر شركة برمجيات في العالم يديرها بيل جيتس ويعمل في المؤسسة نحو ٧٦ ألف موظف في ١٠٢ دولة حول العالم وتعمل الشركة على تطوير واعداد ومنح التراخيص وتشغيل المنتجات الالكترونية لأجهزة الكمبيوتر ويأتي في مقدمة منتجات الشركة ويندوز، المكتب، الخادمات، والأدوات المطورة اضافة الى حلول الأعمال.

كما تمنح الشركة التراخيص لمجموعة من البرامج المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأعمال بمختلف تخصصاتها واحجامها وتخضع هذه الخدمات الى شروط قانونية معينة للعمل بها وفقاً للتراخيص الممنوحة.

# تطبيق برمجيات الموارد البشرية في الاتحاد

عقدت في مقر الاتحاد الأردني لشركات التأمين بالتعاون مع شركة المثلى لخدمات البرمجيات ورشة عمل برمجيات خدمات الموظفين للتعريف بالخدمات التي تقدمها الشركة حول نظام الرواتب ونظام خدمات الموظفين والمدراء ونظام الموارد البشرية.

حضر فعاليات الورشة نحو (٣٠) مشارك من الاتحاد وشركات التأمين وقدم ممثلوا شركة المثلى لخدمات البرمجيات عرضاً لبرامج شؤون الموظفين والرواتب التي صممتها الشركة، وكيفية استخدامها من قبل الموظفين والمزايا التي تتحقق للشركة وتطبيقها بالإضافة الى تسليط الضوء على أهم مكونات وبنود هذه البرامج خاصة فيما يتعلق بالتسريع في انجاز أعمال شؤون الموظفين وأتمتة أعمال الشركة التي تطبق هذه البرامج، ويذكر ان الاتحاد قد بدأ بتطبيق هذه البرمجيات مطلع عام ٢٠٠٨.

# شركات التأمين تحقق العام الماضي أفضل معدلات للأداء والابتكار وأعلى خسائر في التأمين الالزامي للمركبات

في حوار مع «رسالة التأمين» عبر عدد من قادة سوق التأمين الأردني عن ارتياحهم للنتائج التي حققتها شركاتهم عام ٢٠٠٧ والآفاق المستقبلية التي تطمح الشركات لتحقيقها عام ٢٠٠٨ في تقديم خدمات تأمينية جديدة ومتنوعة وتوجه عدد من الشركات الى استكمال اجراءات رفع رؤوس أموالها كما أجمع القادة خلال حوارهم على ان الخسائر في فرع التأمين الالزامي لا تزال متواصلة وكان رأي أغلبهم عدم حاجة السوق لدخول شركات تأمين جديدة في حين رأى عدد منهم عدم الحاجة الى رفع رؤوس أموال الشركات واتفق القادة على وجود صعوبات في السوق تحول دون تحقيق عمليات الاندماج.

أسئلة اللقاء كانت ضمن المحاور التالية:-

- *كيف تقيمون نتائج شركتكم لعام ٢٠٠٧؟ وما هي أبرز الإنجازات التي تحققت والبرامج التأمينية التي طرحتها الشركة وإستراتيجية عملكم المستقبلية؟*
- *في ظل الخسائر التي واجهتها معظم الشركات في نتائج أعمال التأمين الإلزامي للمركبات عام ٢٠٠٦، كيف تنظرون الى نتائج التأمين الإلزامي لشركتكم لعام ٢٠٠٧ وما هي مقترحاتكم بشأن معالجة نتائج أعمال التأمين الإلزامي عموماً؟*
- *هل فرض معيد التأمين شروط جديدة على شركتكم عند تجديد إتفاقيات عام ٢٠٠٨؟*
- *كيف تقيمون قدرات شركات الإعادة العربية؟ وهل لديكم عمليات إسناد وتعاون مع هذه الشركات؟*
- *إستكملت معظم شركات التأمين متطلبات رفع رساميلها إلى الحدود التي فرضها القانون وبادر عدد من الشركات إلى رفع رأس المال إلى مستويات عالية تتجاوز الحدود الدنيا التي أقرها النظام؟ هل تتفقون مع هذه الزيادات في وضع السوق الحالي؟ ولماذا لم تتحقق عمليات إندماج في السوق؟*
- *كيف تقيمون الوضع العام لسوق التأمين الأردني؟ وما هي أبرز التحديات المقبلة للسوق؟*
- *هل تعتقدون أن سوق التأمين الأردني قادر على إستيعاب شركات تأمين جديدة؟*

وفيما يلي نص الحديث:-

**أحمد صباغ - مدير عام شركة التأمين الاسلامية**

## حققنا نمو بنسبة ٢٥٪ وباشرنا بتقديم خدمة تأمين العلاج الطبي بإدارة ذاتية

### النتائج جيدة وتعكس تزايد وثقة المتعاملين مع شركتنا

حققت شركتنا عام ٢٠٠٧ نتائج جيدة والحمدلله اسوة بباقي السنوات الماضية بوجود زيادة في اقساط التأمين حيث بلغت نسبة الزيادة في الانتاج عام ٢٠٠٧ (٢٥ ٪) مقارنة بالعام ٢٠٠٦، وتميزت بوجود التوازن في محفظة التأمينات المكتتبة وتوسع في انتشار الشركة وزيادة عدد المتعاملين معها من حملة وثائق التأمين والذي يعكس بدوره الثقة الكبيرة والمتزايدة في شركة التأمين الاسلامية وتوجهات ادارة الشركة في ترسيخ دعائم التأمين الاسلامي في سوق التأمين الاردني واسواق التأمين العربية والعالمية.

اما عن خططنا في عام ٢٠٠٨ فهي الاستمرار في تقديم أفضل الخدمات التأمينية لحملة وثائق التأمين والتوسع في مجال خدمة عملاء الشركة في مجال التأمينات التي يحتاجونها، والتركيز على التوسع في زيادة الانتاج لكافة فروع التأمين والمحافظة على التوازن في محفظة الاقساط وزيادة حصة الشركة النسبية من حجم الانتاج في السوق المحلي والتعاون مع كل من هيئة التأمين والاتحاد الاردني لشركات التأمين من اجل زيادة ورفع مستوى التأمين في السوق الاردني وتوفير منتجات تأمين جديدة ومميزة في السوق الاردني.

بداية هذا العام ٢٠٠٨ تم تقديم خدمة جديدة لحملة وثائق تأمين نفقات العلاج الطبي في شركة التأمين الاسلامية من خلال ادارة هذه العقود ادارة ذاتية من قبل شركة التأمين الاسلامية ودون وجود اي طرف ثالث حيث تم انشاء وتجهيز دائرة لادارة مطالبات التأمين الصحي وتوظيف كادر طبي مؤهل ومدرب ولديه خبرة طويلة في هذا المجال لتقديم افضل الخدمات التأمينية للمؤمنين لدينا من خلال الجهات الطبية المعتمدة لدينا التي تم التعاقد معها في السوق الاردني حيث استدعى ذلك تكوين الشبكة الطبية الإسلامية لتقديم هذه الخدمة على أفضل وجه وأن تكون السباقة في دفع المطالبات الطبية للجهات الطبية المعتمدة لدينا، وتم ربط هذه الشبكة الطبية بخدمة الخط السريع وتقديم الخدمة طوال السنة ولمدة سبعة ايام في الأسبوع وعلى مدار الاربع والعشرين ساعة من خلال قسم الموافقات الطبية المتواجد في شركة التأمين الاسلامية.

### لا تزال هناك خسائر في الالزامي

اما فيما يخص نتائج عام ٢٠٠٧ لفرع تأمين المركبات، فلا زالت هناك خسائر في تأمين هذا الفرع وذلك لارتفاع عدد الحوادث المرورية وازدياد حجم

التعويضات مما انعكس سلباً على نتائج أعمال هذا الفرع لدينا وهذا الوضع في رأينا هو مشكلة عامة تهم كافة قطاعات المجتمع وتستدعي زيادة التوعية المرورية وتغيير ثقافة وممارسات المرور واعادة صياغة التشريعات ذات العلاقة وتفعيل نظام النقاط المرورية الوارد في نظام التأمين الالزامي على المركبات ونشر الوعي التأميني وايجاد بنك معلومات للحوادث والتعويضات من خلال إدارة السير والاتحاد الاردني لشركات التأمين.

### علاقتنا مميزة ومستمرة مع المعيدين العرب

بناءً على نتائج الشركة المتميزة للعام ٢٠٠٧ فلم تواجه شركة التأمين الاسلامية أية صعوبات عند تجديد اتفاقيات اعادة التأمين للعام ٢٠٠٨ حيث ان شركة التأمين الاسلامية ترتبط بعلاقات متميزة ومتينة مع شركات اعادة التأمين العربية والعالمية مما ينعكس ايجاباً على سهولة وسرعة تجديد اتفاقيات اعادة التأمين للشركة دون وجود اية معيقات او شروط جديدة وتربطنا علاقات خاصة ومميزة مع شركات الاعادة العربية ويوجد لدينا تعاون وتعامل مع هذه الشركات وهو بازدياد بشكل مستمر.

### شركتنا مليئة مالياً ونسبة الاحتفاظ عالية

بخصوص نظام الحد الادنى لرأسمال شركات التأمين الصادر من قبل السادة هيئة التأمين فإن شركة التأمين الاسلامية قد قامت بتوفيق أوضاعها حسب التعليمات الصادرة وقامت بزيادة رأس مال الشركة بحيث أصبح ثمانية ملايين دينار، مما انعكس ايجاباً على ملاءة الشركة المالية وعلى زيادة احتفاظها من الاخطار المكتتب بها.

لم تحصل عمليات اندماج بين شركات التأمين في السوق لان شركات التأمين في السوق الاردني لديها القدرة المالية على زيادة رأس المال حسب نظام الحد الادنى لرأسمال شركات التأمين وكذلك عدم توفير حوافز مغرية للاندماج لهذه الشركات كما حصل في عام ١٩٨٥.

### سوق التأمين منظم

أما عن الوضع العام لسوق التأمين الاردني فقد قامت هيئة التأمين مشكورة بإصدار عدة تشريعات لتنظيم اعمال شركات التأمين مما كان له الاثر الكبير في المحافظة على مصالح كافة الاطراف ورفع مستوى تقديم الخدمة وزيادة أقساط التأمين في السوق الاردني ،وكذلك الدور الكبير والجهود المتواصلة من الاتحاد الاردني لشركات التأمين في تطوير وتحسين مستوى أداء هذا القطاع.

**معالي سامي قموه - رئيس المجلس ومدير عام شركة الأردن الدولية للتأمين**

# نتائجنا جيدة ونركز على برامج تأمينات المسؤولية الطبية وحلول مقترحة لمعالجة التأمين الالزامي

### تركيزنا على تأمينات المسؤولية الطبية

جاءت نتائج شركتنا لعام ٢٠٠٧ كما هي متوقعة وبنفس مستوى نتائج ٢٠٠٦ بإستثناء نتائج تأمين السيارات والتي كانت متدنية وذلك بسبب كثرة الحوادث في الأردن مما يشكل إستنزافاً "لسوق التأمين عموماً"، وهنا نود أن نشيد بجهود جلالة الملك المعظم المشكورة للوقوف على أسباب هذه الحوادث وطرق الحد منها، املين أن يتم إشراك قطاع التأمين بهذه الدراسات لما لديه من معلومات وبيانات يمكن أن تساعد في إعداد هذه الدراسات.

وفي تطور اخر فقد تم التركيز خلال عام ٢٠٠٧ على برامج تأمينات المسؤولية الطبية التي أصبحت ضرورية للقطاع الطبي نظراً لأن الأردن أصبح وجهة للسياحة الطبية كما ونشير هنا إلى صدور أول حكم قضائي في المملكة الأردنية الهاشمية تضمن الحكم بمبلغ ٢٣٠ ألف دينار كتعويض للمتضرر عن خطأ طبي هذا وسنقوم خلال العام الحالي بالعمل على محاولة نشر هذا النوع من الوعي لدى القطاع الطبي آملين أن يتم إصدار تشريعات إلزامية لهذا النوع من التأمين.

### ثلاث خيارات لمعالجة التأمين الالزامي

في هذا المقام أود ان أشير إلى بعض المقترحات لمعالجة نتائج التأمين الإلزامي المتدنية وهي على النحو التالي: الخيار الأول تحرير أسعار تأمين السيارات الإلزامي. والخيار الثاني زيادة قسط التأمين إلى ١٠٠ دينار ليتماشى مع نسبة التضخم على مدى السنوات السابقة حتى تاريخه. والخيار الثالث إستحداث صندوق يجمع كافة الشركات على أن تديره إحدى الشركات المتفق عليها مقابل رسوم متفق عليها أيضاً وتحصل كل شركة على حصة متساوية من الأقساط والإدعاءات.

### ضرورة الاستعجال بصندوق الزلازل

أما بخصوص إتفاقيات إعادة التأمين لشركتنا فلقد قمنا بتجديدها بشروط أفضل مع نفس التحفظ المفروض على السوق الأردني وهو تحديد سقف

كوارثي لأخطار الزلازل. لذا فإننا نرى الإستعجال بتأسيس الصندوق المقترح لتأمين أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق أود أن أؤكد بأن شركات الإعادة العربية جيدة وتصنيفها جيد ولا ينقصها سوى عدم القدرة على تسعير الأخطار الكبيرة في المنطقة وأن شركتنا تسند نسبة جيدة للمعيدين العرب سواء عن طريق إتفاقي أو إختياري ولدينا تعاون مثمر مع عدد منهم.

### نرى تخفيف القيود على استثمارات الشركات

وأما عن النتائج الفنية للسوق الأردني وخاصة نتائج تأمين السيارات والصحي والتي تشكل أقساطها حوالي ٧٥ ٪ من الأقساط الإجمالية في الأردن والذي يسهم بهامش ربح قليل، لذا فإن العائد على رأس المال من النتائج الفنية عامة لا يتجاوز ٦ ٪ في أحسن الأحوال، وعليه فإن رفع رساميل هذه الشركات قد يعود بالفائدة على الشركات من الناحية الإستثمارية، ولكن في ضوء القيود المفروضة على إستثمار أموال شركات التأمين بموجب تعليمات صادرة عن هيئة التأمين فإن النتائج أيضاً لن تكون مجدية لذا فإننا نرى أن تخفف القيود المفروضة على شركات التأمين من الناحية الإستثمارية.

أما بخصوص الدمج بين الشركات، فإننا نؤيد بشدة مثل هذه الخطوة وذلك لإيجاد شركات قوية مصنفة قادرة على الإحتفاظ بأخطار متنوعة تعود بالفائدة على نتائج التأمين الفنية.

### عدد الشركات يفوق سعة السوق

وفي موضوع آخر، فإن قطاع التأمين في الأردن يتمتع بنسبة نمو لابأس بها سنوياً ولكن يبقى الأهم هو حل مشكلة التأمين الإلزامي وعندها سيكون قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية.

وفي هذا المقام فإننا نعتقد أن لا حاجة لإستحداث شركات تأمين جديدة لأن العدد الحالي يفوق سعة السوق التأمينية.

**زكي نورسي - مدير عام شركة دلتا للتأمين**

## جميع فروعنا حققت أرباح فنية وسوق التأمين الأردني لا يتحمل المزيد من الشركات

### حققنا ربح فني لجميع الفروع

كانت نتائج شركتنا ممتازة في كل المعايير فقد ارتفع مجموع الانتاج حوالي ١٨ ٪ وأعطت كل الفروع ربحية فنية جيدة.

أما نتائج فرع السيارات فقد انخفض انتاجنا في فرع السيارات كافة بنسبة ١١,١ ٪ وأصبح يشكل ٢٩,٥ ٪ من اجمالي انتاج الشركة غير ان انتاجنا في التأمين الالزامي كان ٤٠٢,٢٦٠ دينار أردني.

### المعيد حسّن شروط اتفاقياته

بالنسبة الى الاتفاقيات مع المعيد على العكس فقد قام معيدو التأمين بتحسين شروط الاتفاقيات ورفع سقف المعاهدات ونحن نتعامل مع شركتين عربيتين للاعادة ونحن مسرورون جداً لتعاونهم معنا.

### الاندماج متروك للشركات

نعتقد ان حجم راس المال المقرر كاف لغاية العمل داخل الاردن ولا حاجة لزيادته، اما عن الاندماج فهذا أمر متروك للشركات لتقرر ما هي مصلحتها.

ونعتقد بأن سوق التأمين الاردني مازال نسبياً بخير اذا ما قيس بالاسواق العربية الاخرى. غير ان على المسؤولين في الشركات ان يدركوا ان المنافسة غير المعقولة ستضر بهم ان عاجلاً او آجلاً.

### يجب اعطاء فرصة للشركات لتنظيم أوضاعها

لا نعتقد ان السوق الاردني يتحمل المزيد من الشركات وعلى هيئة التأمين ان تعطي فرصة كافية للشركات القائمة حالياً لكي تنظم أوضاعها بعد الزيادة في رؤوس الاموال لكي تستطيع ان تحقق ارباحاً مجزية تقابل رأس المال والجهد المبذولين.

**زهير العطعوط - مدير عام شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين**

## حققنا زيادة في الأقساط بنسبة ٣٩٪ ونسعى الى تطوير منتج جديد وتوسيع رقعة الانتشار
## نتطلع الى التعاون مع المعيدين العرب وعليهم تقوية مركزهم التنافسي

### النتائج ممتازة على كل المستويات

كانت نتائج شركتنا لعام ٢٠٠٧ جيده حيث شهدت نموا في حجم الاقساط زادت عن ٣٩٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٦ وشملت هذه الزيادة في جميع انواع التأمين بدون استثناء مما انعكس على النتائج الفنية للشركة حيث حققت الشركة ارباح فنية جيدة جدا حيث بلغت الارباح الفنية ٩٨٠،٠٦٤ دينار مقارنة مع ٤٨٨،٩٦٥ دينار لعام ٢٠٠٦ اي بنسبة ١٠٠٪ على الارباح التشغيلية، وكذلك ارباح استثمارية جيدة. وكانت هذه الزيادة اكثر من توقعاتنا والخطة المرسومة لذلك وقد تحققت نتيجة للجهود التي بذلتها ادارة الشركة والعاملين فيها وبدعم غير مسبق من مجلس ادارتها ويتبين من هذا التوجه المدروس لإدارة الشركة بالعمل على زيادة الاقساط والانتقاء المتوازن للاخطار المكتتب بها.

وقد كان للتطور الذي تشهده الشركة انعكاسه الايجابي على سهم الشركة في السوق المالي حيث حقق سهم الشركة المرتبة الاولى بين شركات التامين والمرتبة الرابعة بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي من حيث ربحية السهم في الربع الاول من عام ٢٠٠٧ وذلك من خلال دراسة اعدتها شركة المحفظة الوطنية بالتعاون مع جريدة الرأي والتي قامت بنشر التقرير في الجريدة المذكورة.

كانت اهم انجازات ٢٠٠٧ هي تعزيز دوائر الشركة بالكوادر الفنية وخاصة دائرة تسويق وتطوير الاعمال وكذلك تدريب الموظفين ورفع كفاءتهم من خلال الحاقهم بدورات تدريبية داخلية وخارجية .

### نسعى الى تسويق منتج جديد

اما استراتيجيتنا المستقبلية فهي زيادة انتشارنا واستمرار التواصل مع مؤمنينا وكذلك الوصول الى مؤمنين جدد وتقديم الخدمة المناسبة الجيدة ، وسوف نعمل في المستقبل القريب بطرح منتج جديد لتقوية موقعنا في السوق وكذلك زيادة الوعي التأميني كما فعلنا عندما طرحنا تأمين الارهاب وبرنامج سيدتي والتجوال.

### يبقى الالزامي هو التحدي الكبير

إن التحدي الكبير الذي يواجه قطاع التامين هو موضوع التأمين الالزامي وذلك لعدم توازن أقساط التأمين الإلزامي مع حجم التعويضات والمبالغة بالمطالبة بقيمة العطل والضرر الناشئة عن الحادث حيث اعتقد ان معظم الشركات قد منيت بخسائر من هذا التامين باعتقادي ان الحل الامثل يكون بزيادة الاقساط وربطها مع الحوادث المرورية للسيارة والسائق وتحديد نسبة نقصان القيمة والعطل والضرر وفوات المنفعة وكذلك المنافسة غير المعقولة بين شركات التأمين العاملة في السوق الاردني وذلك بسبب كثرة عددها.

### نتعامل مع معيدين من الدرجة الأولى

الحمد لله لم تكن هنالك اية صعوبة في تجديد اتفاقيات الشركة مع معيدي التأمين بل على العكس من ذلك فقد تم تجديد الاتفاقيات قبل موعدها المقرر حيث ان اكثر من ٩٠٪ من معيدي الشركة من الدرجة الاولى وتم رفع سقوف جميع اتفاقياتنا.

شركات الاعادة العربية للأسف لازالت غير قادرة على منافسة شركات الاعادة العالمية وخاصة من حيث حجم رؤوس اموالها او من حيث قدرتها الاستيعابية والغالبية العظمى من معيدي التامين العرب عليهم زيادة رؤوس الاموال لمنافسة اشد وللحصول على حصص اكبر من سوقهم المحلي. نحن لدينا بعض عمليات الاسناد والتعاون مع هذه الشركات بالحجم الذي تسمح به تعليمات هيئة التامين ونعتقد انه من واجبنا دعمهم حيث انهم افضل سند ودعم لدينا. من ناحية خدمتهم فهي ممتازة وعلاقتنا معهم مميزة جدا ونتطلع الى زيادة حجم العمل معهم في المستقبل ان شاء الله.

### قرار زيادة رأس المال عادلاً ومتوازناً

بالنسبة إلى زيادة رأس مال الشركة فاعتقد بأن القانون الذي تم إقراره كان عادلا ومتوازنا وبالنسبة لشركتنا فقد قمنا برفع راس المال حسب متطلبات القانون لرغبة الشركة بالمحافظة على جميع الرخص الممنوحة لها للتأمينات العامة وتأمينات الحياة .اما بالنسبة الى عدم حصول عمليات اندماج فاعتقد بان هذا يرجع الى قرار ادارة كل شركة التي ترى ان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في عملهم منفردين وخاصة كما ذكرتم بان معظم الشركات قد استكملت متطلبات رفع رساميلها الى الحدود التي فرضها القانون حيث ان المدير العام يرغب ان يبقى مديرا عاما ورئيس مجلس الادارة كذلك وفي حالة الاندماج لا يمكن حصول ذلك ويجب ان يكون هناك تضحيات كما انه لا اعتقد ان هناك أي ميزات لدفع الشركات الى الاندماج .

### المنافسة شديدة في السوق

اصبح في السوق حوالي ٢٩ شركة تأمين ولهذا يتميز السوق الاردني بالمنافسة الشديدة ونسعى دائما على زيادة التوعية التأمينية وتقديم الخدمة الجيدة والسريعة والذي له اكبر الاثر في زيادة قدرتنا على التنافس لأنه يصبح باستطاعة المواطن التمييز بين شركة وأخرى حيث اصبح الكثير منهم يفضل الخدمة الجيدة والسريعة على تخفيض السعر.

اعتقد ان السوق الاردني هو سوق حر ومنافس وأي شركة تأمين جديدة قادرة على توفيق اوضاعها والعمل ضمن تعليمات هيئة التامين سيكون لها حصة من تأمينات السوق، كما وانه والحمد لله وبسبب التعاون غير المسبوق بين الهيئة والاتحاد اصبح سوق التامين الاردني من الاسواق التي ينظر اليها بكل احترام وتقدير.

**بهاء الدين المظفر - نائب رئيس المجلس ومدير عام شركة الأراضي المقدسة للتأمين**

# نسعى لتوسيع محفظة التأمين وشمول أخطار جديدة ونتائجنا في التأمين الالزامي سلبية

### نسعى لتوسيع محفظة التأمين

ان تقييمنا لنتائج شركتنا لسنة ٢٠٠٧ كان لا بأس به ،حيث قمنا بتأسيس بعض الوكالات التأمينية في الاردن وغذيناها بالعمل التأميني والارشاد المتواصل لنشر فوائد التأمين على الجمهور كما ونقوم بدراسة السبل الكفيلة بتوسيع حقيبة التأمين لدينا لتشمل بعض الاخطار الاخرى.

### نتائجنا سلبية في الالزامي

كانت نتائج أعمال التأمين الالزامي للمركبات لعام ٢٠٠٧ سلبية مما حدى بنا لاغلاق بعض مكاتبنا بدوائر السير كما وأننا نقترح زيادة أقساط التأمين الالزامي ضعف ما هو الان آخذين بعين الاعتبار الحوادث والخسائر التي تواجهها شركات التأمين ،لذلك نطلب من هيئة التأمين القيام بدراسة الوضع لالغاء ١ ٪ المفروض على شركات التأمين للحوادث الغير معروفة والتي قلما ان تحدث آخذين بعين الاعتبار ان أقساط التأمين الالزامي في البلاد المجاورة هي ضعف ما نتقاضاه هنا في الاردن.

### بعض المعيدين العرب يتلكؤون في التسديد

لم يفرض معيدو التأمين أية شروط على شركتنا لاتفاقيات عام ٢٠٠٨ اخذين بعين الاعتبار معالجتنا للاخطار التي نواجهها بطريقة جيدة، كما ويوجد اسناد لدى بعض الشركات العربية، هذا وان تقييمنا لشركات الاعادة العربية هي انها تختلف من شركة لاخرى وطبعا يتوقف هذا على العمل التأميني والاسناد فبعض الشركات تتجاوب مع الواقع وتنهي مشاكل التأمين مباشرة وبعض الشركات الاخرى تتلكأ من دفع ما عليها وتساوم من أجل تخفيضه.

### عمليات الاندماج غير واردة

لا شك ان شركات التأمين العاملة حالياً في السوق التأميني قد رفعت رساميلها وبعضهم قد تعدى الحدود التي فرضها القانون على امل التطور الذي اخذ مجراه في الاردن صناعياً وتجارياً، اما بالنسبة لعمليات الاندماج غير واردة للتحسن الذي طرأ على صناعة التأمين والفائدة المرجوة لكل شركة تعمل في السوق.

### عدد الشركات أكبر من حاجة السوق

تقييمنا لوضع السوق الاردني جيد ولابأس به وآخذاً بالتطور والتوسع الى ما هو أفضل وأبرز التحديات هي تقييم اسعار التأمين آخذين بعين الاعتبار الربح والخسارة.

اما عن سوق التأمين الاردني فهو غير قادر على استيعاب اية شركات تأمين جديدة حيث ان الشركات العاملة حالياً اكبر من السوق الاردني اقتصادياً الذي ترتكز عليه صناعة التأمين.

**يعقوب سابيلا - نائب رئيس المجلس ومدير عام شركة النسر العربي للتأمين**

# صافي أرباحنا ٢ مليون دينار ندعو لتعويم أسعار الالزامي وتطبيق نظام النقاط

### ٢٠٪ الزيادة في الأرباح الفنية

حققت شركتنا نتائج جيدة في عام ٢٠٠٧ حيث بلغ اجمالي الاقساط ١١,٥٧٧ مليون دينار وبزيادة مقدارها ٢٠ ٪ عن عام ٢٠٠٦ وكذلك بلغت الزيادة في الارباح الفنية ٢٠ ٪ عن عام ٢٠٠٦ وكان ذلك نتيجة سياسة الشركة الاكتتابية التي تتضمن تقديم التغطيات التأمينية مقابل الاقساط المكتتبة المناسبة كما بلغ صافي الربح بعد الضريبة ٢,٠٦٣ مليون دينار مقارنة بـ ١,٩٠٩ مليون دينار لعام ٢٠٠٦.

وقد وضعت الشركة خطة عمل للسنة القادمة تقوم على الاستمرار في النمو مع المحافظة على الزيادة في الارباح بنفس النسبة وذلك من خلال المحافظة على نفس سياسة الاكتتاب وكذلك العمل على زيادة الوعي التأميني من خلال طرح برامج تأمينية جديدة تتناسب مع احتياجات السوق.

### نتائج الالزامي استنزاف للأرباح

ما زالت الخسائر من نتائج أعمال التأمين الالزامي تتزايد كل عام نتيجة ازدياد الحوادث من حيث العدد والحجم وهي بالتالي تستنزف الارباح المتحققة في فروع التأمين الاخرى حيث وصلت نسبة الخسارة لهذا الفرع في شركتنا حوالي ١٦٠٪.

ولعل الحل الامثل هو كما كان في المشروع الذي قاده الاتحاد الاردني لشركات التأمين بالتعاون مع هيئة التأمين لتعويم الاسعار وتطبيق مبدأ النقاط، ولكن لاسباب ما تم ايقاف او تأجيل هذا المشروع ونأمل ان يعاد احياؤه من جديد ليتسنى لكل شركة وضع الاسس الفنية الاكتتابية حسب ما يناسبها ويوقف الخسائر المتراكمة لهذا النوع من التأمين.

### نتمتع بثقة المعيد بسبب سياستنا الاكتتابية

تم تجديد اتفاقيات اعادة التأمين بسهولة ويسر رغم ان اثنين من معيدينا الاساسيين قرروا الاندماج في شركة واحدة مما استلزم توحيد حصتيهما وتخفيضها لتتناسب مع حصص باقي المعيدين مما وفر حصة اضافية، الا ان ذلك لم يشكل عائقاً لما لنتائج تلك الاتفاقيات من تأثير على التجديد ولما تتمتع به شركتنا لدى معيدي التأمين من ثقة بسلامة سياساتنا الاكتتابية وحرصنا على مصالح كافة الاطراف وبشتى النواحي، ولم تفرض اية شروط جديدة لا بل العكس هو الصحيح حيث قمنا بتحسين بعض الشروط التي كانت مفروضة سابقاً.

ان غالبية شركات الاعادة العربية تتمتع بخبرات فنية عالية ومراكز مالية ثابتة وتحتل رتبة متوسطة في جداول التقييم المتبعة عالمياً وهي رتبة ممتازة اذا قارناها بحجم الشركات العربية مع مثيلاتها الاجنبية ولم نشعر بأي تخلف عن الالتزامات بل عادة ما تكون الشركات العربية هي السباقة في تسديد التزاماتها وقبل الشركات الاجنبية ومع هذا فإن علاقاتنا مع تلك الشركات تنحصر بالمجال الاختياري دون الاعادة الاتفاقية لحد الآن على الاقل.

### عدم الاندماج سببه طبيعة السوق

لجأت غالبية الشركات اما الى شركاء استراتيجيون او مساهمين مستثمرين لرفع رأسمالها دون النظر بامكانية الاندماج ولكن هذا كان متوقعاً ويفترض اخذه بالاعتبار لدى فرض القانون حيث ان اسباب عدم الاندماج ليست اقتصادية بل هي من طبيعة تكوين السوق. وفي رأينا ان سلبيات رفع راس المال أكثر من ايجابياته اذ انه وفر سيولة لدى الشركات اكبر من احتياجاتها الامر الذي زاد من مستوى المنافسة للحصول على اعلى قدر ممكن من الاقساط لخدمة راس المال دون توخي الحذر في ما قد يسببه ذلك من ارتفاع على نسبة الخسائر.

### السوق يشهد منافسة غير فنية

بالرغم من نمو الاقساط في عام ٢٠٠٧ الا ان السوق ما يزال يشهد زيادة في المنافسة الغير فنية من حيث تدني الاسعار يقابلها زيادة بالتغطيات الامر الذي انعكس على الارباح الفنية للشركات مقابل حجم الاقساط المكتتبة.

ان اهم تحديات السوق المقبلة هو خلق وعي تأميني أكبر لدى عامة الناس لخلق شرائح تأمينية جديدة قادرة على احداث نمو في السوق التأميني والتركيز على انواع التأمين غير التقليدية.

لقد كنا نعاني من كثرة عدد الشركات قبل دخول شركات جديدة الى السوق وان دخول شركات جديدة سوف يحد من نسبة النمو للشركات القائمة اذا افترضنا ان حجم الاقساط سوف يستمر بالنمو.

وحيث ان عدد قليل من الشركات القائمة تستحوذ على اكبر نسبة من حجم السوق فإن هذا سوف يهمش معظم باقي الشركات التي سوف تضطر الى المنافسة بشدة للمحافظة على بقائها.

**حاتم حسين - نائب رئيس المجلس ومدير عام شركة فيلادلفيا للتأمين**

# النتائج أفضل في العام السابق وحجم أقساط السوق الأردني لا يتطلب رفع رأسمال الشركات

### نتائجنا جيدة وخسائر في الالزامي

نتائجنا لعام ٢٠٠٧ تشير الى انها افضل من العام السابق، بالرغم من ان نتائج السيارات بينت خسارة غالبيتها كانت من التأمين الالزامي بشكل رئيسي.

كانت نتائج التأمين الالزامي للعام ٢٠٠٧ خاسرة فعلاً وهي مرشحة للزيادة بشكل أكبر، وباعتقادنا ان هذا ينطبق على جميع شركات التأمين بشكل عام.

اما اقتراحاتنا لتحسين النتائج فهي زيادة جوهرية في الاقساط على ضوء النتائج الكارثية التي اثبتتها الدراسات والخبرة التي شكلها الاتحاد لنتائج التأمين الالزامي مشيرين بهذا الصدد ان النتائج لا تظهر مع نتائج الحوادث الحاصلة في هذا العام بل هناك المزيد من اثارها ستظهر في السنوات القادمة خاصة على ضوء الارتفاع المضطرد في غلاء المعيشة الذي يؤثر سلبياً عل كلفة التعويضات من اثمان قطع واجور ومصاريف طبية..... الخ، متزامناً مع هبوط القيمة الشرائية لمجاميع الاقساط.

### تجاوب المعيد في تحسين شروطه

لم يفرض على شركتنا أية شروط جديدة من قبل المعيدين هذا العام بسبب النتائج الجيدة لاحصائيات الاعادة عن العام السابق وتحسن نتائج أعوام سابقة أخرى. بل بالعكس قام المعيدون بالتجاوب معنا لتحسين بعض الشروط السابقة مما يوجب شكرهم عليه.

أما شركات الاعادة العربية فان حالها حال شركات الاعادة المماثلة لها في كل مكان منها الجيد ومنها الاقل جودة ولكنها بشكل عام شركات جيدة وثبت حسن اداء العديد منها وهنالك شركات عربية زاد مستوى قدراتها اخذت تصنيفاً أعلى ولدينا تعامل مع بعض الشركات العربية وليس جميعها وتجاوبنا مع اولئك الذين نتعامل معهم كانت جيدة.

### حجم أقساط السوق لا يتطلب رفع رؤوس الأموال

بالنسبة لنا رأسمال شركتنا كافٍ ويتوافق مع القانون ولا داعي للزيادة ونعتقد ان كل الشركات التي زادت رأسمالها فوق متطلبات الحد الادنى لها لا بد ولها غاياتها من ذلك، لكن نكرر ما سبق وقلناه ان حجم الاقساط الحالي لسوق التأمين الاردني لا يتطلب رفع رأسمال الشركات الحالي.

اما لماذا لم يتحقق اندماجات ربما لسياسات الشركات ولما يتطلبه الاندماج من دراسات مالية وقانونية كثيرة وربما للتخوف من بعض اثار التأمين الالزامي خاصة ما قبل إقرار النظام الجديد. او لتجارب سلبية لاندماجات حصلت بالسابق.

### لا يصح الا الصحيح والبقاء للأكثر مهنية

سوق التأمين الاردني سوق موارده محدودة نسبياً ومكتظ بالشركات وعدد الشركات به قد يكون مرشحاً للزيادة يعاني سلبياً من نتائج التأمين الالزامي التي اصبحت مصدر خسارة للشركات العاملة.

لكنها سوق واعي ومنظم ويقوم عليه كفاءات اردنية عالية، يتطلب ادخال المزيد من المنتجات التأمينية الجديدة وعن تحدياته والرساميل الجديدة التي تضخ في هذا القطاع تزيد من عبء التوزيع. وهذا يتأثر سلباً او ايجاباً بمؤثرات السوق الاقتصادي الذي يتأثر بالسوق العالمي.

ولكل مجتهد نصيب وفي النهاية لايصح الا الصحيح والبقاء للاكثر مهنية وحذراً.

«محمد الأمين» ابو قورة مدير عام الشركة المتحدة للتأمين

# أرباحنا جيدة وأطلقنا خطة تسويقية جديدة لزيادة حصتنا في السوق

### نتائجنا جيدة وسياستنا متحفظة في تأمين المركبات

تعتبر نتائج الشركة جيدة بالمقارنة مع نتائج السوق الأردني من ناحية الأقساط المكتتبة وكذلك الأرباح المحققة ، ولكن نرى أن هذه النتائج من الممكن جداً تحسينها ورفعها بحيث تكون مقبولة أكثر لدى المساهمين.

لقد عملت الشركة في سنة ٢٠٠٧ على دراسة محفظتها التأمينية وخاصة فيما يتعلق بتأمينات المركبات، بحيث عملت الإدارة السابقة على تحديد مصادر الخسارة وذلك تبعاً لنوع المركبة، ووضعت سياسة متحفظة لقبول الأخطار وكذلك وضع حد أدنى لقسط التأمين مما أدى لتخفيف النزيف في هذا الفرع.

أما فيما يتعلق باستراتيجيات العمل للسنة الحالية ٢٠٠٨ تتلخص في دراسة وتنظيم الشؤون الداخلية في الشركة، وضمان حد مناسب من الربحية سواء أكانت فنية أم استثمارية، كذلك زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق الأردني إضافة الى تبني سياسة تسويقية جديدة متنوعة.

### نقترح رفع أسعار الالزامي أو تعويمها

لسنا بمنأى عن معظم الشركات، فكانت النتائج سيئة حالنا حال القطاع كافة وذلك مرده لتدني القسط من ناحية ومن ناحية أخرى ارتفاع التعويضات وذلك لأسباب ارتفاع الأجور والقطع ونقترح من أجل معالجة نتائج التأمين الإلزامي إما رفع الحد الأدنى من القسط ليتناسب مع معدلات الارتفاع في أجور الإصلاح والقطع أو تعويم الأسعار وتترك الحرية لشركة التأمين في تحديد القسط.

### حصلنا على مزايا جديدة من المعيد

لقد حصلنا على منافع إضافية من معيدي التأمين بحيث زادت العمولات وكذلك الحال فقد ارتفعت الطاقة الاستيعابية الخاصة بالاتفاقيات لجميع فروع التأمين، وذلك انعكاساً للنتائج الفنية المتحققة، بحيث استفدنا من ليونة سوق إعادة التأمين في الفترة الحالية، كما وأن علاقتنا لأكثر من ثلاثة عقود مع كبريات شركات إعادة التأمين العالمية أثرت إيجابيا على اتفاقيات ٢٠٠٨.

### علاقتنا متميزة مع المعيدين العرب

أثبتت الخبرة أن شركات إعادة التأمين العربية لديها القدرة على تحمل مسؤولياتها ودفع التزاماتها بسرعة عالية تكاد تكون أسرع من المعيدين الأجانب وكذلك الحال في موضوع التدريب والتأهيل وعقد الدورات والندوات.

عملت الشركة المتحدة من سنوات طويلة مع المعيدين العرب وتتميز العلاقة بيننا بأنها مهنية من الدرجة الأولى وتربطنا علاقات صداقة متينة مع معظم المعيدين العرب وكذلك لهم حصة لا بأس بها سواء كانت من الاتفاقيات أو الإعادة الاختيارية.

### نتائج زيادة رأس المال مشروطة بوجود استراتيجية عمل

دائما وأبداً رفع رأس المال يعكس إيجابياً على أعمال الشركة، هذا هو الأساس إذا أحسن استغلال رأس المال بوجود استراتيجية عمل واضحة، أما الزيادة التي تتجاوز الحد الأدنى لمستويات عالية دون وجود رؤيا وأهداف استراتيجية فإن لها آثار سلبية على الشركة وعلى المساهمين فيها.

أما فيما يتعلق بعمليات الإندماج، فإن الحدود الدنيا لرؤوس الأموال لا زالت متواضعه نسبياً بحيث استطاعت أغلب الشركات بتحقيق هذا الشرط دون اللجوء الى الاندماج لتحقيق رأس المال المطلوب.

### المنافسة حالياً تركز على السعر ومعدومة في تنوع أساليب البيع والمنتجات الجديدة

يعتبر سوق التأمين الأردني صغير نسبياً مقارنة مع المحيط الإقليمي من ناحية الأقساط المكتتبة وحجم العمليات، وأرى أن المنافسة الحالية مركزة على عامل واحد وهو سعر التأمين وقد تكون معدومة في تنوع أساليب البيع أو المنتجات الجديدة.

وأريد أن أشير الى نقطة حساسة جداً وهي أن كثير من الخبرات التي صنعها السوق الأردني قد استقرت في منطقة الخليج العربي خصوصاً لأسباب متعلقة بفتح شركات جديدة هنالك، وهذا ما يؤثر سلبياً على القدرات والخامات الجديدة لهذا السوق.

### أين الجدوى لشركات جديدة في السوق

في المجمل لا أرى أي مانع من وجود شركات تأمين جديدة ولكن السؤال الأهم أين الجدوى الاقتصادية وما هي نتائجها لأي شركة جديدة في السوق الأردني وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار محدودية السوق والزيادة السنوية في الأقساط ومصادر هذه الزيادة بحسب فروع التامين.

نحن في السوق الأردني بحاجة ليس لشركات جديدة ولكن لمنتجات تأمينية جديدة وأساليب تسويقية جديدة عصرية.

**عصام عبد الخالق مدير عام شركة الشرق العربي للتأمين**

# نتائجنا العام الماضي متميزة واستحدثنا دائرة في أعمال التأمين المصرفي

### حافظنا على مركز الصدارة في الانتاج

كانت سنة ٢٠٠٧ سنة متميزة، اذ حققت الشركة نمواً في حجم أعمالها بنسبة ١٧٪ تقريباً، حيث سجل إجمالي الأقساط المكتتبة ما قيمته ٢٥,٨ مليون دينار أردني مقارنة بـ ٢٢,١ مليون دينار لعام ٢٠٠٦، محافظين بذلك على صدارتنا لترتيب شركات التأمين العاملة في المملكة والبالغ عددها ٢٨ شركة من حيث الأقساط المكتتبة.

أما على مستوى الأرباح الإجمالية فقد حققت الشركة ربحاً يبلغ ١,٩ مليون دينار أردني وقد اقترح مجلس الادارة توزيع ١٠٪ من مجموع الأسهم على المساهمين كمنحة مجانية ليرتفع بذلك رأس المال الى ١١ مليون دينار أردني.

أما بالنسبة للمؤشرات المالية الأخرى فقد ارتفعت نسبة الودائع النقدية بما يعادل ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦.

وتعتبر هذه النتائج جيدة جداً نظراً لشدة المنافسة في سوق التأمين الأردني والى الخسائر الفادحة المتحققة في نتائج أعمال التأمين الإلزامي.

إن ابرز الانجازات التي تم تحقيقها هي تثبيت تصنيفنا بمستوى B+ secure with stable outlook الصادر من قبل وكالة التصنيف العالمية A.M BEST للسنة الثانية على التوالي، وعليه فإن الشرق العربي للتأمين لا تزال شركة التأمين الوحيدة في قطاع التأمين الأردني المصنفة من قبل هيئة عالمية.

وعلى الصعيد الداخلي وكبادرة لتوسيع أعمال التأمين المصرفي فقد تم استحداث دائرة متخصصة لادارة أعمال التأمين المصرفي وكذلك مركز متخصص لخدمة ورعاية العملاء الذي يحتوي وبشكل حصري بين جميع شركات التأمين في الأردن على مركز الخدمة الفورية (Call Center).

وفيما يتعلق بالبرامج التأمينية الجديدة فقد تم طرح ثلاثة برامج جديدة أهمها على الإطلاق هو برنامج أمان لتغطية أمراض السرطان الذي يقدم أعلى مستويات الحماية التأمينية لأمراض السرطان، وكذلك برنامج التأمين الطبي الفردي والعائلي كراون عائلتي المنبثق عن مظلة كراون للتأمين الطبي ونهاية برنامج تأمين السيارات المتميز جراند ميتالك.

ان استراتيجية عملنا تنبثق من قدر طموحنا وطموحنا هو دائماً نحو الأفضل والإستمرار في العمل بجدية وتحسين مستوى الأداء والنمو وذلك من خلال الخطط المفصلة والموضوعية التي تضعها الإدارة التنفيذية للوصول الى أهدافنا المنشودة سواء من زيادة ربحية الشركة أو الحفاظ على مكانتنا السوقية.

### معضلة التأمين الالزامي

لقد واجهتنا المزيد من الخسائر الفادحة في نتائج أعمال التأمين الإلزامي خلال عام ٢٠٠٧، وبشأن علاج هذه المعضلة فقد اقترحنا مرات عديدة على السادة هيئة التأمين وعلى العاملين في هذا القطاع بضرورة تعويم أسعار التأمين الإلزامي تفادياً لوقوع المزيد من الخسائر الفادحة خلال السنوات القادمة، ونأمل أن تتم الإستجابة لهذه المطالب خلال عام ٢٠٠٨ للوصول الى حل عادل يرضي جميع الأطراف ويحمي شركات التأمين من مسلسل الخسائر المتكررة.

### المعيد منحنا تسهيلات جديدة

من المعروف بأن شركات اعادة التأمين تقوم بفرض شروطها حسب النتائج الفنية للشركات وبما أن نتائجنا الفنية لعام ٢٠٠٧ كانت متفوقة فلم يفرض معيد التأمين أي شروط جديدة على شركتنا بل على العكس تماماً فقد تم منحنا تسهيلات جديدة في التعامل مع شركات الاعادة.

اما عن قدرة شركات اعادة التامين العربية فهي متطورة جداً وتضاهي قدرة اعادة التأمين العالمية، بحيث تتوافر للشركات العربية جميع مقومات النجاح من حيث فريق العمل وسرعة الإستجابة والإسناد الفني والتقني وبكل تأكيد يوجد لدينا إسناد وتعامل مع هذه الشركات.

### دَعونا الى رفع رؤوس الأموال الى أضعاف ما تطلبه الهيئة

ان شركتنا من أوائل الشركات الداعية الى رفع رؤوس أموال الشركات الى أضعاف ما تتطلبه تعليمات هيئة التأمين وذلك من أجل تقوية المراكز المالية لشركات التأمين وتوجيه الفائض من رؤوس الأموال الى مزيد من عمليات الإستثمار التي تعد الركيزة الأساسية للمساندة للأعمال الفنية التي تقوم بها الشركات، ومن وجهة نظرنا بأن عدم قيام عمليات إندماج يعود الى عدم وجود حوافز تشجيعية من الجهات الرقابية لمثل هذه العمليات، إضافة الى أن دراسة الجدوى الإقتصادية لمثل هذه العمليات أثبتت في كثير من الحالات عدم جدوى عمليات الإندماج لضعف في البيانات المالية المتوفرة في السوق.

### انحدار في الأسعار بسبب المنافسة

يشهد السوق منافسة شديدة من حيث الأسعار المعروضة لكافة أنواع التأمين وللأسف الشديد فإن العديد من الشركات تنحدر في مستوى الأسعار الى ما دون المقبول فنياً مما ينعكس سلباً على مستوى الخدمة المقدمة من قبل الشركات.

### لا توجد حاجة لشركات جديدة

نعتقد بأنه لا توجد حاجة لوجود شركات جديدة بسبب محدودية حجم السوق الأردني ووجود عدد كبير من الشركات العاملة حالياً تغطي الطلب لهذا السوق، ويجب على هيئة التأمين التوقف عن منح تراخيص جديدة لحين ترتيب الوضع الداخلي.

# أعمال التأمين في الأردن لعام ٢٠٠٧

## نمو الأقساط بنسبة ١٢,٧٪ وزيادة في التعويضات بنسبة ١٩٪

### الاقساط

دينار أردني

| الفرع/ السنة | ٢٠٠٧ | التغير عن ٢٠٠٦ | ٢٠٠٦ | التغير عن ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|---|
| التأمين البحري[١] | ٢٣,٦٥٩,٧٠٧ | ٥,٢٪ | ٢٢,٤٨٠,٥٣٩ | ٦,٢٪ |
| تأمين الحريق[٢] | ٤٢,٢٠١,٨٢٢ | ٢٠٪ | ٣٥,١٥٧,٩١٠ | ١٨,٤٪ |
| تأمين المركبات | ١٢٩,٩٩١,٤٩٣ | ٧,٤٪ | ١٢١,٠٤٦,٨٠٤ | ١٩,٩٪ |
| تأمين الالزامي | ٧٩,٨٩١,٧٣٣ | ٨,٦٪ | ٧٣,٥٤٣,١٩٠ | ٨,٥٪ |
| تأمين التكميلي | ٥٠,٠٩٩,٧٦٠ | ١٨,٦٪ | ٤٢,٢٤٠,٩٥١ | ٢٧,٣٪ |
| تأمين الائتمان | ٧٨٤,٢٣٠ | ٢,٤٪ | ٧٦٦,١٩٨ | ٣٢,٧٪ |
| تأمين الحوادث العامة[٣] | ١٣,٩٤٤,٦١٨ | ٢٤,١٪ | ١١,٢٣٤,٠٦٠ | ٢٩,٤٪ |
| مجموع التامينات العامة | ٢١٠,٥٨١,٨٧٠ | ١٠,٤٪ | ١٩٠,٦٨٥,٥١١ | ١٨,٤٪ |
| تأمين الحياة | ٢٩,١٨٠,٠١١ | ١٦٪ | ٢٥,١٥٣,٧٤٠ | ٩,٨٪ |
| التأمين الطبي | ٥١,٨٨٧,٠٦٤ | ٢١٪ | ٤٢,٨٩٧,٥٣٧ | ١٩,٧٪ |
| اجمالي الحياة والطبي | ٨١,٠٦٧,٠٧٥ | ١٩,١٪ | ٦٨,٠٥١,٢٧٧ | ١٥,٨٪ |
| الاجمالي | ٢٩١,٦٤٨,٩٤٥ | ١٢,٧٪ | ٢٥٨,٧٣٦,٧٨٨ | ١٧,٧٪ |

### التعويضات*

دينار أردني

| الفرع/ السنة | ٢٠٠٧ | التغير عن ٢٠٠٦ | ٢٠٠٦ | التغير عن ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|---|
| التأمين البحري[٤] | ٥,٥١٢,٨٣١ | ٥٤,٨٪ | ٣,٥٦٠,٤٥٤ | ٠,٧٪ |
| تأمين الحريق[٥] | ٢٥,٢٢٨,٣٤٩ | ١٨,٩٪ | ٢١,٢١٨,٣٥١ | ٨٢,٨٪ |
| تأمين المركبات | ١٢٢,٨١٢,٠٤٠ | ١٨,٩٪ | ١٠٣,٢٩٩,٩٦٥ | ١٨,٤٪ |
| تأمين الالزامي | ٧٦,٢٣٧,٠٧٨ | ١٩,٥٪ | ٦٣,٧٩٩,٢١٦ | ٩,١٪ |
| تأمين التكميلي | ٤٦,٥٧٤,٩٦٢ | ٣١,٧٪ | ٣٥,٣٧٢,٧٤٣ | ٢٢,٧٪ |
| تأمين الائتمان | ٢٤٧,٠٦١ | ١٦٨,٩٪ | ٩١,٨٧٢ | (٥٣,٦) |
| تأمين الحوادث العامة[٦] | ١,٦٣٨,٨٠٤ | (٥٪) | ١,٧٢٩,١٨٧ | (١٨,٤) |
| مجموع التامينات العامة | ١٥٥,٤٣٩,٠٨٥ | ١٩,٧٪ | ١٢٩,٨٩٩,٨٢٩ | ٢٤٪ |
| تأمين الحياة[٧] | ١٣,٩٩٤,٧٢٥ | ٢٧,٨٪ | ١٠,٩٤٦,٣٥١ | ٦٪ |
| التأمين الطبي | ٣٨,١٢٦,٩٤٢ | ١٣,٥٪ | ٣٣,٥٩٢,٦٣٣ | ٢٠,٥٪ |
| اجمالي الحياة والطبي | ٥٢,١٢١,٦٦٧ | ١٧٪ | ٤٤,٥٣٨,٩٨٤ | ١٦,٦٪ |
| الاجمالي | ٢٠٧,٥٦٠,٧٥٢ | ١٩٪ | ١٧٤,٤٣٨,٨١٣ | ٢٢٪ |

**ايضاح:-**

* بلغت المبالغ المستردة بعد دفع التعويضات لعام ٢٠٠٧ (١٨,٥٧٦,٠٢٧) مقابل مبلغ (١٥,٧٧٦,١٩٧) عام ٢٠٠٦.

(١) بضمن أعمال تأمين البحري لعام ٢٠٠٧ هناك تأمين الطيران بمبلغ (٣,٢٦٨,٧٤٣) دينار وتمارسه ست شركات تأمين.

(٢) دخلت في حساب أعمال تأمين الحريق لعام ٢٠٠٧ أعمال فرع التأمين الهندسي وبمبلغ يقارب (١٠,٨) مليون دينار إضافة إلى عدد من فروع تأمينات الحوادث العامة مثل (تأمين النقد، سوء الإئتمان، تعويض العمال).

(٣) تشمل أعمال تأمين الحوادث العامة لعام ٢٠٠٧ تأمين المسؤولية بمبلغ (٦,٥٠٦,٠١٠) دينار وأنواع التأمين الأخرى.

(٤) بضمن تعويضات تأمين البحري لعام ٢٠٠٧هناك تأمين الطيران بمبلغ (٦,٢٦١) دينار وتمارسه ست شركات تأمين .

(٥) تشمل تعويضات تأمين الحريق لعام ٢٠٠٧ فرع التأمين الهندسي وبمبلغ يقارب(٥) مليون دينارإضافة إلى عدد من فروع تأمينات الحوادث العامة.

(٦) تشمل تعويضات أعمال تأمين الحوادث العامة لعام٢٠٠٧تأمين المسؤولية بمبلغ (٩٧٨,١٦٣) دينار وأنواع التأمين الأخرى.

(٧) بلغت المبالغ المدفوعة في عام ٢٠٠٧ عن استحقاق وتصفية البوالص (٥,٩٥٩,٦٦٣) دينار مقارنة بمبلغ (٤,٩٨٣,٣٩١) دينار عام ٢٠٠٦.

# أضفنا الى مكتبة الاتحاد

**مدخل الى ادارة الخطر –تأليف نيل كروكفورد وترجمة تيسير التريكي ومصالح كمال – لبنان-٢٠٠٧.**

يقع الكتاب في ١٤٢صفحة، يتناول أنواع الخطر وحجمه وتكرار وقوعه وتشخيصه وقياسه منهجياً كما يتحدث عن قرارات معالجة الخطر وعلاقة التأمين بإدارة الخطر وكيفية السيطرة على الخسارة وحماية الممتلكات والإيرادات كما يناقش خطر الجريمة والتلوث البيئي.

**من اسرار المهنة خمسون عاماً في عالم التأمين - مختار الصريفي – القاهرة- ١٩٩٨**

يقع الكتاب في ٣٥٧ صفحة، يتحدث عن شخصية بائع التأمين والصفات الواجب توافرها فيه وكيفية التخطيط والتنظيم للعمل كما يتناول اساليب البيع، والصعوبات التي تواجه رجل البيع في عمله.

**التأمين من المسؤولية على حوادث السيارات في المملكة العربية السعودية ( دراسة مقارنة بالنظام المصري والإنجليزي والفرنسي ) -**
**المستشارالدكتور مروان بن حسن محمد إسماعيل – لبنان -٢٠٠٧**

يقع الكتاب في ٩٦٣ صفحة ويتناول نظام التأمين في التشريعات الوضعية كما يتناول التأمين من وجهة نظر الفقه الإسلامي وإحلال التأمين التعاوني كبديل شرعي للتأمين التجاري، ويستعرض نظام التأمين في المملكة العربية السعودية ومقارنته بكل من الأنظمة الفرنسية والإنجليزية والمصرية على التوالي.

**مسؤولية الناقل الجوي الدولي عن الضرر الواقع على الاشخاص وأمتعتهم – دراسة مقارنة- الدكتور عيسى غسان ربضي عمان -٢٠٠٨.**

يقع الكتاب في ٢٥٦ صفحة، يتناول النقل الجوي الدولي من حيث تطبيق اتفاقية وارسو لسنة ١٩٢٩ وتعريف النظام القانوني لعقد النقل الجوي الدولي، كما يتناول أحكام مسؤولية الناقل الجوي الدولي بنوعيها الموضوعية والإجرائية.

**جريمة غسيل الاموال – دراسة مقارنة – امجد سعود الخريشة (رسالة ماجستير) - اشراف الاستاذ الدكتور محمد سعيد نمور – عمان ٢٠٠٦.**

يقع الكتاب في ٢٥٦ صفحة، يتناول المدلول العام لجريمة غسيل الاموال بشقيه النظري والقانوني والاطارالموضوعي لهذه الجريمة والإطار العام لمكافحتها.

**فن كتابة التقارير الادارية والمالية والفنية - الدكتور عبد القادر الشيخلي- عمان ٢٠٠٨**

يقع الكتاب في ١٩٥صفحة ، يبحث في أهمية التقارير من خلال تعريف التقرير وبيان أطرافه و فوائده وأهدافه وعلاقة التقارير بأنظمة الإتصالات، كما يتناول أشكال وأنواع التقاريرمن حيث المعيارين الشكلي والموضوعي وصفات التقرير الفعال بالاضافة الى مراحل إعداد وكتابة التقرير.

**المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية – دراسة مقارنة -**
**الدكتور – منذر الفضل – استاذ القانون المدني المساعد – أستاذ القانون المدني المشارك عمان -٢٠٠٠**

يقع الكتاب في ٩٥ صفحة ، و يبحث في التعريف بجراحة التجميل وجراحة التجميل في الفقه الاسلامي والموقف الفقهي منها وطبيعة المسؤولية فيها ويتناول التنظيم القانوني للمسؤولية الطبية عن الجراحة التجميلية والتطبيقات القضائية للمسؤولية الطبية عن هذا النوع من الجراحة.

**جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات السرقة- الاحتيال- إساءة الائتمان -**
**الدكتور عادل عبد إبراهيم العاني- أستاذ القانون الجنائي المشارك – جامعة مؤتة عمان -١٩٩٧**

يقع الكتاب في ٢٩٠ صفحة ويناقش قانون العقوبات وأقسامه والتعريف بجرائم الأموال وسياسة التجريم في جرائم الإعتداء على الأموال، كما يتناول اركان جريمة السرقة والعقوبة المترتبة على هذه الجريمة والأحكام المشتركة بينها وبين جريمتي الاحتيال وإساءة الإئتمان.

## الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين
## ترفع رأسمالها إلى ١٠ مليون دينار

أعلنت الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين المساهمة العامة المحدودة عن موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية على تسجيل كامل أسهم زيادة رأسمال الشركة البالغ (٦,٥ مليون دينار اردني) ليصبح (١٠ مليون دينار اردني)، وذلك تمشياً مع النظام الصادر عن هيئة التأمين رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٥، والذي يلزم شركات التأمين برفع رأسمالها الى ٨ مليون دينار للشركات التي تزاول أعمال التأمينات العامة والحياة معاً وتوفيق اوضاعها وفقاً لأحكام هذا النظام خلال مدة لا تتجاوز الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٧، ووافق مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بطرح أسهم زيادة رأس المال البالغة (٣,٥) مليون سهم للجمهور عن طريق العرض العام. وأتى هذا الإعلان بعد موافقة الهيئة العامة للشركة على رفع رأس المال خلال اجتماعها غير العادي، وبعد استكمال كافة إجراءات الزيادة حسب أحكام القانون.

## غسان قضماني نائباً لمدير عام
## الشركة المتحدة للتأمين

تم تعيين المهندس غسان قضماني نائباً لمدير عام الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من ٢٠٠٨/٤/٢٠.

ويذكر أن المهندس غسان حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٤ وله خبرة في التأمينات العامة وإعادة التأمين لمدة ١٩ عاماً كما أنه حاصل على شهادة Associateship من معهد التأمين القانوني في لندن عام ٢٠٠٠ وحصل عام ٢٠٠٧ على شهادة الزمالة (FCII) من المعهد المذكور.

وبهذه المناسبة تتقدم أسرة الإتحاد الأردني لشركات التأمين بأحر التهاني للمهندس غسان وتتمنى له ولشركته مزيداً من التقدم والنجاح.

## الشرق العربي للتأمين
## ترفع رأسمالها الى ١١ مليون دينار

وافق مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية على تسجيل مليون سهم لزيادة رأس مال شركة الشرق العربي للتأمين ليصبح ١١ مليون دينار / سهم عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها على المساهمين كأسهم مجانية بواقع سهم واحد لكل عشرة اسهم وذلك استناداً الى قرار الهيئة العامة غير العادي لمساهمي الشركة حيث سيتم توزيع الأسهم المصدرة على مالكي الأسهم بنسبة مساهمتهم في رأسمال الشركة.

### برأسمال ٢٤ مليون دينار

## انضمام الشركة الأولى للتأمين
## يرفع عدد الشركات الى ٢٩ شركة في الأردن

حصلت شركة الأولى للتأمين من هيئة التأمين على اجازة ممارسة فروع اعمال التأمينات العامة اعتباراً من ٢٠٠٨/٤/٢٤ اضافة الى اجازة تأمين الحريق التي سبق وان حصلت عليها الشركة ويتولى د. جواد حديد منصب رئيس مجلس إدارة الشركة وتم تعيين السيد علي الوزني مديراً عاماً للشركة كما انضمت الشركة الى عضوية الاتحاد الأردني لشركات التأمين واستكملت عضويتها مؤخراً الى الاتحاد العام العربي للتأمين.

وبهذا فإن الشركة اصبحت مجازة لممارسة تأمين البضائع أثناء النقل وتأمين المركبات البرية ومسؤولية المركبات الآلية البرية وتأمين الحوادث والتأمين الطبي وتأمين الأضرار الأخرى للممتلكات وتأمين المسؤولية العامة إضافة الى تأمين الحريق والأخطار الطبيعية.

علماً بأن عنوان الشركة هو:-

شارع الملك عبدالله الثاني/ دوار خلدا- تقاطع شارع المدينة الطبية - دابوق

هاتف: ٥٧٧٧٥٥٥ - ٠٦ ، فاكس: ٥٧٧٧٥٥٠ - ٠٦

بريد الكتروني: info@firstinsurance.jo

ص.ب ١٨٩ عمان ١١٨٢٢ الأردن

وبانضمام الشركة الأولى لقطاع التامين يصبح عدد شركات التامين العاملة في الأردن ٢٩ شركة تأمين.

وبهذه المناسبة تتقدم أسرة الاتحاد الأردني لشركات التأمين الى الشركة بالتبريكات وتتمنى لها ولكادرها الوظيفي الموفقية والنجاح.

## المقر الجديد
## لشركة الضامنون العرب

انتقلت ادارة شركة الضامنون العرب الى موقعها الجديد اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/٤ الكائن في:-

شارع الملكة رانيا العبدالله

بناية رقم (٣٢) مقابل وزارة الزراعة

هاتف: ٥١٠٠٠٨١ - ٠٦ ، فاكس: ٥١٠٠٠٨٢ - ٠٦

بريد الكتروني: info@ arabassurers.jo

وبهذه المناسبة تتقدم اسرة الاتحاد الاردني لشركات التأمين لشركة الضامنون العرب بالتبريكات وتتمنى للشركة دوام التقدم والنجاح في مقرها الجديد.

## فيلادلفيا للتأمين تحصل
## على إجازة التأمين الطبي

حصلت شركة فيلادلفيا للتأمين على موافقة هيئة التأمين لممارسة التأمين الطبي إعتباراً من أيار ٢٠٠٨ إضافة إلى فروع التأمينات العامة التي تمارسها الشركة مسبقاً.

وبحصول شركة فيلادلفيا للتأمين على هذه الإجازة يرتفع عدد الشركات التي تمارس هذا النوع من التأمين إلى ٢٧ شركة تأمين من أصل ٢٩ شركة عاملة في السوق.

## الأردن الدولية للتأمين تنتقل الى موقعها الجديد

انتقلت مكاتب المركز الرئيسي لشركة الأردن الدولية للتأمين الى موقع الشركة الجديد ابتداءً من ٢٠٠٧/١٢/٢٣ على العنوان التالي:

الدوار السادس - عمارة رقم ٢٢١

هاتف: ٥٩٢٨٢٠٦- ١٨/١٧/١٦/١٥ /٥٩٢٨٢١٤

فاكس: ٥٩٢٨٢٣٢

خلوي: ٠٧٩/ ٦٥٥٠٠٦١ ، ٠٧٩/ ٥٤٢٤٣٥٢

وبهذه المناسبة تتقدم اسرة الاتحاد باحر التهاني والتبريك لشركة الأردن الدولية للتأمين وتتمنى للشركة التوفيق والنجاح في مقرها الجديد.

## شركة المنارة للتأمين (البحار العربية سابقاً) توقع عقداً تأمينياً مع التسهيلات التجارية الأردنية

وقعت كل من شركة البحار العربية للتأمين وشركة التسهيلات التجارية في النصف الثاني من شهر آذار الماضي إتفاقية تم من خلالها إبرام عقد تأمين تقوم بموجبه الشركة بتغطية تأمين كافة أنواع المركبات والعقارات التي تقوم شركة التسهيلات التجارية بتمويل شرائها التي يصل حجمها قرابة الـ ٢٥ مليون دينار سنوياً.

وجاءت هذه الإتفاقية ترجمة لسياسة الشركة في تنويع خدماتها التأمينية في إطار الخطة التي إعتمدها مجلس إدارة الشركة لزيادة قدرتها في السوق التأميني المحلي الذي يشهد تنافساً شديداً لإستقطاب عملاء جدد وزيادة حصة الشركة في السوق.

## أكثر من ٧ مليار دولار حجم أقساط التأمين المتوقعة في دول الخليج عام ٢٠٠٨

يتوقع ان تشهد سوق التأمين الخليجية المشتركة اندماجات واستحواذات وكيانات تأمينية خليجية جديدة تتمتع بقواعد رأسمالية كبيرة، ويتوقع ان تشهد السوق نموا في العامين المقبلين بنسبة تتراوح ١٨٪، وأن تتجاوز أقساط التأمين سبعة مليارات دولار العام الجاري.

وتشير التوقعات ان تصل قيمة أقساط التأمين في السوق السعودية ٢,٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مسجلة نموا مرتقبا بنحو ٢٠٪ مما قد يؤدي بالسوق الخليجية المشتركة لزيادة اندفاع شركات التأمين الخليجية إلى السعودية، خاصة بعد وضع تشريعات منظمة لقطاع التأمين السعودي.

ويذكر ان حجم أقساط التأمين في السوق السعودية وصل نحو ١,٥ مليار دولار قبل ثلاث سنوات، أي أنه كان في المرتبة الثانية بعد الإمارات، ومن المؤمل أن تشهد هذا العام تساوي السعودية مع سوق الإمارات إن لم تتجاوزها، ويرجع ذلك إلى التشريعات الإلزامية السعودية في مجال التأمين الصحي والمركبات.

ويلاحظ ان معدل النمو في أسواق التأمين الخليجية لا يزال يسجل مستويات مرتفعة، حيث يبلغ ١٨٪ سنويا، وهو ضعف المعدل العالمي، علماً بأن أقساط التأمين الخليجية قد تجاوزت حاجز ستة مليارات دولار العام الماضي، بعدما كانت ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦»، وبخصوص كفاية رأس المال لشركات التأمين الخليجية، فان بعضها يمثل حالة متقدمة جدا من حيث الملاءة المالية التي اشترطتها تشريعاتها مثل البحرين والسعودية، التي تعمل حاليا على تطوير الملاءة المالية للشركات العاملة في أسواقها.

هذا ولا تزال شركات التأمين الخليجية تحتفظ بنسبة محدودة من الخطر لا تتجاوز نسبة الثلث من نسبة اكتتابها «عدا تأمين السيارات» حيث تحتفظ بنسبة ٤٠٪ إلى ٥٠٪ في ضوء طريقة هيكلية عملها، حيث أن احتفاظ تلك الشركات بنسبة محدودة من الخطر «يقف عائقا أمام تطوير سوق التأمين الخليجية».

علماً بأن حجم أموال إعادة التأمين من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ تسعة مليارات دولار في عام ٢٠٠٦، منها نحو خمسة مليارات دولار للدول الخليجية، ملاحظا أن ستة مليارات من «أصل تسعة مليارات» ذهبت كأموال خليجية لإعادة التأمين خارج المنطقة.

## برأسمال ٥٠ مليون دينار تأسيس شركة تأمين تكافلي في الكويت

أعلن عن تأسيس شركة الفجر للتأمين التكافلي «الفجر» برأس مال مدفوع يبلغ ٥٠ مليون دينار كأول شركة تكافلية مرخصة في الكويت وكأكبر شركة إعادة تأمين تكافلي في العالم.

وجذبت شركة الفجر مساهمين استراتيجيين إقليميين بقيادة مجموعة دبي للاستثمار الإسلامي، وهي إحدى شركات مجموعة دبي العالمية المتخصصة في الاستثمار المتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي استحوذت على ٥١ ٪ من الأسهم، كما شارك بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» في الاستثمار في شركة الفجر.

وهناك العديد من الفرص التي تنتظر إطلاق شركة الفجر في الكويت بمهاراتها الفنية المتخصصة، إضافة إلى ما تحظى به الشركة كونها تضم مجموعة دبي للاستثمار الإسلامي و«غلوبل» وعددا من المستثمرين الاستراتيجيين.

## صناعة التأمين في الشرق الأوسط على عتبة نمو مطرّد في عام ٢٠٠٨

يتوقع ان تشهد صناعة التأمين في منطقة الشرق الأوسط مستويات نمو هائلة خلال العام ٢٠٠٨ بسبب تزايد الطلب على التأمين الصحي الخاص، وتوافر الحلول الاستثمارية التكافلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على نطاق واسع، فضلاً عن التوعية والمعرفة المتنامية بأهمية التأمين على الحياة.

ويذكر أن منطقة الشرق الأوسط استحوذت خلال العقود الماضية على نسبة ضئيلة وهامشية من سوق التأمين العالمية، غير أن عدداً من التغيرات والتطورات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة بدأت تحدث تغيرات واسعة وملموسة في صناعة التأمين في المنطقة.

تقرير صادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز الدولية لخدمات التصنيف قد أشارَ إلى أنه في حال وصلَ معدّل قسط التأمين إلى ٥٥٠ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد في العالم، فإن سوق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي ستصل قيمته الإجمالية إلى نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي. حيث من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٨ إقرارَ قوانين جديدة بشأن التأمين الصحي، ومن المقرر أن يصبح إلزامياً لموظفي القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما من المتوقع أن يشهد العام المقبل نمواً لافتاً في سوق الحلول الاستثمارية التكافلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسيكون لكل هذا عظيم الأثر في صناعة التأمين في المنطقة.

ومن المتوقع أن تتعزز صناعة التأمين في المنطقة بفضل ازدياد أعداد شركات التأمين العالمية العملاقة التي افتتحت، أو بصدد أن تفتتحَ، فروعاً لها في منطقة الشرق الأوسط لتقديم دعم أفضل لعملائها في المنطقة.

وتشير تقديرات منشورة إلى أن قيمة الاستثمارات التكافلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ستصل إلى ما بين ٧,٤ - ١٤ مليار دولار أمريكي بحلول العام ٢٠١٥.

كما أن ازدياد ملكية المنازل في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ستعزز التوجه نحو التأمين على المنازل ومحتوياتها.

هذا ومن أهمِّ التحديات التي ستواجه هذه الصناعة في السنة المقبلة هي استقطاب المستشارين المتمرِّسين والبارعين والارتقاء بالموارد البشرية.

# بنك الدوحة يطلق رسميا شركة تأمين في قطر

أطلق بنك الدوحة رسميا شركة التأمين التابعة والمملوكة بالكامل له تحت مسمى شركة بنك الدوحة للتأمين المحدودة (DBAC). برأسمال ١٠٠ مليون ريال، وتمثل خطوة البنك هذه تنويعا استراتيجيا في قطاع خدمات التأمين، بما يتماشى مع متطلبات السوق في قطر والفرص المتاحة فيه.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد قطر بنسبة تتجاوز ٢٤ ٪، نظراً للمشاريع الضخمة التي تجري في مختلف القطاعات – البنية التحتية، والإنشاءات، والطاقة، والصحة، والعقارات، والطيران والتي تساهم في إدامة هذا النمو. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الطلب بشكل كبير على التأمين العام. وقد وجد بنك الدوحة فرصة كبيرة لتحقيق التقارب بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين في عام٢٠٠٢، حيث قام بعدها البنك بإنشاء قسم للتأمين المصرفي في عام ٢٠٠٤. ومن ثم كانت النتيجة تأسيس شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الدوحة.

وسيقوم بنك الدوحة بالتركيز بشكل كامل على خدمة العملاء من خلال العمل كمزود خدمات مالية شاملة، ويأتي إطلاق شركة بنك الدوحة للتأمين ليسلط الضوء على أن مؤسسة مصرفية تقوم بإدارة أعمال التأمين.

هذا ويشهد قطاع خدمات التأمين نموا كبيرا في دولة قطر، حيث تشهد الدولة ازدهارا اقتصاديا كبيرا من خلال التوسع في العديد من القطاعات بسرعة كبيرة.

# ملتقى الخرطوم الإقتصادي
## مساعي لاقامة شراكة سودانية خليجية فى مجال إعادة التامين

يتوجه اتحاد شركات التأمين واعادة التامين السودانية الى انشاء شركة اسلامية لاعادة التأمين بمشاركة مستثمرين من دول الخليج برأس مال لا يقل عن مـائة وخمسين الى مائتين مليون دولار أمريكي، متاح منها خمسة ملايين دولار تم توفيره من الاتحاد، لتمارس الشركة اعادة التأمين على النمط التعاوني التكافلي وتقديم خدمتها عبر الحدود الى كل شركات التأمين والتكافل بالعالم العربي والاسلامي وغيرها من شركات الاقليمين الافريقي والعربي (غير التكافلية) بتوفير سعات وقدرات لقبول الاسناد من هذه الاسواق.

الجدير بالذكر ان سوق التأمين السودانية يتكون من أربعة عشر شركة تأمين مباشر وشركة واحدة لاعادة التأمين، ويقدر عدد العاملين بصناعة التأمين بالسودان بحوالى ١٦٥٠ شخص.

وحسب توصيف الشركات العامله فى مجال التامين : هناك شركة اعادة تأمين و١٣ شركة تأمين مباشر (قطاع خاص) وشركة تأمين مباشر (قطاع عام) إضافة الى ١٠٢ وكلاء رئيسيون و٢٤٨ وكلاء فرعيون و٤٢٢ منتجو تأمين مع ٣٣ خبراء كشف وتسوية الخسائر.

وجديراً بالذكر عرفت سوق التأمين السودانية صناعة التأمين عن طريق وكالات وفروع شركات التأمين الاجنبية بريطانية، سويسرية، فرنسية، ايطالية ومصرية تديرها غالبا المؤسسات التي تعمل في التجارة الخارجية آنذاك وكانت تحصر نشاطها اولا في تأمينات التجارة الخارجية (التأمين البحري) ثم امتدت لتشمل التأمينات الأخرى كالحريق والسيارات والحوادث ثم اخيرا تأمينات الحياة. ولم تباشر الدولة أي نوع من الرقابة على نشاط تلك الشركات أو الوكالات حتى أواخر عام ١٩٦٠ حين اصدرت قانون الرقابة على المؤمنين لسنة ١٩٦٠ وانشأت قسما بوزارة المالية ليضطلع بمهمة تنفيذ ذلك القانون، والذي تم الغاؤه بقانون ١٩٩٢ وهناك عدد من القوانين الأخرى التي تحكم وتؤثر على نشاط التأمين وهي –قانون الشركات لعام ١٩٢٥، قانون حركة المرور للعام ١٩٨٣، قانون المعاملات المدنية لعام ١٩٨٤.

# شركات التأمين في الامارات تواجه مطالبات هائلة نتيجة التغيرات المناخية في المنطقة

في أعقاب الأمطار القياسية التي شهدتها معظم أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة مطلع عام ٢٠٠٨، أعلنت شركات التأمين العاملة في الدولة عن تلقيها كماً هائلاً من المطالبات بسبب الأضرار والخسائر التي تكبدها كثيرون خلال العواصف المطرية التي تسببت في هطول أمطار قياسية على دبي بلغت ١١٠ ميليمتر خلال يومين اثنين،

الأضرار والخسائر الواسعة التي لحقت بالعقارات بالإضافة إلى العدد الهائل من حوادث السيارات وتعطل محركاتها نتيجة لقيادتها في السيول والمياه العميقة أعادت تسليط الضوء على الأهمية البالغة للتأمين والحصول على تغطية تأمينية ملائمة حيث لا يزال تأمين المنازل ومحتوياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة محدوداً ولا يتجاوز ٥٪، وهذا يجعل نسبة هائلة من العقارات غير محمية ضد الأضرار الناجمة عن السيول الجارفة وغيرها.

«وحيث أن الخبراء يرونَ أن التغيرات المناخية العالمية ستؤدي إلى أحوال مناخية قاسية في الأعوام المقبلة، فإنه من المرجَّح أن تزداد الأضرار الناجمة عن ذلك، ما لم يبادر كثيرون بالتأمين على ممتلكاتهم».

ومن أهمِّ الفوائد التي يوفرها تأمين المنازل أن شركة التأمين هي التي تتولى القضايا المتعلقة بالمسؤولية، ومنها إذا ما كانت الشركة العقارية المطوِّرة أو السلطة المحلية هي المسؤولة في المحصلة عن تحمّل تكلفة أضرار العاصفة المطرية. كما تتولى شركة التأمين تكلفة إزالة الأضرار نيابة عن صاحب بوليصة التأمين الذي يمكنه أن يواصل أعمال إعادة البناء أو إعادة الديكور.

علماً بأن شركات التأمين العاملة في الدولة توفر تغطية تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ درهم مقابل قسط سنوي لا يتجاوز ٤٠٠ درهم.

ووفقاً للإحصائيات فإن العواصف المطرية وما ترتب عليها قد تسببت في ١،٣٠٧ حادث مروري خلال يوم واحد. يضاف الأضرار الفادحة التي لحقت بالسيارات المتوقفة أمام منازل أصحابها وتلك التي غمرتها المياه جزئياً.

يشار الى أن شركات التأمين العاملة في المنطقة تلقت فيضاً من المطالبات في أعقاب الإعصار «جونو» الذي ضربَ أجزاء واسعة من المنطقة في السنة الماضية، حيث تقدر الأضرار الكلية في سلطنة عُمان أكثر من ٤ مليار دولار أمريكي.

وفي تطور مناخي لاحق وبسبب سوء الأحوال الجوية وكثافة الضباب شهدت دولة الامارات خلال شهر آذار أسوأ حادث مروري أدى الى احتراق ٤٠ سيارة بالكامل بعد اصطدام متتابع لـ ٢٠٠ مركبة في ٥ مناطق مختلفة بسبب الضباب الذي غطى المنطقة بالكامل وانعدام الرؤية والسرعة الزائدة للمركبات التي زادت من حجم الكارثة.

وقدرت مصادر تأمينية ان الخسائر المالية التي ستتكبدها شركات التأمين من جراء الحادث تقدر بنحو ٧٥-١٠٠ مليون درهم تتحمل شركات إعادة التأمين نحو ٧٠٪ من اجمالي التعويضات على اتفاقيات الحد من الخسائر حيث ستكون التعويضات التي تدفعها الشركات عالية نتيجة ارتفاع قيم السيارات المتضررة والتي تصل قيمة العديد منها نصف مليون درهم كذلك قيمة الديات التي ستدفع للقتلى والتي تبلغ حالياً ٢٠٠ ألف درهم للفرد اضافة الى ارتفاع تكاليف علاج للمصابين.

الاتحاد الاردني لشركات التامين

(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)

# شركـة التأمـين الإسلاميـة م.ع.م

## أول شركة تأمين إسلامية في الأردن

تتقدم بجزيل الشكر ، ووافر الامتنان ، وعظيم العرفان لجميع المتعاملين معها ابتداءً من تأسيسها عام ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م وتقدّرُ دعمكم ومؤازرتكم لها خلال مسيرتها طوال السنوات الماضية من عمرها المديد إن شاء الله.

وتعاهد الله ثم تعاهد كلَّ من دعم ويدعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي عامة ومسيرة التأمين الإسلامي خاصة بأن تحافظ على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها ، وأن تبقى في خدمة عملائها على الوجه الأكمل وبما يرضي الله تبارك وتعالى.

وهي الآن ، بما لديها من طاقات وخبرات بشرية متخصصة، تقوم بتوفير كافة الاحتياجات التأمينية لجميع القطاعات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومنها :-

* تأمين التكافل الاجتماعي "الحياة"
* تأمين أخطار النقل البحري والجوي والبري
* تأمين أخطار الحريق والسرقة
* التأمين المنزلي الشامل
* تأمين أخطار مقاولي الإنشاءات والتركيب
* تأمين معدات وآليات المقاولين
* تأمين النقود المحفوظة والمنقولة
* تأمين السيارات
* تأمين نفقات العلاج الطبي
* تأمين ضمان خيانة الأمانة
* التأمين المصرفي الشامل
* تأمين إصابات العمل
* تأمين الحوادث الشخصية
* تأمين المسؤولية المدنية

متمنين للجميع دوام الصحة والتقدم والازدهار راجين الله تبارك وتعالى أن تبقى الشركة دائماً عند حسن ظن الجميع

والله ولي التوفيق

**********


للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم ٥٦٢٠١٥١ أو مراجعة مكاتب شركة التأمين الإسلامية

الإدارة العامة : شارع وصفي التل ( الجاردنز) بجانب مسجد الطباع – هاتف ٥٦٢٠١٥١ – فاكس ٥٦٢١٤١٤

ص.ب ٩٤١٠٠٠ – عمان ١١١٩٤

فرع الوحدات : هاتف : ٤٧٥٥٩٩٤ – فاكس : ٤٧٤١٨٠٨ / فرع جنوب عمان : تلفاكس : ٤٠٢٤٦٢٢

فرع ماركا تلفاكس : ٤٨٨١٢٠٠ فرع اربد : هاتف : ٧٢٥٤١٦١ –٠٢ – تلفاكس : ٧٢٥٤١٦٢–٠٢

فرع السلط : تلفاكس : ٣٥٠٠٠٩٦ – ٠٥


## إحدى عشرة سنة

## من الريادة والعطاء في خدمة الاقتصاد الإسلامي

## "التعاون رسالتنا والتكافل غايتنا"